اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

شريف دلاور

الاقتصاد المصرى والعولمة

دار المعارف

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦٧٤]

رئيس التحرير : رجب البنا

مدير التحرير:
كريمة متولى

تصميم الغلاف:
منى جامع

الناشر: دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

شريف دلاور

الاقتصاد المصرى والعولمة

دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

مقدمة

تقف النظريات الاقتصادية عاجزة أمام المتغيرات المتلاحقة التى أحدثتها ثورة الاتصالات والمعلومات فى الاقتصاد الدولى، وإذا أضفنا إلى ذلك هشاشة النظام الاقتصادى العالمى وانتقال عدوى الأزمة بين الدول وفشل سياسات «الأصولية الاقتصادية» (دعه يفعل - دعه يمر)، فإننا ندرك مدى الحيرة التى تواجه - فى الوقت الراهن - راسمى السياسات الاقتصادية فى الدول النامية.

وفى كل الأحوال ورغم هذه الإشكالية، فلن تتحقق فرص لتنمية حقيقية فى مصر دون أن ترتكز على عناصر القوى الذاتية من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

المحور الأول :

استراتيجية للتنمية تحقق التوازن الدقيق بين متطلبات الأمن القومى ومتطلبات الأجيال القادمة وبين المتطلبات العاجلة للمواطنين أى التوازن فى السياسات الاقتصادية الخاصة بالدفاع والاستثمار والاستهلاك.

المحور الثانى :

المعرفة بمعناها الثقافى الواسع، فلقد عانى مجتمعنا من تهتك فى طبقته الوسطى التى كانت تفرز علماء وقيادات مصر الفكرية

والسياسية والاقتصادية، وهذه الطبقة هى التى كانت منبع المعرفة ومنبع الثقافة ومنبع القيم المتوازنة، والمطلوب إعادة فاعليتها وتوسيع قاعدتها الاقتصادية بعد أن سقط قطاع منها فى القاع وارتفع بعضها إلى أعلى، وهو الخلل الذى يؤثر على المعرفة فى مصر.

المحور الثالث :

التنظيم أى إقامة مؤسسات للدولة ومؤسسات وسيطة بين الدولة والسوق على درجة عالية من التنظيم والانضباط، فنحن بحاجة إلى اقتصاد سوق مؤسسى واجتماعى للتعامل مع ظاهرة وواقع العولمة.

إن بناء المستقبل والارتقاء بمستوى معيشة المواطن المصرى سيعتمدان على الدعائم التى يوفرها «اقتصاد قوى ومعرفة قوية وتنظيم قوى» ، هذا هو التحدى الحقيقى، وما هذا الكتاب إلا محاولة للبحث فى عناصر ومقومات تلك القوى من خلال رصد لأوضاعنا الاقتصادية وتأثرها بالمتغيرات الدولية.

شريف دلاور

الإسكندرية فى ٢٢ يناير ٢٠٠٢

١

حالة الثقافة والتنمية الاقتصادية

لماذا لا توجد معجزة اقتصادية عربية؟

كيف نفسر الاختلاف فى الأداء لاقتصاد كوريا الجنوبية – مثلاً – التى صارت عملاقًا اقتصاديا فى عام ١٩٩٠ وأداء معظم الدول العربية التى كانت تتمتع بوضع اقتصادى أفضل من كوريا فى عام ١٩٦٠. لا شك أن العديد من العوامل التاريخية والجغرافية لعبت دورًا فى ذلك مثل مساومات الدول العظمى إبان الحرب العالمية الثانية لتقسيم المنطقة العربية وبروز القوة الأمريكية وزرع إسرائيل فى وسط الشعوب العربية ومحاولات التصدى للأنظمة الوطنية والسيطرة على النفط، علاوة على الخوف والشك تجاه الغرب المتأصل فى نفوس العرب نتيجة تاريخ طويل من الصراع والغزو والاستعمار وشيوع بالتالى نظريات المؤامرة والتبعية فى الفكر العربى المعاصر، ويعدد دعاة التحديث عوامل أخرى مثل غياب دور الطبقة الوسطى والزيادة المرتفعة فى نسبة السكان وارتفاع نسبة الأمية وخاصة بين الإناث، وسوء توزيع الدخل، وضعف التنظيم المؤسسى للدولة.

وللثقافة أيضا نصيب فى التفسير باعتبارها مؤثرا رئيسيا على السلوك الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، غير أن الباحثين غالبًا

ما يترددون فى تناول السببية بين الثقافة والتنمية باعتبار أن التفسيرات الثقافية تمثل نوعًا من العنصرية ومن «إلقاء اللوم على الضحية» وذلك بالإضافة إلى عوامل الكبرياء الوطنى والاعتقاد بعدم إمكانية فعل شىء بخصوص الثقافة المحلية، وكما يؤكد علماء الاجتماع والأجناس على « النسبية الثقافية» وبل نسبية مفهوم التقدم ذاته وعلى أن لكل الثقافات معاييرها الخاصة وأطرها المرجعية وبالتالى لا يجوز تقييم أهداف وأخلاقيات ثقافة ما بمقاييس ثقافة أخرى، ويتحاشى خبراء الاقتصاد أيضًا استخدام عنصر الثقافة لاسباب أخرى أهمها صعوبة قياس هذا العنصر والتعبير عنه كميًا واستحالة استخدامه كأداة تحليلية.

الاقتصاد والثقافة

غير أن كل هذه التحفظات لم تمنع المفكرين - منذ الثورة الصناعية الأولى وحتى يومنا هذا - من دراسة العلاقة المعقدة بين الاقتصاد والثقافة، ففى كتاب «الأخلاق البروستانتية وروح الرأسمالية» يرى «ماكس ويبر» فى الرجل الجديد «البروتستانتى» الصفات العقلانية المطلوبة لبناء مجتمع رأسمالى، وكان لصعود اليابان الاقتصادى أثر على انتشار مفهوم «الثقافة الاقتصادية» والتى تتشكل من مجموعة المعتقدات والمواقف والقيم المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمنظومات والمؤسسات مثل قيم العمل الشاق والانضباط الذاتى والمبادرة والادخار والتعلم والإنتاجية

كأساس للمنافسة، أما فيلسوفنا زكى نجيب محفوظ فيتساءل فى كتابه «عربى بين ثقافتين» : «وماذا ينقص العربى بما يحول بينه وبين أن يشارك فى حضارة عصرنا، والتى هى حضارة أساسها العلم الطبيعى وخاصة إذا كان العربى مفطورا على موضوعية العلم، فهو مؤهل لعصره، ثم يزيد على عصره بالجانب الذاتى فى رؤيته، فأين تكمن الحوائل التى حجبته عن عصره أو حجبت عصره عنه؟»، وهكذا يرى ماكس ويبر أن أخلاق البروتستانتى تؤهله لعصر الإنتاج والمبادرة وكما يرى د. زكى نجيب محفوظ أن العربى أيضا مؤهل لعصر العلم بل هو مفطور عليه، فما هى إذن العوامل الثقافية المؤثرة على التنمية الاقتصادية فى محيطنا العربى؟.

العوامل الثقافية المؤثرة

تأتى القيم الدينية فى المقام الأول من تلك المؤثرات، وقيم الإسلام والمسيحية الشرقية تمجد العمل والتعلم وتشجع التجارة والمعاملات السوية. وأخلاقيات الإسلام وميراثه الخلقى الذى يحكم السياسة والاقتصاد تتمسك بالصدق وبقيمة الوقت وبالسلام الاجتماعى وبالاندماج مع الآخرين وبالإحساس بالغير وبدوام مراقبة السلوكيات، وكلها أسس كفيلة بنهضة المجتمع، وربما تتمثل الإشكالية - فى عالمنا العربى - فى الالتفاف حول تلك القيم، فلقد تضاءل الإيمان بالفرد كوحدة أساسية للمجتمع وبالتالى تلاشى

الحافز الفردى واضمحلت روح المبادرة والنقد والإبداع، وتغير مفهوم الثروة إلى ما هو قائم بدلا مما هو سيأتى أو يمكن توليده، واعتبرت المنافسة اعتداءً، وتدنت قيمة العمل التطبيقى مقابل العمل المكتبى، وسيطر العقل التبريرى القائم على تزيين الواقع، وانتشر كثير من قيم التخلف مثل التسيب والتقليد والاستهلاك غير الرشيد، وتحول التعليم إلى عملية تنقل الدوجما وتفرز الاتباع والملتزمين بالأعراف السائدة، وتركز الخطاب الإعلامى فى البحث عن الماضى على حساب المستقبل، وتمركزت السلطة - فى كافة الأنشطة - بشكل رأسى بدلا من انتشارها أفقيا، وصار التفاؤل مرتبطا بالحظ وليس بالتخطيط للمستقبل، وترك المواطن أمام خيارات رديئة إما الرضوخ للسلطة أو الالتزام بثقافة السكون أو التمرد وهى الخيارات التى لا تؤدى بالطبع إلى نهضة اقتصادية، وعليه يمكن القول إن التقدم الاقتصادى بطىء الإيقاع وغير المتناسق مع مواردنا فى العقود الماضية ومنذ استقلال الدول العربية لا يتواءم مع القوة الدافعة للقيم الإسلامية نتيجة انحسار تلك القيم منذ حقبة غلق باب الاجتهاد ما بين القرنين التاسع والحادى عشر الميلادى وإلى يومنا هذا.

مسئولية النخب العربية

وبصرف النظر عن الماضى، فعلى من تقع مسئولية استمرار قيم التخلف فى الحاضر وجمود عقل المجتمع العربى؟ إن النخب العربية التى تقود وتدير القطاعات الرئيسية للمجتمع لم تدرك المفاهيم

الأساسية للرخاء، وكما أن سلوك المجموعات المكونة للنخبة لم يتماشَ مع مقتضيات النهضة الاقتصادية، فالسياسيون بنزعتهم الأوتوقراطية لم ينتخبوا للخدمة العامة وانحصر مفهومهم للسلطة على كونها مقدرة التحرك والعمل من فوق القانون لا من خلال القانون وتحددت علاقتهم مع مرءوسيهم على أساس الولاء لا الأداء، واعتنقت الأنظمة الشمولية فكرا اقتصاديا مبنيا على فلسفة إحلال الواردات وسياسات الاكتفاء الذاتى لما فى ذلك من تعضيد لسلطة النظام والرقابة على المواطنين، والعسكر تصرفوا فى بعض البلدان العربية كقوة احتلال، وتعامل رجال الأعمال بمنطق الإقطاع لا الرأسمالية مبتغين الثروة من خلال النفوذ السياسى لا المنافسة فى السوق، وتصرفت مؤسسات الأعمال بشكل انتهازى قصير الأجل لعدم اطمئنانها للمستقبل من جهة وعدم استقرار المناخ والسياسات وفجائية القرارات من جهة أخرى، واستمر المثقفون - نتيجة تأثر معظمهم ببعض الثقافات الأوروبية المضادة للسوق - فى شجب الاقتصاد الحر والاستثمار الأجنبى، وتحولت القيادات العمالية إلى ارستقراطية فاسدة فشلت فى إدارة أسس التنافسية ومتغيرات الثورة الصناعية الثالثة، وانقسم رجال الدين ما بين مؤيد لكل ما تقوله السلطة ومن يتصور أنه له حق تشكيل عقلية الأمة على أساس العلم الدينى الذى درسوه فقط دون التفريق بين الثابت فى الدين والمتغير بتغير المكان والزمان.

وتتساوى فى ذلك الأنظمة المحافظة مع الأنظمة الشمولية، فالأنظمة المحافظة هى الأخرى تقاوم حرية الفكر وتمارس الأبوية ولا تعترف بقدرة وحق الشباب ولا تؤمن بمطلب التغيير، فالنظام المحافظ مثل الشمولى يحاول الإبقاء على المزايا القائمة، بينما تتطلب أبسط مقومات النهضة الاقتصادية عدم الاعتراف مسبقا بأية مزايا، ولقد وصف «دى توكفيل» هذه الأنظمة بكونها «سلطة لا تدمر ولكن تحرم الناس من الوجود وسلطة لا تقهر ولا تعذب وإنما تخنق»!، ومن الطبيعى إذن أن ترفض تلك الأنظمة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية لأنها ستعصف بكيانها وتضعف شرعيتها، وبل إنها سخرت وسائل الاتصال الجماهيرية «الميديا» للدعاية الشمولية التى استخدمت كلمات الحرية والعدالة والقانون والمساواة والحق وقائمة أخرى من الكلمات بعكس معانيها ومدلولاتها الأصلية مما أدى إلى فساد اللغة وجهاز المعرفة (المدارس والجامعات) الذى سخر أيضا لنشر ثقافة العقل الكسول والتأكيد على صحة كل قرار تتخذه النخبة، وهكذا أهدر «احترام الحقيقة»، وقبلت النخب كل التفسيرات للأزمات العربية باستثناء تفسير واحد وهو أن الحالة الراهنة هى بسبب خطأ فادح من جانبنا!.

التغير الثقافى المطلوب

إن الحالة الثقافية التى سادت فى العقود الماضية وحجبت عنا النهضة الاقتصادية هى حالة طارئة فى مسيرة التقدم الحضارى

العربى، وعلينا أن نمارس عملية مستمرة لتحليل الذات، فنحن أمة تمتلك القدرة والطاقة لتصحيح المسار بالحوار والمصارحة والإصرار على هدم كل ما يعوق تقدمنا نحو المستقبل بحيث تتحول ثقافتنا إلى الديناميكية ولا تمتد الثقافة الإستاتيكية الراهنة إلى الأجيال الناشئة، ولا يعنى ذلك على الإطلاق القبول بالجملة لنمط الحداثة الغربية بل وعلى العكس يجب الحفاظ على جوهر ثقافتنا العربية الأصيلة التى هى من أكثر الثقافات إنسانية، فالعالم ينتقل حاليا إلى حقبة «ما بعد القيم المادية»، وتشير كل الدلائل على أن الاقتصاد الجديد -- الذى يستهدف كرامة الإنسان وجودة حياته -- سيزدهر عندما تتوفر له أرضية ثقافية ترتكز على قيم الإنسان الروحية والإبداعية، والثقافة العربية الأصيلة تتواءم بشكل أفضل من غيرها مع هياكل الإنتاج لعصر ما بعد الصناعة، فالعرب إذن فى مفترق طرق وستعتمد قدرتنا على نقل التكنولوجيا وتحقيق النهضة الاقتصادية على إحداث التغير الثقافى فى قطاعات التعليم والسياسة والمجتمع والاقتصاد، فالتعليم يمكن أن يكون هدامًا وطاغيًا ما لم نرسخ فى عقول شباب الأمة أسس التفكير النقدى ومقومات الاستقلالية والاعتماد على الذات وحرية الاختيار والتعبير عن الذات، وربط العلم بالحكمة والإيمان. وفى السياسة فإن النظام التنافسى هو الوحيد القادر على الحد من تمركز السلطة، فليس مصدر السلطة فقط هو الضمان ضد الاستبداد بل حدود ممارسة السلطة هى التى تحول دون ذلك. وفى الحياة الاجتماعية يجب

الارتقاء بمستوى رأس المال الاجتماعى ومجموعة القواعد غير الرسمية التى تؤدى إلى تقليل «تكلفة التعامل» ، ويتشكل رأس المال الاجتماعى من المجموعات والجمعيات التى تشغل المساحة ما بين العائلة والدولة (الجمعيات الأهلية والخيرية / النوادى / الأحزاب السياسية / النقابات / مجموعات المصالح) وتؤدى إلى توسيع «دائرة الثقة» وإلى «التنظيم الذاتى» للمجتمع وإلى إحداث التغيرات الكيفية فى السلوك والعلاقات. وفى الاقتصاد يجب القبول بمبدأ الربح كمحرك للتنمية، وتغيير مفهوم المواطن العادى حول كيفية توليد الثروة، وفى هذا الصدد علينا أن نعى أن الأنظمة التى تؤكد على النجاح الاقتصادى كهدف اجتماعى ولكنها فى نفس الوقت تقيد مبدأ الفرص المتساوية أمام مواطنيها تصل فى النهاية إلى مستويات عالية من الفساد، كما يجب أن نعى أيضا أن الثروة وحدها لا تحقق هدف التنمية الاقتصادية بل إن عملية التحديث نفسها هى التى تؤدى إلى تغيرات ثقافية تقود إلى الديمقراطية والتنمية.

٢

العولمة والاندماج الاقتصادى العربى

برزت التجارة الإلكترونية - فى السنوات القليلة الماضية - كتطور غير متوقع فى مسار الثورة المعلوماتية يماثل التحول الذى أحدثته السكك الحديدية فى الثورة الصناعية والذى غيّر من كل أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة، فلقد مكّنت السكك الحديدية الإنسان من السيطرة على المسافات وإحداث التقارب بين الأسواق والاقتصادات، بينما تؤدى التجارة الإلكترونية الآن إلى إلغاء المسافات لتولد سوقًا واحدة واقتصادا واحدًا، وتظهر تباعا لهذا التطور تكنولوجيات جديدة وصناعات استراتيجية جديدة لم يعرفها العصر الصناعى، كما يتم بناء النظام العالمى الجديد حول شبكة من الحاسبات وأجهزة اتصال مفتوحة لمشاركة الجميع (سيصل عدد مستخدمى الإنترنت إلى مليار بحلول عام ٢٠٠٥)، ومن الطبيعى أن تقف الموروثات الثقافية - فى كل المجتمعات - حائلاً أمام هذا التطور لأنه يؤدى إلى تغيير العادات القائمة والمعتقدات الراسخة ولأنه يعدّل من الأولويات الاجتماعية ومن نظم التعليم ومن أشكال العلاقة بين الفرد والمجتمع، غير أن هذه «العولمة» جاءت لتبقى بل إن

أسسها ومكوناتها المشكلة حول «الاتصالية» و «التنقلية» و«السرعة» ستتطور باستمرار لتدفع إلى مزيد من التغيير.

أين عالمنا العربى من هذه الثورة؟ لقد أسهبنا فى تناول التحديات والظواهر السلبية التى يمثلها لنا هذا التحول فى تاريخ الإنسانية، وتناسينا - دون قصد فى معظم الأحوال - ما تمليه علينا بديهيات الفكر الاستراتيجى من أهمية استكشاف الفرص بجانب التهديدات فى تحليلنا للبيئة الخارجية والتعامل مع عناصر القوة أيضا بجانب عناصر الضعف فى تقييمنا للبيئة الداخلية، وانغمسنا بالتالى فى مواقف الرفض أو التردد تاركين لغيرنا مهمة الإقدام والاستفادة من العصر الجديد، إلا أن الأمر صار ملحًا فى ضرورة مراجعة النفس والتركيز على النفع الذى ستحصل عليه الاقتصادات العربية من العولمة مع السعى لتحجيم المخاطر المرتبطة بها، وفى هذا الشأن تفرض ثلاثة أسئلة محددة الإجابة عليها من خلال إطار - لا خلاف حوله - يستهدف الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى وتوفير فرص للعمل وتحسين مستويات المعيشة فى أمتنا العربية.

أولا: ماذا تعنى العولمة لنا بالمفاهيم الاقتصادية؟

لا يوجد تناقض بين العولمة والاندماج الاقتصادى داخل المنطقة العربية، وتظهر التجارب الحديثة فى العالم أن هناك تكاملاً بين الاندماجات الإقليمية والعالمية، حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدى فيها الاندماج الإقليمى إلى مزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى

كما تؤدى سياسات الاندماج العالمى إلى مزيد من الاندماج للاقتصادات الإقليمية، فالعولمة تتطلب تحريرًا للتجارة الخارجية بما يزيد بالضرورة التجارة البينية فى المنطقة ويدفع إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة عربية تؤدى بدورها إلى مزيد من الاندماج الإقليمى، وخاصة أن كل المؤشرات تدل على ضعف التكامل العربى حيث تمثل التجارة البينية أقل من ١٠٪ من إجمالى التجارة العربية وأن حركة رءوس الأموال محدودة بين الدول العربية وتنقلية العمالة (رغم ملايين العمال العرب الذين يعملون فى دول شقيقة) تخضع لقيود شديدة. يضاف إلى تلك العوامل واقع الاقتصاد العربى الذى لا يتعدى نصيبه فى الصادرات العالمية نسبة ٣٪ وحصته فى التدفقات الرأسمالية للأسواق الصاعدة نسبة ٢٪ وكما أن ٢٥٪ من سكانه يقعون تحت خط الفقر! ولقد فشلت تجارب الاندماج السابقة على الرغم من المحاولات المتكررة لإقامة سوق عربية مشتركة. ولذا فإن اندماجًا جديدًا يقام على الأسس الاقتصادية للعولمة فى مجال تحرير تجارة السلع والخدمات والاستثمار ستتوفر له مقومات أكبر للنجاح، وستجذب الإصلاحات الاقتصادية المواكبة للعولمة الاستثمارات الأجنبية والعربية فى مجالات الاتصالات والمرافق والقطاعات الرائدة فى الاقتصاد الجديد، وستقوم تلك الاستثمارات بإعادة توزيع العمل العربى بحيث تتكامل العمليات الإنتاجية فى المنطقة العربية (الحصول على المواد الخام

من دولة وتصنيع مكونات كثيفة العمل فى دولة ثانية والتجميع فى دولة ثالثة والبحوث والتطوير فى دولة رابعة.. الخ)، ولقد تصورت الحكومات العربية فى عهود سابقة أنه بإمكانها حماية أسواقها وصناعاتها ووظائفها من خلال استقلال كامل للقواعد الإنتاجية داخل حدود الدولة، وفشلت فى ذلك لعدم إدراكها لمفهوم ترابط وتزايد القيمة فى منظومة الإنتاج العالمى، وبالتالى يمكن القول وبدون مغالاة أنه يمكننا الاعتماد على عملية العولمة كمكون هام فى استراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية، وقد يقال إن الاقتصادات المتقدمة تمتلك الأوراق الرابحة فى عصر العولمة (رأس المال / التكنولوجيا / الاتصالات / فائض الغذاء) وإن مزاياها تضاعف لأن التكنولوجيا تقلل من الاعتماد على العمالة والمواد الخام التى هى الأصول الرئيسية للدول النامية، ولا شك أن ريادة الغرب للتكنولوجيا ستبقى ولكن التطبيقات التكنولوجية ستعطى «قوة التكنولوجيا» للاعبين المشاركين فى الاقتصاد الدولى، غير أن ذلك سيعتمد بالدرجة الأولى على مستويات التعليم والمهارات فى عالمنا العربى، ولقد بُذلت مجهودات كبيرة فى الدول العربية للارتقاء بالتعليم ولكن النتائج الاقتصادية لم ترتق إلى مستوى هذا الإنفاق، حيث نظر إلى التعليم على أنه إشكالية «النظام التعليمى» ولم يلتفت إلى التشوهات فى اقتصاداتنا التى تؤثر على التعليم بعدم خلق فرص اقتصادية حقيقية تستخدم مخرجات التعليم بفاعلية

فى سوق للعمل تتسم بالكفاءة، ولا غرابة إذن ألاّ يتواءم التراكم فى رأس المال البشرى مع النمو فى الناتج الإجمالى، ولا يعنى حدوث طفرة فى استخدامات الدول النامية والصاعدة للتكنولوجيا من خلال التعليم وأن دور الغرب سينحسر بل إن الغرب سيبقى مهمًا فى عصر العولمة ولكن ليس بالضرورة مسيطرًا، فمنذ حوالى ٤٠ عامًا فقط كانت الاقتصادات الأسيوية - بما فى ذلك اليابان - تساهم بـ ٤٪ من الناتج الإجمالى العالمى بينما تصل مساهمتها حاليًا إلى ٢٤٪ وهى نفس نسبة النافتا (الولايات المتحدة وكندا المكسيك)! وكما تجدر الإشارة بأن دخول عصر العولمة لا يعنى فقط الاعتماد على العناصر الملموسة فى الاقتصاد والتى سبق التحدث عنها بل يرتكز أيضًا على عناصر غير مباشرة تؤثر بشكل قوى على الاقتصاد مثل الثقافة والهيكل الاجتماعى ومنظومة القيم (والتى أدرك العالم فى التسعينات بأنه لا تقدم بدونها)، ورغم الضعف النسبى للعرب فى العناصر المباشرة فإنه يلزم التنويه بقوتنا فى رأس المال الاجتماعى وهو مخزون المجتمع من القيم المشتركة، فاختلال النظم الاجتماعية نتيجة التقدم التكنولوجى ليس هو بظاهرة جديدة فى التاريخ البشرى، وتعانى المجتمعات الغربية من تمزق اجتماعى خطير عبّر عنه بكل وضوح «فرانسيس فوكوياما» فى كتابه الذى صدر مؤخرًا بعنوان: «التمزق الكبير» مثيرًا تساؤلات حول الطبيعة الإنسانية وإعادة بناء النظام

الاجتماعى فى ظل العولمة، ولعل مجتمعنا العربى من القلائل الذين يدخلون عصر العولمة برصيد هائل من المخزون القيمى متمثلاً فى قواعد الدين وحياة الأسرة، وبالتالى فللعرب فرصة فريدة فى بناء نموذج حضارى يجمع فى ظل العولمة بين ممارسات اقتصاد السوق ومبادئ الأخلاق المحددة لتلك الممارسات.

ثانيا: ما هو تأثير القوى الدافعة للعولمة على اقتصاداتنا؟

من غير المعقول عزل الاقتصادات العربية عن التأثيرات السلبية للعولمة كفقدان الوظائف وبعض الأنشطة الاقتصادية نتيجة التغير التكنولوجى والمنافسة الخارجية. والعبرة ستتمثل فى إدارة هذا التحول بتخطيط البرامج المناسبة للاستغناء عن الوظائف والأنشطة القديمة ومساعدة العاملين على التأهل للعمل فى مجالات جديدة، أما عن القيود والآثار الناجمة عن تنقلية الاستثمار الخارجى المباشر، فإنها ليست نتاجًا للعولمة أو للتغير التكنولوجى، وبالتالى فالمطلوب تصحيح للسياسات التى تتبعها الشركات العالمية وإلزامها بقدر من المساءلة على المستوى الدولى وكذلك التفاوض على اتفاق دولى يمنع المنافسة الضارة وغير المجدية بين الدول حول الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمار الخارجى، ولقد بدأت المطالبة على الساحة الدولية بتطبيق مجموعة من القواعد الحاكمة لعمل الشركات متعددة الجنسيات ويمكن أن يتم ذلك من خلال منظمة التجارة الدولية، أما على جانب قوى الدفع الإيجابية فيلزم الإشارة

بأن هيكل العولمة يقوم أساسا على «الشبكات»، وستتحدد أهمية أية دولة من خلال ارتباطها بالاقتصاد الشبكى.

والأمة العربية شيدت فى الماضى على مقومات مشتركة فى الدين واللغة والثقافة والجغرافيا والأيديولوجيا السياسية وهى مقومات لن يستهان بها فى المستقبل أيضا إلا أن «روابط الشبكات» التى تنشأ بين الدول العربية فى كافة المجالات نتيجة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لن تؤدى فقط إلى تقوية تلك العناصر بل توثيقها بروابط جديدة تيسر عملية الاندماج الاقتصادى والتكنولوجى، وكما يتميز «نظام الشبكات» بأن كل جزء من الشبكة يعمل وكأنه محور للشبكة كلها، وهذه الخاصية فى تكنولوجيا الاتصال الشبكى ستنتقل إلى كل أنظمة الشبكات العربية سواء كانت صناعية أم مالية أم ثقافية.. الخ، وهذا يعنى أن المجموعة العربية من خلال اندماجها شبكيًا لن تخضع لسلطة مركزية مهيمنة بل ستعمل كل أجزائها بنفس القدر من المساواة والاستقلالية، وربما تدفع تلك الخصائص التكنولوجية النخبة العربية إلى صياغة مفهوم جديد للوحدة يختلف عن المفاهيم التى طرحت فى الماضى، وأما التأثير الأقوى للعولمة فسيكون فى مجال «المنافسة»، مما سيدفع الدول العربية إلى سن قوانين لمنع الاحتكار وحماية المنافسة ومحاولة تخفيض تكاليف التعامل Transaction Costs وتعميق نظم التوافق Harmonization فى مواصفات السلع

العربية وقواعد اختبارها وفى قوانين العمل والشئون الاجتماعية، وكل ذلك بهدف رفع الإنتاجية العربية التى هى المحدد الأول للتنافسية والعامل الرئيسى فى رفع مستويات المعيشة وجودة الحياة.

والديموجرافيا (السكان) هى أيضا من القوة الدافعة، فالعولمة تعتمد فى توليد الثروة على ابتكارات وإبداعات الأعمار الشابة، وتواجه الدول المتقدمة إشكالية فى هذا الصدد نتيجة تشوه هرم الأعمار علاوة على التكاليف الباهظة المطلوبة للرعاية الصحية والاجتماعية لشريحة عريضة ونسبة متزايدة من كبار السن، وتبلغ نسبة الشباب تحت ٢٥ سنة فى العالم العربى أكثر من ٥٠٪ من مجمل السكان مما يشكل قوة تنافسية هائلة فى ظل العولمة إذا ما أحسن إعدادها وصقل مهاراتها.

ثالثا: كيف يمكننا الاستفادة من العولمة مع تقليل مخاطرها؟

توفر النظرية الاقتصادية بعض الأسس لرسم السياسات الاقتصادية فى المرحلة القادمة إلا أنها تظل قاصرة عند إعداد منهج تفصيلى بتناول كيفية الانتقال إلى سياسات جديدة تحقق أكبر قدر من المكاسب باقل قدر من الخسائر، وتعلمنا المدرسة الحديثة فى الإدارة الإستراتيجية بأنه لا يمكن الفصل بين الاستراتيجية والتطبيق، وبأن الاستراتيجية تتأتى من خلال التجريب وتراكم الخبرة الناجمة عن التعامل الديناميكى مع واقع متغير باستمرار،

وعليه فلا سبيل علميا لوضع استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة الأطراف للتعامل مع العولمة، إلا أن هذا التعامل يمكن أن يتم بكفاءة إذا ما أصلحت المؤسسات العامة العربية مما يتطلب إعادة تصميم وهيكلة أجهزة الدولة فى العالم العربى من خلال تكنولوجية المعلومات والاتصال (دبى: أول حكومة تتطور إلكترونيا)، فتكنولوجيا المعلومات ليست قطاعًا اقتصاديا منفردًا بل هى قاعدة لكل الأنشطة الأخرى فى اقتصاد مبنى على الشبكات، والدول العربية مطالبة بالإسراع فى إنشاء الطريق السريع للمعلومات الذى سيربط بين كافة المؤسسات العربية مشكلاً ما يمكن تسميته «بالبنية المعلوماتية العربية»، والطريق السريع للمعلومات ليس هو فقط المحرك الأساسى للاندماج العربى ولكنه الوسيلة القادرة على توليد - وباستمرار - فرص عمل جديدة للشباب العربى وعلى إتاحة السبل لأنماط جديدة من التعليم والتعلم من خلال الربط مع الطرق السريعة الدولية الأخرى، وستنهار بالتالى الأسوار بين مؤسسات الإنتاج والخدمات العربية نتيجة هذا الاتصال الشبكى مما سيعيد تشكيل تلك المؤسسات حول مفاهيم الإدارة الحديثة المتمثلة فى المنظومة التخيلية أو الافتراضية Virtual Organization أى تشابك المهارات والخبرات بين المنظومات المختلفة فى العالم العربى، وكذلك الانتقال من نظم الإدارة السلطوية إلى نظم الإدارة التى تتيحها الشبكات والمبنية على فرق العمل، وتشابك المنظومات

سيفتح آفاقا جديدة لتحالفات استراتيجية واندماجات بين بعض المنشئات العربية وبعضها، ولن يكفى إصلاح المؤسسات القائمة حيث إن التعامل مع العولمة وبلورة استراتيجية واقعية عن طريق العمل المؤسسى العربى سيحتم إقامة مؤسسات جديدة تتسم بالفاعلية وعلى سبيل المثال مركز قومى للعلوم (للتنسيق بين المراكز البحثية العربية) ومعهد قومى للمواصفات القياسية وهيئات عربية للطاقة والمياه ولحماية البيئة والتركيز على «الأصول اللينة» (المهارات / الإدارة / البحث والتطوير) بإنشاء مراكز للتميز التكنولوجى، ومجلس عربى للمنافسة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالتنافسية على المستويين العربى والدولى ومؤسسات للإشراف على الأسواق المالية العربية، وكذلك العمل على بلورة شكل مؤسسى جديد لجامعة الدول العربية يتمشى مع معطيات العولمة، والاتفاق على أسلوب للتفاوض الجماعى المشترك مع منظمة التجارة الدولية والاتحاد الأوروبى والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

إن الاختيار المتاح للحكومات العربية لا يتمثل فى كيفية محاربة العولمة بل فى إداراتها لصالح شعوبها مما سيتطلب سياسات مبتكرة وتطبيقات غير تقليدية فى مجالات الديمقراطية والتعليم والمجتمع، ومن المفارقات أنه بينما يتم تعريف عصر العولمة بالتحدى لمفهوم الدولة -- القومية فإن استغلال أو تبديد فرص هذا العصر يبقيان فى أيدى الدول وحكوماتها، وكما لا يجب الاستسلام

للإحباط نتيجة بعض التشوهات التى يعانى منها اقتصادنا العربى مثل فوارق الدخول بين دول عربية غنية وأخرى فقيرة أو نتيجة لأوضاع مرحلية تهز دولا مثل العراق والصومال وجنوب السودان، حيث هناك على جانب آخر عوامل إيجابية تدعو للتفاؤل. فدول الخليج تسير قدمًا فى طريق إدماج اقتصاداتها، ولبنان أعاد البناء فى فترة وجيزة والمغرب وتونس ومصر والأردن طبقت برامج ناجحة للإصلاح الاقتصادى واليمن والجزائر وسوريا وموريتانيا تتبنى الآن سياسات اقتصادية أكثر تحررًا وفلسطين على وشك إعلان كيانها المستقل، ومن البديهى أن يفرض السلام المرتقب بين العرب وإسرائيل تحديات جديدة على العمل الاقتصادى الإقليمى مما سيتطلب رؤية جديدة تأخذ فى الاعتبار إمكانية اتساع السوق العربية لتشمل فى المستقبل دولا فى الشرق مثل إيران وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ودولا أخرى فى الغرب(*) مثل السنغال.

إن المستقبل من حولنا والعولمة تعطى للعرب فرصًا لتأكيد عظمة تراثهم بإضفاء معانى جديدة على التحديث وإضافة وجه جديد وطاقة متجددة للتعددية فى العالم.

(*) المقصود بالغرب هو غرب منطقة الشرق الأوسط وتقع السنغال فى الغرب الأفريقى. وليس الغرب بمفهوم أوروبا كما أن كلمة الشرق تعنى بالنسبة لنا إيران وباكستان.

٣

أشواق وأشواك على طريق العولمة

مرت البشرية بعدة فترات من تاريخها اتسمت بالتوجه نحو العولمة، ولقد كانت الأمم والإمبراطوريات المتعاقبة - وبرغم عدم اتساعها الجغرافى - تعبر عن أشكال متنوعة ومتعددة لتوحيد البشر من خلال كيان واحد، وشاهد العالم مؤخرًا حقبة من العولمة امتدت من منتصف القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ (لم يكن جواز السفر معروفًا حتى هذا التاريخ!). ازدهرت فيها حركة تجارة السلع بين الأمم نتيجة اختراع المحرك البخارى واستخدامه فى تيسير السفن وبفضل المشروعات الكبرى فى طرق المواصلات (قناة السويس/ قناة بنما/ السكك الحديدية بين أوروبا والشرق) والتى دعا إليها وخطط لها مجموعة من العلماء من اتباع «سان سيمون» ورأوا فيها السبيل لتوحيد العالم والقضاء على الحدود المصطنعة بين شعوبه، وتأتى حقبة التسعينات من القرن العشرين - وإن اختلفت فى الطبيعة والمقدار - مؤسسة على الانخفاض الشديد فى تكلفة الاتصال بفضل الشرائح الدقيقة والأقمار الصناعية وكوابل الألياف الضوئية، ومثلما برز - فى القرن الماضى - مفهوم السان سيمونيين لربط البشر من خلال طرق المواصلات، تبلور مفهوم «مجتمع الاتصالات» بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بين العلماء المؤسسين لعلم

السبرانية Cybernetics (علم الاتصال والتحكم) والذين دعوا إلى فتح قنوات للاتصال بين الشعوب تحقق «الشفافية» وتقضى على «التعتيم» الذى يدمر الروابط بين البشر، ورأوا أن التصدى للبربرية الحديثة والدمار الذى أحدثته من خلال حربين عالميتين لن يتأتى إلا عن طريق عالم موحد ومتماسك تتشابك أفكاره وطموحاته ومصالحه من خلال وسائل اتصال بين مجتمعات مفتوحة كشكل مضاد للمجمعات المغلقة التى سادت النصف الأول من القرن العشرين، وكلف «السبرانيون» عالمًا منهم هو «فون نويمان» بابتكار الآلة التى ستقوم بدور حصان طروادة لهذا المجتمع العالمى الشفاف، وقام فون نويمان بوضع أول نموذج للحاسب الآلى (الكمبيوتر) فى آخر الأربعينات ليؤدى المهمة الاجتماعية الرئيسية فى مجتمع الاتصالات والمعلومات، وتطور الحاسب الآلى ودخل العالم فى التسعينات عصر «الاقتصاد الرقمى Digital Economy» وهو اقتصاد تتلاحم فيه قدرة الحاسبات مع نظم الاتصالات المتقدمة لتعيد هيكلة الأسواق، وأصبحت شبكات المعلومات التى تربط البشر ومؤسساتهم والتى لا تعرف الحدود المكانية والزمانية هى ركيزه التوجه الجديد نحو العولمة. وكما حدث فى عهود مضت، فإن النخبة السياسية والاقتصادية العالمية تحاول تسخير إمكانات هذا العصر الجديد لخدمة أغراضها ومصالحها متجاهلة فكر وقيم وثقافة مجتمع الاتصالات والمعلومات (كما تخيله مؤسسوه)، فالرأسمالية الجديدة لا ترى فى عالم اللا حدود أى منطق إلا اتساع دور وسلطة الشركات الكونية، وتحاول تشكيل نظام عالمى جديد يدور حول منظومة قيم الليبرالية الغربية، وفرضه على

العالم بأسره مستفيدة فى ذلك من المتغيرات التى تحدثها العولمة من جانب ومن امتلاكها لعناصر القوى المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية من جانب آخر، واستغلت نقاط التداخل والتشابك بين العولمة (كأداة) والنظام العالمى (كهدف) لتوهم العالم بأن النظام العالمى الذى تدعو إليه هو والعولمة شىء واحد وكيان لا ينفصل لا رجعة فيهما، وكانت البداية بإطلاق «فوكوياما» لصياغته عن «نهاية التاريخ» بمعنى أن الليبرالية الديمقراطية - كما صممها الغرب - هى الشكل النهائى للتنظيم البشرى، وبشر أئمة الإعلام الغربى بنهايات وبدايات كثيرة منذ قيام فوكوياما بتعبيد الطريق الفكرى والفلسفى أمام التفاف النخبة العالمية حول المفهوم الإيجابى للعولمة، وتأتى آخر عملية ترويج فى الكتاب الذى صدر للصحفى «توماس فريدمان» بعنوان اللكسوس (السيارة اليابانية الفاخرة) وشجرة الزيتون "The Lexus And The Olive Tree". ويعرف فيه العولمة على أنها «النظام الذى حل محل جيوبوليتكية الحرب الباردة كقوة محددة لجريات أمور عالم اليوم» ويذهب «فريد مان» أبعد من ذلك بالإدعاء أن «العولمة هى الأمركة»، وأن دول الماكدونالدز (يقصد الدول التى يكثر بها محلات هذه الشركة الكونية) هى التى لا تحب الحروب وأن العالم «يجب» أن يكون ديمقراطيا ورأسماليا على النهج الأمريكى، وأن المجتمعات أصبحت أقل أيديولوجية لأن الناس تلهث وراء البحث عن عمل!، ويسعد فريدمان عندما يستمع إلى امرأة فقيرة فى بانجوك تضارب فى أسواق المال، ويندهش عندما يناقش امرأة كويتية فتحت

مقهى للإنترنت بالكويت لأنها ترتدى الحجاب رغم دراستها فى الجامعات الأمريكية! ويتذكر بكل فخر وصف أحد الوزراء فى الدول النامية لنفسه: «أنا نصف وزير أما النصف الآخر فهو موجود فى واشنطن»!

ويرى فريدمان ان عولمته تقوم على دعائم ديمقراطية التكنولوجيا، وديمقراطية المال وديمقراطية المعلومة متجاهلا أن انتشار التكنولوجيا لا يعنى ديمقراطيتها، وأن سيطرة رأس المال لا تعنى ديمقراطيته، وأن ديكتاتورية وسائل الإعلام العالمية التى تمتلكها الشركات الكونية الكبرى لا تعنى ديمقراطية المعلومة! إلا أن «فريدمان» عندما استشعر أن رأيه فى تفسير مفاهيم العولمة لا يستند إلى أسس منطقية لجأ فى الجزء الأخير من كتابه إلى القول أن «العولمة هى كل شىء وضده "Globalization is Everything and its Opposite" مستخدمًا فى هذا التعبير أسس الفكر الجدلى الماركسى الذى طالما لفظه!

وهكذا تستمر المحاولات لشرح مفاهيم للعولمة تتوافق وتتباين حسب اشتياق أصحابها لعالم معين، غير أن الموضوعية العلمية تقتضى تحليلا عميقا - وبعقل نقدى - لخمس ظواهر ومستجدات تطرح نفسها على ساحة المرحلة التى ينتقل فيها العالم إلى عولمة مازالت فى «طور التشكيل»:-

أولا :

ارتبط نموذج الاقتصاد العالمى فى مطلع القرن العشرين وحتى الثمانينات بهيكل مبنى على الإنتاج النمطى الكثيف Mass Production،

إلا أن العالم – فى العقد الأخير من القرن العشرين – بدأ يشاهد تهاوى هذا النموذج المتمثل فى نظم اقتصاديات الحجم ليحل محله نموذج يعتمد على نظم التصنيع المرنة بفضل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وانتقال المنافسة الاقتصادية من ساحة العملية الإنتاجية إلى الخدمات المرتبطة بها مباشرة مثل البحوث والتطوير والتصميم والتسويق والإعلان والتوزيع والمشتريات والصيانة ورقابة الجودة، وبروز بالتالى عنصر الخدمات كمكون رئيسى للقيمة المضافة فى العملية الإنتاجية حيث يقل الاعتماد فى تحقيق قيمة مضافة عالية على الأصول المادية الثابتة ويتزايد على الأصول المعرفية ومهارات الأفراد، ولم تعد التقسيمات القديمة بين السلع والخدمات ذات معنى لأنها تتجاهل العلاقات المتشابكة بينهم، ولا يجوز بالتالى التحدث عن اقتصاد خدمات مقابل اقتصاد صناعى لأن كل أعمال التصنيع أصبحت تتضمن خدمات.

ثانيا:

«تنافسية قوة العمل الوطنية» صارت العامل الحاسم فى تحديد مستوى معيشة مواطنى الدولة، وأصبح الإنفاق العام الذى يؤدى إلى زيادة قدرات المواطنين (تعليم/ تدريب/ رعاية صحية/ بنية أساسية) يشكل أساس السياسة الاقتصادية القومية لارتفاع العائد على رأس المال البشرى بالمقارنة بالعائد على باقى عناصر الإنتاج، فمهارات قوة العمل ونوعية البنية الأساسية للدولة هما عاملا الجذب الرئيسيان للاستثمار، وبدونهما فإن إغراء الاستثمار لن يتم إلا من خلال «الأجور المنخفضة

والإعفاءات الضريبية» وكلاهما يؤدى إلى خفض الإنفاق العام لتمويل التعليم والبنية الأساسية، ويؤدى بالضرورة إلى «تقسيم جديد للعمل الدولى» تنتقل فيه وظائف الإنتاج النمطى ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الدول النامية مع استحواذ الدول المتقدمة على الوظائف ذات القيمة العالية.

ثالثا:

تمتد شبكة الشركات الكونية عبر العالم مستفيدة أقصى استفادة من مجتمع الاتصالات والمعلومات ولكن دون اى التزام بالمساءلة أمام المجتمع العالمى، وأصبحت الروابط عبر الحدود بين بعض هذه الشركات وبين المتعاملين معها (بشكل مباشر أو غير مباشر) فى شتى أنحاء الأرض تشكل معظم حركة التجارة الدولية مما يعزز هيمنتها على الاقتصاد الدولى، ولقد أصبح من العسير تحديد هوية وطنية للشركات الكونية أو تسمية منتجاتها بجنسية أو منشأ ما، حيث قضى نمط إنتاج تلك الشركات على فكرة السلع تامة الصنع ذات أصل وطنى، وينطبق نفس المنطق على «الاستثمار» و «الادخار»، فالاستثمار الوطنى – بما فى ذلك الدول النامية – يتحرك خارج حدوده بحثا عن عوائد أفضل أو لتعزيز موقفه التنافسى فى السوق العالمى مما يثير تساؤلاً حول كيفية التفريق فى المستقبل بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقديما كان الحديث عن «المدخرات الوطنية»، أما اليوم فقد أصبح الادخار أيضا عابرا للحدود من خلال صناديق الاستثمار والتى تقوم بتدوير

المدخرات حول العالم بسرعة يصعب تتبعها، وهكذا تتماثل الشركات والاستثمارات والمدخرات فى أدائها بصرف النظر عن جنسيتها الأصلية.

رابعا:

لا تتوفر على ساحة الفكر الاقتصادى نماذج تنموية يمكن الاحتذاء بها فى ظل العولمة، بل إن النظريات الاقتصادية تقف عاجزة أمام تفسير الاختلالات الجسيمة والأزمات والنزاعات التى تسببها حركة التجارة والأموال، ولقد سقط النموذج الاشتراكى فى التنمية، ولم يعد النمط الرأسمالى لدول شرق آسيا صالحا والذى أعتمد على مستويات عالية من الادخار الوطنى والاستثمار المحلى ممزوجا باستثمار أجنبى بهدف إنتاج سلع موجهة للتصدير لأسواق الدول المتقدمة، وتتمثل إشكالية اتباع هذا النموذج حاليا فى (١) زيادة الطاقة الإنتاجية للمنتجات فى الدول المتقدمة عن الطلب العالمى، وفى (٢) التغير الهيكلى فى أسواق تلك الدول ذات القوة الشرائية المرتفعة – نحو مزيد من الطلب على الخدمات غير القابلة للاتجار (الرعاية الصحية والبدنية على سبيل المثال) وانخفاض الإنفاق على السلع المصنعة، مما يوحى بأن شروط التجارة فى السلع ستشاهد انهيارًا يماثل الانهيار فى أسعار الموارد الطبيعية عند نهاية القرن التاسع عشر، وسيواجه المصدرون من الدول النامية تحديات هائلة نتيجة لذلك، علاوة على اشتداد عنصر المنافسة بشكل لم يسبق له مثيل، ولا تقتصر الإشكالية على وضعية الصادرات فقط، بل تمتد إلى

قصور استراتيجيات النمو المقترحة (سواء من المؤسسات الدولية أم مراكز الأبحاث العالمية) فى إيجاد صيغ للتوفيق بين قوى السوق والعدالة الاجتماعية، مما يسبب إحباطا وحيرة لدى ساسة ومواطنى الدول النامية بما فى ذلك التى حققت نتائج طيبة خلال العقود الماضية.

خامسا:

تتأرجح «المواطنة» فى مواجهة القوى الجديدة للاقتصاد الكونى، وتضعف قوة الروابط الاجتماعية والسياسية داخل «الدولة – القومية» نتيجة تفكك الروابط الاقتصادية داخل الأمة، وتشمل تلك الظاهرة جميع دول العالم – متقدمة ونامية – حيث ينقسم المواطنون إلى شريحتين، الأولى ينتمى إليها الفائزون والمستفيدون من الاقتصاد الكونى الجديد وهى قادرة على الحفاظ على مستويات معيشة أفرادها والارتفاع بها ولأبنائهم الذين يتلقون تعليما متميزا فى أرقى المدارس والجامعات مع عناية صحة وإمكانات للسفر للخارج واقتناء الحاسب الآلى بالمنزل وكافة وسائل الثقافة والترفيه، وهى شريحة الصفوة العالمية المعدة تماما لعصر العولمة يتشابه أفرادها فى نفس نمط الحياة – بصرف النظر عن مكان إقامتهم الجغرافية – من حيث مشاهدة نفس الإعلام والعيش فى تجمعات خاصة داخل أو خارج المدن تتوفر فيها كافة الخدمات – غير المتوفرة لباقى السكان من أمن وحراسة خاصة ونوادٍ صحية وملاعب

للجولف.. الخ، وهذا «المواطن الكونى» الجديد يقل اعتماده على الدولة القومية تدريجيا كلما ازداد اندماجه فى المنظومة العالمية وينفصل مصيره عن الشريحة الثانية والتى تتكون من غالبية المواطنين (بنسب متفاوتة بين الدول المتقدمة والنامية) الذين سيصيبهم الجمود الطبقى نتيجة عدم قدرتهم على ملاحقة متطلبات جودة التعليم والتأهيل اللازمة لاقتصاد العولمة، وتبقى العلاقة بين الشريحتين متمثلة فقط فى التبرعات والأعمال الخيرية التى تؤديها الشريحة الأولى تحت مسمى الدور الاجتماعى لرأس المال. وهكذا يتجه العالم نحو تقسيمات جديدة تنهى تقسيمات الجغرافيا بين دول الشمال والجنوب أو العالم الأول والثالث لتدشن فواصل من نوع جديد بين البشر لم تكن فى حسبان الرعيل المؤسس لعصر الاتصالات والمعلومات!

٤

الأداء الاقتصادى لنظم الحكم

ما هى أشكال الحكم القادرة على إحداث النمو وضمان استمراريته؟ وما هى القاعدة المؤسسية المطلوبة لأداء اقتصادى متميز؟ ولماذا تفوقت اليابان وألمانيا الغربية اقتصاديا بعد سقوط نظم الحكم المطلق بها إبان الحرب العالمية الثانية بينما أخفقت روسيا فى أدائها الاقتصادى بعد انهيار نظامها الشمولى؟ وكيف حققت دول ذات نظم أوتوقراطية - مثل شيلى وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة أثناء ولاية بينوشية وبارك وشيانج كاى شيك وكوان لى - إنجازا اقتصاديا باهرا ونموا سريعا؟ هذه الأسئلة وغيرها مازالت مطروحة على بساط البحث الاقتصادى، وقد تناولها بالتحليل العميق عالم الاقتصاد «منصور أولسون» فى كتابه «السلطة والرخاء» والذى نشر بعد وفاته.

ولا يوجد خلاف حول ضرورة وجود منظومة قانونية ونظام سياسى يضمنان تنفيذ العقود ويوفران الحماية لحقوق الملكية وذلك لتحقيق أقصى استفادة من معاملات السوق كما أن هذه الترتيبات يجب أن تستقر فى المجتمع لفترة زمنية ممتدة، فبدون القواعد الراسخة التى تحقق أغراض الضمان والحماية فإن المجتمع لن يتمكن من جنى فوائد السوق وسيقتصر التعامل فيه - بشكل محدود - على ما يشرعه الأفراد

والمنشآت لأنفسهم من ضمانات بتكلفة باهظة فى معظم الأحوال، ويؤكد «البروفسور أولسون» على أهمية توافر شرطين لكى يتمكن اقتصاد السوق من تحقيق النجاح، الشرط الأول يتحدد - كما أسلفنا - فى حقوق الملكية المأمونة وواضحة التعريف، الشرط الثانى - المهم فى رايه - يتمثل فى غياب جميع أنواع السلب والنهب "Predation" بما فى ذلك النوع الناجم من الاحتكار أو عن صدور تشريعات تحت ضغط مجموعات المصالح التى تحاول التأثير على السياسة العامة، فالأغلبية قد تقع فريسة للسلب دون أن تدرى حيث يصعب عليها رؤية موقع مصالحها الحقيقية نظرا للتعقيد الفنى الذى يحيط بالموضوعات المطروحة، وبالتالى يسهل التأثير عليها بأسانيد ومبررات - وشعارات أحيانا- لتبنى قضية أو سياسة تصور على أنها فى مصلحة المجتمع ككل بينما هى فى حقيقتها لا تخدم سوى الأقلية (بعض أشكال الحماية والامتيازات الضريبية والدعم.. الخ)، ومع تزايد التشوهات فى المنافسة الاقتصادية نتيجة تراكم الممارسات التى لا تحقق إلا أهداف الأقلية فإن الاقتصاد يشيخ ويتصلب ويفقد الخصائص المطلوبة للابتكار والنمو، وبالتالى فإن أنظمة الحكم التى تنجح فى تفادى تأثير مجموعات المصالح الخاصة ستتمكن - إلى حد كبير - من تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ولا تضمن الشروط السابق ذكرها أداءً مثاليا للأسواق ولكنها كافية لاستمرار النمو وجلب الرخاء، ويرى «أولسون» إن تلك الشروط لا تتوافر بقدر كاف إلا من خلال النظم الديمقراطية، غير أن

الدول الفقيرة قد تنمو بإيقاع سريع فى ظل حكم مطلق قوى يطبق سياسات اقتصاد السوق، فالتاريخ شاهد على حالات لأداء اقتصادى مرتفع لأنظمة مستبدة وخاصة تلك التى تميزت بالاستقرار وبالاعتماد على قيادات مستنيرة (سنغافورة/ تايوان/ كوريا الجنوبية/ الصين..)، فالشروط التى حددها «أولسون» يمكن أن تتحقق من خلال حكم أوتوقراطى مستقر لفترة زمنية نظرا لتميزه أيضا بالأفق التخطيطى طويل المدى وقدرته على التصدى لمطالب مجموعات المصالح الخاصة، فالعلاقة وطيدة بين قوة واستقرار نظام الحكم - سواء كان ديمقراطيا أم مطلقا - وبين جودة حقوق الملكية وإمكانات الحكومة فى مقاومة المصالح الخاصة، غير أن التاريخ شاهد أيضا على استحالة دوام النمو فى ظل تلك الأنظمة وعلى أن استمرارية الأداء الاقتصادى المتميز لا تتعدى جيلا أو جيلين، فالأوتوقراطية تقع فى مرحلتها الأخيرة تحت وطأة الأزمة الاقتصادية نظرا لعجز النخبة الحاكمة - مهما كانت درجة استنارتها - عن التجديد فى السياسات للتعامل مع واقع متغير باستمرار، والحفاظ بالتالى على ديناميكية الاقتصاد لفترة زمنية ممتدة، فمع غياب آليات للمساءلة وانعدام النقد تتجمد أفكار النخبة وتسلك مسارا تقليديا مما يؤدى إلى انتقاص الشروط الواجبة للإدارة الاقتصادية السليمة.

وأما بالنسبة للنظم الاشتراكية التى تتحول إلى اقتصاد السوق Economies in Transition (دول الاتحاد السوفيتى سابقا وشرق أوروبا) فغالبا ما تعم الفوضى وتتسع رقعة الاقتصاد غير الرسمى وينتشر الفساد

خلال الفترة الانتقالية، حيث تعانى تلك المجتمعات من تداعيات منظومة الدعم السابقة والتى أعتمد عليها النظام الشمولى فى تحقيق برامجه الاجتماعية، فالنظام السوفيتى مثلا لم يؤسس منظومات للضرائب والتأمينات ضد البطالة وللأمان الاجتماعى، واعتمد إلى حد كبير - على مؤسسات الإنتاج فى اداء المهام الاجتماعية، ووجه إليها بالتالى الدعم المباشر وغير المباشر وذلك بصرف النظر عن كفاءة أدائها الاقتصادى، ولم يفرق النظام بين الصناعات والمنشآت الخاسرة والرابحة، وأصبح المجتمع غير قادر على نقل الموارد من الأنشطة غير الاقتصادية إلى أخرى أكثر جدوى، ولقد أدى هذا التبديد فى الموارد إلى تخريب الاقتصاد وتدمير الأداء دون أن توفر سياسات الدعم هذه أدنى ضمان لمحدودى الدخل من المواطنين، وفى المقابل اتسمت تجارب نظم الحكم الديمقراطى بإعادة توزيع الثروة والارتقاء بمستويات معيشة الفقراء من خلال آليات للضرائب وشبكات للضمان الاجتماعى وليس من خلال الدعم غير الرشيد، ومن البديهى إذن أن ينعكس غياب هذه القواعد المؤسسية على مرحلة التحول بعد سقوط النظام الشمولى، ففى ظل انعدام منظومة ضريبية قوية وأمام تراكم خسائر القطاعات الاقتصادية كان لابد للدولة أن تلجأ إلى طبع نقود جديدة (ارتفاع نسب التضخم فى بداية مراحل التحول) والاقتراض من الخارج دون أن تكون لديها مقدرة على السداد مما يدفعها إلى طبع مزيد من النقود (انخفاض قيمة العملة الوطنية فى المرحلة التالية من التحول)، وعلاوة على ذلك فلقد أدت

السياسات المضادة للسوق التى اتبعها النظام المطلق إلى نشأة قطاع اقتصادى عريض غير رسمى وإلى استشراء الفساد كنتيجة طبيعية للتعاملات الخفية، ولم يكن استفحال حجم الاقتصاد السرى دليلا فقط على السياسات المضادة للسوق بقدر ما كان دليلا على ما وصل إليه الحكم الشمولى - مع مرور الوقت - من فساد وعدم كفاءة، ومن الصعب تجاهل هذا الميراث عند تقييم مراحل التحول، بل إنه فى ظل هذا الإطار تحول العديد من مؤسسات الدولة والقائمين على أجهزتها المختلفة إلى ممارسة أعمال السلب والنهب منتهزة أجواء الحرية والانفتاح التى تلت سقوط النظام الشمولى.

ويتعثر النمو خلال مراحل التحول أيضا نتيجة ما يواجه النظام الجديد من مقاومة للخصخصة وللإصلاح الاقتصادى، مما يعرقل الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق والشكل المؤسسى المطلوب للتنمية، فمنشآت الدول الشرقية لم تكن تمتلك - قبل انهيار الحكم الشيوعى - أية مزايا تنافسية نتيجة تدنى الكفاءة وتقادم التكنولوجيات المستخدمة فى الإنتاج، كما فقدت الاستثمارات الضخمة فى القطاعات الإنتاجية قيمتها، ففى ألمانيا الشرقية - على سبيل المثال - والتى اعتبرت فى ذاك الوقت جوهرة صناعة المعسكر الشرقى لم تزد نسبة العاملين المشاركين فى تصنيع منتجات ذات قيمة فى الأسواق العالمية عن ٨٪ من مجموعة العاملين فى قطاع الإنتاج علما بأنه حتى هذه الصادرات لم تكن قادرة على تغطية المصروفات المتغيرة اللازمة لإنتاجها! وهذا القطاع الضخم من

الاقتصاد يهمه إذن بقاء الوضع على ما هو عليه لإدراك المسئولين عنه بعجزه عن المنافسة فى ظل اقتصاد رشيد وبعدم إمكانية استمرار منشآتهم دون «الدعم» والذى يسلب فى حقيقة الأمر من باقى فئات المجتمع، كما يمتلك القطاع الاقتصادى فى تلك الدول - منذ فترة الحكم المطلق – قدرات كبيرة للدفاع عن مصالح القائمين عليه من خلال نموذج محترف للدعاية وشبكة قوية للاتصال توهم المجتمع بان مصالحه تتمشى مع أهدافهم فى ترسيخ الوضع القائم بل وفى إنفاق مزيد من الأموال لتطوير وإصلاح منشآتهم الخاسرة، وهكذا تتحدد مشكلة تعثر النمو خلال مراحل التحول فى وجود قطاعات طفيلية عريضة عاشت على دعم الدولة والمجتمع لها وتتعارض مصالحها وكياناتها مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية، فالإشكالية تتمثل فى «الدعم» الذى تحصل عليه وتلك القطاعات وليس فى الصراع الايديولوجى بين العام والخاص، هذا هو التناقض الداخلى الأساسى التى تعانى منه المجتمعات عند الانتقال من الحكم الشمولى إلى الديمقراطية واقتصاد السوق.

ولم تواجه ألمانيا الغربية واليابان وإيطاليا نفس الظواهر عقب سقوط حكوماتها الديكتاتورية فى الحرب العالمية الثانية لسبب بسيط وهو أن كافة الأشكال التنظيمية والمصالح التى قامت فى ظل الحكم المطلق انهارت تماما مع هزيمة النظام واستسلامه، وشيد النظام الديمقراطى الجديد على أرضية خالية من كل رواسب الماضى، وتحول الصين إلى

اقتصاد السوق تم فى ظروف مشابهة نسبيا نظرا لقيام الثورة الثقافية فى مرحلة سابقة بالقضاء على التنظيمات والمصالح التى ترعرعت أثناء المراحل الأولى للحكم الشيوعى، ورغم ذلك لم يخلُ التحول من مشاكل، فلقد فقد أكثر من ٦٠ مليون صينى وظائفهم خلال سنوات الإصلاح كما أن التجربة لم تكتمل بعد حيث انتقلت الصين إلى اقتصاد السوق ولم تتحول إلى الديمقراطية السياسية مثل بقية دول شرق آسيا التى كانت – إلى عهد قريب – تعيش تحت وطأة نظم الحكم المطلق.

ونصل إلى استنتاجين فى ختام هذا العرض، الأول يؤكد لنا أنه من الصعب تقييم أو تفسير الحالة الاقتصادية لأى بلد دون الأخذ فى الاعتبار عامل نظام الحكم، ويظهر الاستنتاج الثانى أنه برغم كون الاقتصاد غالبا ما يحرك السياسة فى العصر الحديث إلا أن السياسة فى النهاية هى التى تحكم الاقتصاد.

٥

الاقتصاد واستراتيجية القوة

يتزايد اعتماد قوة الدول اليوم على صحة اقتصادها، وتنافسية منشآتها، وموقعها فى التجارة الدولية، وتمارس القوة الآن على الساحة الدولية بشكل هادئ دون اللجوء إلى القسر والإكراه وهو ما أصطلح على تسميته «بالقوة اللينة Soft Power»، حيث ترسم الدول سياسات لمساندة شركاتها فى غزو الأسواق الخارجية، وللسيطرة على قطاعات معينة من الأنشطة الاستراتيجية، وللتمكن من تكنولوجيات رئيسية، ويشيد النظام العالمى الجديد مرتكزا على السلاح الاقتصادى كبديل عن السلاح العسكرى، تهدف فيه كل دولة إلى الوصول أو الحفاظ على موقع متميز فى الاقتصاد الدولى، فالأموال المستثمرة من الدولة هى بمثابة قوة النيران، والدعم الموجه لتطوير المنتجات هو المقابل لتطوير الأسلحة، واختراق الأسواق هو البديل عن القواعد العسكرية فى الخارج! ويتطلب هذا الشكل المعمارى للنظام العالمى محورية دور الدولة فى الاستراتيجية الاقتصادية وفى التطلع لبلوغ القوة الاقتصادية كهدف إستراتيجى رئيسى.

غير أن «الدولة القومية» المنوط بها القيام بهذا الدور هى أكثر الكيانات الاجتماعية فى القرن الواحد والعشرين تعرضا للتقلبات

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما دعا مفكرين مثل Kenichi Ohmae إلى التنبؤ بنهاية الدولة، ودون التسليم بهذا الإدعاء فمما لا شك فيه أن هناك عدة عوامل ساهمت فى الحقبة الماضية فى إضعاف كيان الدولة القومية منها:

١ - عجز نخبة السياسة والإدارة على مواجهة التحديات الجديدة التى فرضها التغير.

٢ - عولمة الاتصالات.

٣ - تزايد العنف وبالذات داخل المدن.

٤ - انكماش هامش حركة الدولة لصالح اللاعبين الاقتصاديين وخاصة «الشركات الدولية».

٥ - فقدان الحكومات السيطرة على أسواقها المالية نتيجة تحرير الأسواق المالية العالمية، وبناء على ذلك أعتقد كثير من الساسة وأهل الاقتصاد والاجتماع أن دور الدولة الجديد سينحصر فى مجرد تمهيد الأرض للاعبيين من المستثمرين والشركات المتنافسة!

ولقد واجهت القيادات السياسية لأوروبا الغربية التحدى منذ فترة وعملت على إنقاذ دولها من خلال كيان أكبر متمثل فى السوق المشتركة ثم الاتحاد الأوروبى، والتى رأت فيهما الركيزة لعلاقات جديدة مع المحيط الدولى تتميز بالانفتاح على العالم دون أن يكون لهذا الكيان صفة التكتل المنغلق على نفسه، وهذا ما تدعو إليه مصر أيضا

مركزة على أهمية وضرورة إحياء الكيان الاقتصادى العربى وإرساء دعائم المنطقة الجيواقتصادية العربية بتوجه عالى وخاصة فى ظل ظروف مستجدة بعد الحرب الباردة، تتعاون وتتكاتف فيها دول الحضارة الواحدة، ولا يقتصر إحياء قوة الدولة على عنصر الاندماج الإقليمى والحضارى فقط بل يمتد إلى دورها فى تخطيط متوسط وطويل الأجل يحقق توازنا اجتماعيا نتيجة تكامل وترابط الأدوار فى مثلث «الدولة والمجتمع ومنشآت الأعمال» ويرسى دعائم النهضة متمثلة فى شعب متعلم ونشط، وإدارة حكومية جيدة، وبنيه أساسية متطورة، وموارد متجددة باستمرار، فكل هذه العناصر تشكل منظومة متكاملة تقوم عليها القوة الاقتصادية، ويتحقق بها الأمن القومى والاستقلال الاستراتيجى للوطن، وتضفى شرعية جديدة على دور الدولة بإعادة صياغة عقدها الاجتماعى مع مواطنيها، وستتعاظم قوة الدول التى تسير بسرعة وذكاء فى هذا الاتجاه وذلك من خلال ثلاث ركائز أساسية:-

أولا: الإطار المؤسسى:

لا يمكن لأية دولة أن تتحمل رفاهية عدم مساندة مصدريها، ووقوف الدول بجانب شركاتها بهدف غزو الأسواق ليس بالشىء الجديد، ولكن المستحدث هو فى الشكل المؤسسى لتلك المساندة، والولايات المتحدة - على سبيل المثال - تهدف إلى توفير عشرين ألف فرصة عمل من كل زيادة مليار دولار فى الصادرات، وتدور الاستراتيجية الأمريكية للتصدير حول ثلاثة مبادئ:

١ - تهيئة المناخ من خلال تحرير كامل للمبادلات التجارية العالمية وتحديد قواعد للعب تتمشى مع المصالح الأمريكية.

٢ - إقامة نظام محكم وقدير للاستخبار الاقتصادى يهدف إلى تجميع وتحليل البيانات الصناعية والتجارب فى العالم ووضعها تحت تصرف المنشآت الأمريكية.

٣ - التحرك السريع والفعال من خلال هياكل مؤسسية صممت خصيصا لهذا الغرض مثل «مركز التأييد Advocacy Center» ودوره مراقبة مستمرة للأسواق الصناعية العالمية وبالأخص للمشروعات الجديدة، ويرتكز عمل المركز على شبكة قوية Advocacy Network تربط بين المؤسسات المعنية (الخارجية/ الدفاع/ الخزينة/ الزراعة/ وكالة التنمية/ بنك التصدير والاستيراد) وتضم الخبرات السياسية والإدارية الأمريكية تحت قيادة وزارة التجارة وبالتنسيق مع مجلس الأمن القومى والمجلس الاقتصادى القومى، وفى مصر يمكن للمجلس الأعلى للتصدير أن يقوم بهذه المهمة إذا ما توافرت له الصلاحيات والهياكل التنظيمية والآليات والموارد المناسبة.

ثانيا: الاستخبارات الاقتصادية:

وهى مكون هام فى أية استراتيجية قومية للتصدير، وتستخدم كلمة «استخبارات» فى هذا المقام بمفاهيم «الإدارة» وليس بمفهوم «التجسس الصناعى» الذى كان يمارس فى الماضى، فالاستخبارات الاقتصادية منظومة متكاملة تؤسس على تكنولوجيا المعلومات وتتشكل

من مجموعة هياكل وشبكات مترابطة تستقبل مدخلات البيانات وتتفحصها وتحللها لتوضع بعد ذلك أمام متخذى القرار سواء فى الحكومة أم قطاع الأعمال، وقد أولت أدبيات الإدارة الحديثة اهتماما بهذا النشاط والذى أطلق عليه الثورة الهادئة لاستخبارات الأعمال أو «الذكاء التنظيمى Organizational Intelligence»، وتخصص الشركات اليابانية قرابة ١.٥٪ من رقم أعمالها السنوى لمهام الاستخبار، وفى عام ١٩٩٠ استثمرت ٤٧٣ منشأة يابانية ٣٠٣ مليار دولار لبناء نظام مشترك للمعلومات الاستراتيجية، ويخدم هذا النظام حاليا ٤٤٪ من منشآت الصناعة اليابانية و ٦٣٪ من المنشآت الخدمية، وتنطوى تلك النظم تحت مظلة من المعارف الجديدة تشكل ما يسمى «بالحرب المعلوماتية Infowar» وهى المعارف التى تتيح للدولة سبل تعبئة الموارد المعلوماتية واستخداماتها، حيث إن دخول الاقتصاد الدولى عصر الثورة المعلوماتية ينذر بنزاعات هائلة للسيطرة على الموارد المعلوماتية تشابه صراعات الماضى حول الموارد الطبيعية واحتلال الأراضى!

ثالثا: الحزمة التكنولوجية:

وتحتل التكنولوجيا الصدارة فى استراتيجية القوة، ويتحقق النمو نتيجة ترابط التكنولوجيات، والابتكارات المستمرة التى تقضى على سابقتها طبقا لمفهوم «التدمير الخلاق Creative Destruction» للاقتصادى جوزيف شومبيتر، ولقد اهتزت النظرية الاقتصادية نتيجة هيمنة التكنولوجيا على الاقتصاد، ولم تعد البانوراما الاقتصادية تتسم بالاستقرار وكما لم تعد الأزمات تشكل حوادث عابرة فى المسار

الاقتصادى ولكن ناتجا من نواتج التقدم، والقوة على هذا الاقتصاد الجديد ستتأتى من تطبيق سياسات تكنولوجية نشطه على أرض الواقع، وستتراجع السياسات الماكرواقتصادية إلى المرتبة الثانية من الأهمية فى أجندة الدولة حيث ستعطى الأولية - فى الاقتصاد الرقمى - للإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالثورة التكنولوجية، والحزمة التكنولوجية التى تتلائم مع موارد مصر وإمكاناتها وتتمشى مع طموحاتها السياسية والاجتماعية ستشكل من:

١ - تكنولوجيا المعلومات والتى قطعنا الخطوات الأولى فى طريقها.

٢ - التكنولوجيا الحيوية وثورة الجينوم وتطبيقاتها فى مجالى الزراعة والصحة.

٣ - تكنولوجيا المياه مع كل احتمالات صراع المنطقة فى المستقبل حول هذا المورد الهام، فإسرائيل ستعانى من نقص فى المياه قد يصل إلى ٢٠٪ فى عام ٢٠١٥، ومصر والسودان وأثيوبيا لم تتقارب وجهات النظر بينها فى آخر مؤتمر للنيل والمنعقد فى أديس أبابا فى فبراير ١٩٩٧.

٤ - تكنولوجيا المواد الجديدة التى تسمح بتشكيل مواد جديدة من خلال معالجة جزئيات المادة، واهتمامنا بهذه التكنولوجيا ينبع من كون المواد هى حجر الزاوية لحضارة الأمم منذ عصر البرونز إلى عصر السليكون فى يومنا هذا.

٥ - تكنولوجيا الفضاء وخاصة الروافد التقنية المتاحة منها مثل تكنولوجيا الصواريخ والتصوير عالى الدقة والإبحار بواسطة الأقمار الصناعية، وهى التقنيات التى لا تتطلب قاعدة صناعية مسبقة.

٦

التكنولوجيا والاقتصاد

إن الاقتصاد الجديد الذى يرتكز - حتى الآن - على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد يشكل المرحلة الأولى فقط من ثورة ابتكارية فى مجالات المعرفة والأعمال والمال، فالتكنولوجيا الحيوية على وشك إحداث تغيير اقتصادى هائل فى مجالات الزراعة والصناعة والصحة يضاهى التأثير الذى أحدثته تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادى، بل إنها ستطور جذريا تكنولوجيا المعلومات نفسها من خلال ابتكار جيل جديد من الحاسبات الآلية والبرامج اللينة Software المبنية على الكود الجينى DNA، ويمكن التأكيد دون مغالاة على أن التكنولوجيا الحيوية هى التى ستقود اقتصاد الغد، وكما أن العلماء يتلمسون حاليا حدود التكنولوجيا متناهية الصغر Nanotechmology بهدف اختراع أدوات جديدة ستؤدى إلى تغيير شامل فى أنماط وهياكل الإنتاج، فالموجة القادمة للتصغير والإلكترونيات الجزيئية Molecular Electronics تأخذ مسارًا محددا الآن من خلال تقاطع علوم الكيمياء والفيزياء والأحياء والهندسة الكهربائية، وستؤدى إلى تغييرات صناعية أكثر عمقا مما أحدثتها الإلكترونيات الدقيقة Micro Electronics فى أواخر القرن العشرين حيث ستحل الأنظمة الالكتروميكانيكية متناهية الصغر MEMS والمحركات والأجهزة الرقمية الذكية محل أجزاء الحاسب الآلى

ومحرك السيارة وخط الإنتاج التقليدى فى المصنع وكافة العمليات والمنتجات الأخرى، وسيتم تصنيع هذه الشرائح الجديدة بتكلفة تقل بكثير عن تصنيع المعالج الدقيق Microprocessor الحالى نظرا لانخفاض عدد الدوائر Circuits، وإذا ربطنا هذه التقنية بما حدث من تطور فى تكنولوجيا الأقمار الصناعية فإن ذلك يقودنا إلى استنتاج بأن أسعار الاتصالات ستتدنى لتصل إلى قرابة الصفر!

وثورة «التقنيات المالية» - فى الخمس والعشرين سنة الماضية - تضاهى أيضا فى تأثيرها ثورة الشرائح الدقيقة (غياب هذا التطور فى اليابان يفسر مشاكل تلك الدولة واستمرارية ارتباطها بالاقتصاد القديم)، فنظم التمويل العقارى والاستهلاكى Mortgage أصبحت أكثر يسرا وأقل تكلفة، وصار بإمكان منشآت الأعمال الوقاء من المخاطر بواسطة تقنيات مستحدثة، وتبلورت صيغ جديدة لمساهمة العاملين فى الشركات، واستحدثت أساليب جديدة للطرح الأولى فى البورصات IPO، ومازال الابتكار فى الأدوات المالية يتزايد مع اشتداد المنافسة بين المصارف، وقد أدى هذا التطور إلى زيادة مؤثرة فى إنتاجية القطاع المالى، حيث ارتفع المتوسط السنوى لمكاسب الإنتاجية فى البنوك التجارية إلى ٣,٥٪ فى التسعينات مقابل ٢٪ فى الثمانينات و ٠,٦٪ فى السبعينات من القرن العشرين، ويكفى أن نشير أن متوسط تكلفة إرسال فاكس من بنك فى نيويورك إلى آخر فى هونج كونج لا تتعدى ٣٠ سنتا بعد أن كانت ١٥ دولارا فى عام ١٩٧٧! وسيزيد الوفر فى السنوات القادمة نتيجة الاستغناء عن المستندات الورقية والشيكات واستبدالها بالنظم الإلكترونية

فى المراسلات والدفع،مما لاشك فيه فإنه فى ظل هذا المناخ الجديد سيكون حجم المؤسسة المالية فيصلا فى تحديد ربحيتها مما سيسرع من عمليات الاندماج بين المصارف.

وتؤدى تقنية التصنيع المرنة FMS إلى انتشار ظاهرة مقاولى التصنيع، حيث يقتصر نشاط هذه المنظومات الجديدة على إنشاء خطوط إنتاجية لتصنيع منتجات متنوعة (فى نفس الوقت) لكبرى الشركات والعلامات التجارية Brands العالمية، كما يتخصص بعض هؤلاء المقاولين فى توفير عدد من الخدمات الصناعية مثل تصميم المنتج أو إدارة المخزون أو الخدمة والصيانة بعد البيع، ولقد أدت هذه الاستراتيجية فى التعاقد على تصنيع المنتجات لدى طرف ثان إلى رفع عبء التمويل الرأسمالى للأصول عن الشركة الأصلية وتحقيق وفر فى التكلفة يتراوح ما بين ١٥٪ و ٢٥٪ ويؤكد هذا التوجه الجديد على مبدأ «المشاركة» أو ما يسمى بالمنشأة الممتدة Extended enterprise بين من يصمم أو يطور المنتج وبين من يصنعه وهى فلسفة صناعية بديلة لأشكال التكامل الرأسى ويطلق عليها اسم التكامل أو الاندماج الافتراضى Virtual Integration.

ويتمحور التحدى فى مجال الإدارة حول إحداث التغيير بإدراج تكنولوجيا المعلومات فى التنظيم والاعتماد عليها كسلاح رئيسى للتنافسية مما يتطلب نماذج جديدة فى الإدارة وفى عقلية القائمين عليها وفى ثقافة المنشأة ذاتها، وتتحدد القواعد الجديدة للمنافسة حول إدارة التغيير لا الوضع القائم وحول إعادة تشكيل المؤسسة على أساس الشبكات

لا الهياكل السلطوية التقليدية وحول الاعتماد المتبادل بين المنشآت وبعضها لا حول الاكتفاء الذاتى، بحيث تصبح «المشاركة» - كما أسلفنا – هى المفتاح للاستراتيجية الجديدة للمؤسسات، كما أن الشبكات ستصبح الوسيلة المثلى فى البحث عن أفضل الأسعار والمنتجات فى الزمن الحقيقى Real time دون أى تباطؤ، وكل ذلك لن يتحقق إلا من خلال ضخ مواهب متجددة للمنشأة وهى المورد الرئيسى المساند للابتكار والتى تقوم على الحيوية المستمرة لقاعدة واسعة من المؤسسات التعليمية المتميزة فى مجال علوم الحاسبات والهندسة والأحياء وإدارة الأعمال.

ومن المألوف أن تصاحب كل قفزة فى تاريخ البشرية أمراض اقتصادية واجتماعية جديدة، وهو ما نشاهده الآن على هيئة أزمات مالية وفقدان للوظائف باعتبار أن ذلك هو الثمن يدفعه المجتمع الإنسانى مقابل تحقيق التغيير وفوائده المستقبلية، والتاريخ شاهد على ارتفاع فى مستويات المعيشة بعد فترات الابتكارات الكبرى، وآخرها الفترة التى امتدت حتى الخمسينات والستينات من القرن العشرين بفضل ابتكارات مثل التليفزيون والطائرات النفاثة حيث تضاعف خلالها متوسط دخل الفرد فى العالم ليصل إلى أربعة اضعاف ما كان عليه كنتيجة طبيعة للتزايد المستمر فى الإنتاجية، غير ان عدم المساواة الاقتصادية ازدادت أيضا بشكل ملموس، فلقد ذهبت المكاسب إلى النخبة متميزة التعليم مما يفرض على الدولة والمجتمع سياسات جديدة للارتقاء بمستوى المواطنين من حيث التعلم المستمر واكتساب مهارات جديدة لمواجهة المتغيرات، علاوة على أن زيادة الأعمار من جانب والزيادة السكانية من جانب آخر تنذر بأزمات جديدة ستؤثر بالقطع على

مستوى تكلفة الرعاية الصحية فى المستقبل، وعلى النقيض فلقد أعطت التكنولوجيا فرصة للمرأة لتحقيق قدر أكبر من المساواة الاقتصادية.

وتعمل التكنولوجيات الجديدة على استمرار الاتجاه التصاعدى الحالى فى اندماج الاقتصاد العالمى، فمن المنتظر أن تصل الصادرات العالمية من المنتجات والخدمات إلى حوالى ١١ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٥ بما يمثل ٢٨٪ من الناتج الإجمالى العالمى بالمقارنة ٩,٣٪ منذ عشرين عاما، غير أن هذا الاتجاه قد يتباطأ نتيجة أحداث ١١ سبتمبر وما تفرضه سياسات الحرب على الإرهاب من قيود، وكذلك نتيجة المقاومة الحالية لنمط العولمة الذى لا يخدم إلا مصالح القلة والشركات الدولية، وبالتالى فإن ضمان استمرار انفتاح الأسواق فى المستقبل وتحقيق عولمة تلبى احتياجات الغالبية العظمى من سكان العالم سيتطلبان - بالتوازى مع التقنيات والتكنولوجيات الجديدة - معمارا ماليا جديدا للاقتصاد العالمى يقلل من الآثار السلبية للعولمة من خلال أشكال جديدة للمنظمات الدولية وموارد إضافية من الدول المتقدمة للدول النامية ومساءلة دولية للشركات متعددة الجنسيات ونظم فعالة للإنذار المبكر للأزمات المالية، أى إن العالم بحاجة إلى «برتون وودز» جديدة لإعادة تشكيل الاقتصاد الدولى، وبالنسبة لنا فى مصر فإن الأمر أعمق من مجرد تصميم برامج للإصلاح الاقتصادى أو تطوير للنظام المصرفى ولسياسات الصرف حيث إن النموذج الاقتصادى والإدارى المصرى هو الذى يحتاج إلى إعادة هيكله بشكل جذرى ليتيح لنا الانتقال إلى عصر المعلومات الذى تعلو فيه مفاهيم المرونة والسرعة.

٧

الاقتصاد المصرى فى ظل اقتصاد دولى مضطرب

حقبة تاريخية جديدة

تدخل مصر والعالم حقبة تاريخية جديدة تتصف بانفصال حاد عن سابقتها وباستغناء مفاجىء عن النظريات والسياسات والثوابت التى سادت القرن العشرين حتى التسعينات منه، فالأزمة الأسيوية التى انفجرت فى صيف ١٩٩٧ هى فى حقيقتها أزمة للرأسمالية العالمية لن تقل فى تداعياتها عن أزمة الاشتراكية فى الثمانينات، ولقد تبلور الرفض للنموذج الحالى للرأسمالية العالمية من داخل الدول المتقدمة نفسها سواء على المستوى الشعبى مثل ما حدث فى سياتل ودافوس وجنوا والدوحة حيث كانت لمنظمات المجتمع المدنى فى الدول الغربية الدور المؤثر فى التصدى لمؤتمر منظمة التجارة الدولية - أو على مستوى النخبة متمثلة فى دراسات وتحليلات الكتاب فى الغرب والتى تدعى أن النزاع بين الاشتراكية والليبرالية لم يكن صراعًا بين الغرب والآخر ولكنه شجار عائلى بين إيديولوجيتين غربيتين، أعطت كلتاهما للنمو الاقتصادى الأسبقية على القيم والأهداف الاجتماعية (جون جراى: الشروق

الكاذب)، ولقد بدا واضحًا أن الإشكالية الأساسية التى تواجه السياسات العامة اليوم فى كل الدول تتمثل فى التوفيق بين تحرير الأسواق من جانب ومتطلبات الفئات العريضة من محدودى الدخل من جانب اخر، أى فى إحداث التوازن بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية بحيث يخدم الاقتصاد احتياجات المجتمع لا أن تسخر إمكانات المجتمع لمقتضيات السوق، وهو الاقتصاد الذى يهدف إلى الارتفاع بجودة الحياة من خلال التقدم التكنولوجى ولا ينحصر فى زيادة كم وكفاءة الإنتاج، وهو أيضًا الاقتصاد الذى يسعى لتحقيق رفاهة الجنس البشرى من خلال «عولمة إيجابية» لا تقتصر على تحقيق المصالح الضيقة والأرباح المؤقتة للشركات متعددة الجنسيات! والمقصود هنا بالعولمة الإيجابية تلك التى تعمل على انتشار التكنولوجيا لصالح كل الشعوب فى ظل سيادة سياسية واجتماعية للدول القومية.

نظام عالمى هش

ولقد أظهرت سلسلة الأزمات الاقتصادية – خلال الأعوام الماضية- وبالذات الأزمة الأسيوية بأن المشكلة تتمركز فى النظام الاقتصادى العالمى وليست فى ضعف السياسات الاقتصادية للدول ضحايا الأزمة، فلقد تسرعت المؤسسات الدولية وبعض الأنظمة الغربية ووسائل إعلامها (المعبرة عن وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات) فى إلقاء اللوم على الضحايا مؤكدين أن الأزمة كانت حتمية نتيجة

الفساد وغياب الشفافية والعلاقة الوطيدة بين قطاعى العمال والبنوك والحكومة (CRONY CAPITALISM) ضمن أسباب عديدة أخرى لم تذكر فى فترات قبل الأزمة، وكما برر الخبراء الدوليون الأزمة بأنها أزمة الاقتصادات الناشئة متناسين أن اليابان ليست اقتصادًا ناشئًا وأن البنك الدولى وصف عام ١٩٩٣ حكومات دول النمور بأنها حققت نجاحًا غير مسبوق فى إرساء واستمرار التوازن الاقتصاد الكلى، وأن الأنظمة الغربية ووسائل إعلامها طالما تغنت قبل الأزمة بالتجربة الأسيوية والنظام الآسيوى والقيم الأسيوية «والمعجزة» الأسيوية !

ولقد أجهضت منذ سنوات فى المكسيك أهم تجربة فى تحرير الأسواق (الأرجنتين مؤخرا) حيث فقد سوق المال خلال الأزمة ما قيمته ٧٠ مليار دولار ووجد أكثر من مليون مواطن أنفسهم بدون عمل وارتفع التضخم إلى أكثر من ٥٠٪ (التقرير السنوى للمنتدى الاقتصادى الدولى بدافوس قبل عام من الأزمة وصف تلك التجربة (بالمعجزة) المكسيكية!)، وهكذا لم تكن الأزمة فى المكسيك مجرد تدهور العملة الوطنية بل تعبيرًا عن فشل نموذج بأكمله للتنمية الاقتصادية، ورغم هذا الفشل فلقد استمر إصرار الإدارة الأمريكية والمنظمات الدولية التابعة لها على فرض سياسات «الأصولية الاقتصادية» (دعه يفعل – دعه يمر) دون مراعاة لمشاكل عالمنا المتمثلة فى سوء توزيع الدخل والثروة وفى حق العمل وجودة

الحياة، وقد أدت هذه السياسات بالفعل إلى الانهيار الاقتصادى والفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسى فى مناطق عديدة من العالم .

الانتقال الحر لرءوس الأموال

ولقد أعطت الأزمة الأسيوية مثالاً فى التاريخ الحديث على أن تنقل رأس المال دون أية قيود، تنجم عنه آثار مدمرة على الاستقرار الاقتصادى، فالأسواق الحرة لا تحدث توازنًا ذاتيًا، ولقد أثبتت أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ أن الأسواق الحرة لا تعمل بكفاءة إلا فى ظل إدارة حكومية فعالة، والأسواق المالية بالذات لا تتجه نحو التوازن بصفة عامة حيث إن التذبذب يؤدى بالضرورة إلى عدم استقرار الاقتصاد الدولى، ولقد لعبت «صناديق الوفاء» Hedge funds دورًا رئيسيًا فى إشعال أزمات التسعينات (مثل «كوانتوم» التى أنشأها جورج سورس عام ١٩٦٩ والتى دفعت حكومة جون ميجور فى ١٩٩٢ إلى تخفيض سعر صرف الجنيه الاسترلينى والانسحاب من آلية أسعار الصرف للنظام النقدى الأوروبى بعد محاولات يائسة للدفاع عن الاسترلينى بضخ ما قيمته ٥٠ مليار دولار!)، فحجم التعاملات قصيرة الأجل فى الأسواق المالية العالمية تفوق التريليون دولار يوميًا مما يعنى أن البنوك المركزية الكبرى فى العالم لا تملك الاحتياطيات (منفردة أو مجتمعة) للدفاع عن سعر صرف مًا إذا قررت الأموال الساخنة التحرك بالأسواق هبوطًا أو صعودًا، وتكمن

أسس اضطراب الاقتصاد الدولى فى هذه الحرية المكفولة حاليًا لرءوس الأموال، علما بأن شرعية الحكومات فى الدول تستمد من قدرتها على حماية مواطنيها من الظروف التى ينعدم فيها الأمن الاقتصادى والاجتماعى، وبالتالى فأى نظام دولى مبنى على سيطرة رأس المال العالمى سيؤدى بالضرورة إلى أوضاع من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى على مستوى العالم، والنظرية الكلاسيكية لحرية التجارة (المزايا النسبية لريكاردو) تفترض جمود حركة رأس المال، وعندما يتحرك رأس المال بطلاقة سواء فى أسواق المال أم فى الإنتاج بحثا عن تكلفة أقل فإن ذلك يلغى مبدأ الميزة النسبية، غير أنه لا يمكن إنكار أن هذا الانتقال الحر وبالذات فى مجال الإنتاج يحقق أكبر قدر من الكفاءة بالمفاهيم الاقتصادية الضيقة إلا إنها إنتاجية وكفاءة اقتصادية فى استخدام الموارد تتحقق على حساب الإنسان المعاصر.

حالة الاقتصادات فى العالم

ولا غرابة نتيجة لذلك أن يشاهد عقد التسعينات انخفاضًا فى مستوى الأجور فى الدول المتقدمة وبالذات فى الولايات المتحدة وأن تزداد نسب الجرائم والمخدرات وأن يتدنى مستوى الخدمات الاجتماعية برغم حالة ازدهار الاقتصاد الأمريكى التى استمرت طوال العقد متمثلة فى اقتصاد فقاقيع Bubble Economy قابل للانفجار فى أى وقت نتيجة المغالاة فى أسعار الأسهم بالبورصة،

وعليه فإن الإدارة الأمريكية تعطى اهتمامًا قويًا للتحرير المتسارع فى القطاعات الخدمية فى الاقتصاد الدولى، فمشكلة الطاقة الإنتاجية الزائدة عن الطلب للمنتجات المصنعة وانتقال رءوس الأموال الأمريكية للاستثمار فى الخارج تؤرق واضعى السياسات الاقتصادية فى الولايات المتحدة مما يدفعهم إلى محاولة تغيير نمط التجارة الدولية من تجارة تقليدية تعتمد على المنتجات إلى تجارة تعتمد بشكل متزايد على الخدمات، وهذا ما أكدته الممثلة التجارية للولايات المتحدة فى شهادتها أمام الكونجرس الأمريكى فى ٢ نوفمبر ١٩٩٩ قبل مؤتمر سياتل عندما أشارت إلى أن قطاع الخدمات فى الولايات المتحدة يوفر ٨٦ مليون فرصة عمل داخل البلاد ويحقق ما يوازى ٥.٥ تريليون دولار سنويًا من الناتج الاقتصادى ويمثل ٧٥٪ من إنتاج القطاع الخاص، كما أن الولايات المتحدة هى أكبر مُصدر للخدمات فى العالم بصادرات ٢٤٦ مليار فى عام ١٩٩٨ وبالتالى فإن تحرير التجارة الدولية فى القطاعات الخدمية يتيح فرصًا هائلة لنمو المشروعات الأمريكية التى تميزت بوضع تنافسى أفضل من غيرها فى هذا المجال، أما الدول الأوروبية وبالذات ألمانيا وفرنسا (والتى عرفت خلال النصف الثانى من القرن العشرين بمسمى اقتصادات السوق الاجتماعية social market economies نظرًا للاعتبارات التى أعطتها للشئون الاجتماعية للمواطنين) فإنها وجدت نفسها فى منافسة شرسة مع النموذج الأنجلوساكسونى

للرأسمالية الذى يضع الكفاءة الاقتصادية فوق الاعتبارات الاجتماعية لمواطنيها وأدخلها بالتالى فى دوامة أزمة اجتماعية وسياسية عميقة.

واليابان – وهى دولة تنموية Developmental State تعتمد على الدور القائد للحكومة فى أحداث التنمية – تعانى منذ بداية التسعينات من ركود اقتصادى مستمر، ولقد انتقلت اليابان إلى الحداثة دون تغريب لمؤسساتها الاجتماعية والثقافية والتزمت فى ذلك بعقد اجتماعى غير مكتوب بين الحكومة والشعب يضمن حق العمل مدى الحياة للمواطن اليابانى، ألا إن المنافسة الشرسة على ساحة السوق العالمى الحر بدأت تهدد استمرارية هذا الالتزام، وخاصة فى ظروف أزمة اقتصادية أهم مظاهرها تقلص حاد للنشاط الاقتصادى وانهيار لقيم الأصول الثابتة، فقد انتقلت اليابان خلال التسعينات – من ظاهرة نمو يصاحبه ركود Growth recession (هذا تعبير عن نمو الاقتصاد ببطء بحيث لا يتمكن من استغلال الطاقات الإنتاجية من عماله وآلات) إلى ظاهرة جديدة فى أدبيات الاقتصاد متمثلة فى نمو يصاحبه كساد Growth depression، وذلك رغم أن أسعار الفائدة على الين قاربت نسبة الصفر !.

ولقد ساعد ارتفاع الين على تخفيف حدة أزمة الدول الأسيوية المجاورة، ومن المتوقع أن يتجه الين إلى الانخفاض بحيث تتمكن اليابان من انعاش اقتصادها مما قد يدفع الصين – والتى تعانى أيضًا

من انخفاض فى معدل النمو وزيادة فى البطالة - إلى خفض عملتها الوطنية وكذلك دولار هونج كونج، وهذه المنافسة فى تخفيض أسعار صرف العملات ستجر فى ركابها العملات الأسيوية الاخرى مما قد يشكل بوادر أزمة جديدة فى الاقتصادين الأسيوى والعالمى على السواء.

والأزمة صارت نمطًا غالبًا على الاقتصاد الروسى، فلقد أدت محاولات روسيا لتطبيق نموذج الرأسمالية الأمريكية إلى حالة من الفوضى الاقتصادية تسيطر فيها ١٥٠ منظمة مافيا على قرابة ٣٥٠٠٠ منشأة و٤٠٠ بنك، ولا توجد أية مؤشرات على احتمال خروج روسيا من هذه الحالة بشكل سريع.

وهكذا فمن المتوقع أن يتجه الاقتصاد الدولى نحو فترة من الاضطرابات وقد يصاحبها طبقًا لرأى بعض خبراء الاقتصاد الدولى «أزمة انكماشية A global deflationary crisis»، وقد ينجم عن ذلك اهتزاز بل فقدان هيبة وسلطة المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية، والبحث عن صيغ وأنماط جديدة للإدارة الدولية تهدف إلى إدارة الأسواق العالمية من خلال «ترابط المجتمعات» وتقوية سيادة الدول دون الرجوع إلى السياسات الحمائية القديمة والتى أثبتت عدم جدواها.

هذه هى حالة البيئة الخارجية المحيطة باقتصادنا القومى والتى تؤكد على ضرورة تدخل الحكومات لإحداث المصالحة بين كل

من ديناميكية الرأسمالية العالمية والاستقرار الاجتماعى فى دول العالم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وضع ضوابط على تنقلية رأس المال والعملات، كما يتطلب الأمر نقلة نوعية فى فكر وفلسفة العولمة بحيث لا ينظر إلى حرية الأسواق على أنها أهداف لذاتها بل على أنها أدوات لتحقيق أهداف اجتماعية، وبحيث تخضع الحياة الاقتصادية دائمًا لعنصرى «الرقابة الاجتماعية» و«الإدارة السياسية».

السوق الإقليمية

ومن البديهى - أمام هذا الاضطراب فى الاقتصاد العالمى - أن تتجه الدول إلى بناء تكتلات إقليمية وأن تحاول تقليل المخاطر على اقتصادها الوطنى بصياغة مشروعات للتعاون الإقليمى، ولقد ارتفعت الأصوات فى مصر والعالم العربى مطالبة بإحياء فكرة «السوق العربية المشتركة»، واعتمدت الجامعة العربية خطة تنفيذية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تبدأ فى يناير ١٩٩٨ وتكتمل خلال عشر سنوات، وبرغم أهمية هذه الخطوات فعلينا أن ندرك أن إحياء الصيغ القديمة فى إطار مؤسسات لا تتسم بالفاعلية لن يأتى بالنتيجة المرجوة، وأن المطلوب هو العمل على بلورة شكل مؤسسى جديد يتمشى مع عصر لن يجدى فيه حتى تقليد تجارب ناجحة أخرى (مثل السوق الأوروبية المشتركة)، ولقد اكتفينا بالشعارات والأفكار دون العمل على دراسة آليات مبتكرة لتنفيذها،

فجوهر السوق لم يطرح ولم نعرف عن صياغة إطار علمى له، وهناك فرق بين التكتل والسوق، ولا يمكن للدول العربية أن تمثل تكتلاً حيث إن التكتل له شروط من حيث حجم الاقتصادات المشاركة فيه، وعلى سبيل المثال فإن أصول البنوك العربية مجتمعة لا تتعدى أصول بنك واحد مثل شيس مانهاتن كما أن محصلة الناتج الإجمالى لكل الدول العربية تقل عن الناتج الإجمالى لدولة من العالم الثالث مثل البرازيل، واقتصادات الدول العربية ومستويات المعيشة بها متفاوتة إلى حد كبير، وكما أن بناء مقومات السوق يحتاج إلى مواصفات قياسية موحدة للمنتجات والخدمات وإلى انتقال حر للعمالة مع وجود قوانين عمل وتأمينات متداولة بنفس القدر بين دول السوق، وإلى مشروعات للبنية الأساسية (مشروع المانش بين إنجلترا وفرنسا وغيره من المشروعات التى ربطت بين أجزاء أوروبا) ومشروعات تكنولوجية مشتركة لا تقوى دولة واحدة على إقامتها، هذه المعطيات تتطلب رؤية جديدة للإقليمية تأخذ فى الاعتبار أيضًا إمكانية اتساع السوق فى المستقبل لتشمل دولاً فى الشرق مثل إيران وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ودولاً أخرى فى غرب إفريقيا مثل موريتانيا والسنغال، وإمكانية تنمية مشتركة لمناطق تتميز بموارد هائلة مثل السودان، ويتطلب ذلك أيضًا الاتفاق على أسلوب للتفاوض الجماعى المشترك مع منظمة التجارة الدولية ومع

الاتحاد الأوروبى والتكتلات الاقتصادية الأخرى فى آسيا وأمريكا، وستقتضى المرحلة القادمة تطبيق سياسات تشجع القطاع الخاص العربى على استخدام الأموال العربية من خلال بنوك عربية ذات مستوى تكنولوجى عال وتعامل إدارى فعال، وتقوية الإشراف على أسواق مالية عربية ذات قدر أكبر من الشفافية، وتحرير لتلك الأسواق مع العالم الخارجى بشكل متدرج ومتوافق، حيث إن فتح الأبواب أمام البنوك الأجنبية فى الوقت الحاضر فى المنطقة العربية سيؤدى إلى تعرض البنوك الوطنية لمخاطر إضافية.

حالة الاقتصاد المصرى

مر الاقتصاد المصرى بظروف صعبة فى الثمانينات تعرضت فيها قيمة العملة الوطنية للانخفاض أمام العملات الأجنبية وانعدم خلالها الاحتياطى النقدى، وبدد كثير من الأموال فى كارثة توظيف الأموال وارتفع الدين الخارجى وتضخمت خسائر القطاع العام – المسيطر على الاقتصاد الوطنى خلال تلك الحقبة – رغم مشروعات الإحلال والتجديد وجاء برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى طبقته وزارة الدكتور عاطف صدقى اعتبارا من عام ١٩٩١ متزامنًا مع تخفيض الديون الخارجية نتيجة مشاركة مصر فى حرب الخليج ليغير الصورة تمامًا وليحقق لأول مرة منذ الستينات – استقرارا اقتصاديًا كليًا تمثل فى انخفاض التضخم وثبات الأسعار وتكوين احتياطى نقدى قوى بالبنك المركزى وانخفاض عجز

الموازنة إلى حدود آمنة ومقبولة إلا أنه بات واضحًا فى عامى ١٩٩٤ و١٩٩٥ أن المرحلة التالية ستتطلب التركيز على هياكل الإنتاج المصرية والخروج من حالة الركود الاقتصادى والتى هى نتيجة طبيعية لسياسة التوازن الماكرواقتصادية فى المرحلة الأولى، وجاءت وزارة الدكتور كمال الجنزورى فى عام ١٩٩٦ لتطلق الانفاق العام من خلال المشروعات الكبرى (بدأ بتوشكى فى يناير ١٩٩٧) وهو اتجاه اقتصادى حميد لتخفيف حدة الركود علاوة على الجوانب السياسية والاجتماعية المرتبطة بهذه النوعية من المشروعات (أطلق تعبير: «حضارة جديدة» على مشروع توشكى)، كما لجأ رئيس الوزراء - نتيجة خلفيته فى التخطيط - إلى الامتثال بالنموذج اليابانى فى التنمية بتوجيه استثمارات القطاع الخاص لمشروعات بعينها (المشروعات المصرية فى المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى نوفمبر ١٩٩٧ على سبيل المثال) وحشد مساندة البنوك الوطنية لتمويل هذه الاستثمارات، وتفترض النظرية الاقتصادية أن تؤدى هذه السياسات الجديدة - المرتكزة على قاعدة صلبة من الإصلاح الاقتصادى فى السنوات السابقة لها - إلى إحداث رواج فى السوق المصرية، غير أنها لم تؤدِّ إلى النتائج المرجوة بل على العكس اشتدت حالة الركود المزمن، وذلك لعدة أسباب، لعل أهمها أن المشروعات الكبرى لم تقم فى وسط تجمعات بشرية، وطبيعتها ذات مردود طويل المدى وغير ملموس فى الحاضر، كما أنها مشروعات كثيفة رأس المال وبنسبة كبيرة

للمكون الأجنبى (معدات الحفر ومحطات الرفع على سبيل المثال فى حالة توشكى)، يضاف إلى ذلك حالة الفزع - غير المبرر - التى انتابت الإعلام المصرى بصفة عامة عقب الأزمة الأسيوية والتى أثرت على القرار الحكومى ودفعته إلى فرض قيود شديدة على سوق الإسكان والاستثمار العقارى والذى كان يمثل القطاع الوحيد (نظرًا للهزة التى أصابت قطاع السياحة بعد حادثة الأقصر) القادر على امتصاص البطالة من جانب وتشغيل الطاقات الإنتاجية للصناعات المصرية المرتبطة به من جانب آخر، وخاصة أن المجموعات الصناعية الكبرى فى مصر قامت بتنويع محفظة استثماراتها بالاتجاه نحو نشاط الاستثمار العقارى بسبب الركود الذى واجهته فى سوق المنتجات الصناعية سواء على المستوى المحلى أم على المستوى العالمى، وبالإضافة إلى ذلك فإن تقييد سوق العرض فى الاستثمار العقارى لم يقابله أية سياسات لتنشيط سوق الطلب وبالذات فى مجال الإسكان للمتوسط والشعبى (قوانين ومنظومة التمويل العقارى).

هذه السياسات علاوة على الصعوبات التى تواجه التصدير الصناعى نتيجة زيادة العرض العالمى عن الطلب المتولد عن الزيادة الكبيرة فى الطاقات الإنتاجية العالمية أدت إلى ضغط شديد على سعر الصرف مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى قيود إضافية فى الائتمان وفتح الاعتمادات المصرفية بغرض تحجيم الاستيراد حفاظا على سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار، ونظرا لأن العملة

الأمريكية نفسها قد ارتفعت بالنسبة للعملات الأوروبية الأخرى بشكل ملموس فقد ارتفع بالتالى الجنيه بالنسبة للعملات الأوروبية (تمثل أوروبا ٤٧٪ من حجم وارداتنا و٤٤٪ من حجم صادراتنا)، مما يعنى زيادة فى تكلفة الواردات المصرية من أوروبا وانخفاض فى فرص التصدير إليها.

لم يكن الاقتصاد المصرى بحاجة إلى مثل هذه الإجراءات فمشاركة مصر فى التجارة الدولية تتسم بالضعف حيث تمثل تجارتنا مع العالم نسبة ٢٥٪ من الناتج الإجمالى المحلى بينما تصل النسبة إلى ٥٥٪ فى كوريا الجنوبية و٤٨٪ فى تشيلى و١٦٠٪ فى ماليزيا، كما أن الاقتصاد المصرى غير مندمج بقدر ملموس فى الاقتصاد الدولى (كانت حصة مصر فى الصادرات العالمية فى الفترة ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦ ٠,١٧٪ وأصبحت ٠,٠٧٪ فى الفترة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، وكانت حصة مصر فى الواردات العالمية فى الفترة من ١٩٨٣/١٩٨٦ ٠,٥٤٪ وأصبحت ٠,٢٣٪ فى الفترة ٩٣/٩٦) أما الدين الخارجى والذى انخفض إلى ٢٨ مليار دولار أى أقل من ٣٢٪ من الناتج الإجمالى المحلى فلا يمثل عبئا على الاقتصاد المصرى وخاصة أن نسبة الديون قصيرة الأجل لا تزيد عن ٦٪ فقط من إجمالى الدين الخارجى، وهذا علاوة على وجود احتياطى نقدى فى حدود ٦١ مليار جنيه مصرى بعد المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى.

كل ذلك يدعونا إلى البحث عن الأسباب الحقيقية وراء الصعوبات التى واجهها الاقتصاد فى الآونة الأخيرة والزيادة فى عجز

الميزان التجارى وذلك بهدف تطبيق سياسات تؤدى إلى علاج فعال لتلك الأسباب، والتى يمكن تلخيصها فى الآتى:

أولا: الإنتاجية

النمو الاقتصادى فى مصر لم يقابله نمو مماثل فى «الإنتاجية الكلية Total Factor Productivty »، وزيادة نسب النمو دون زيادة فى معدل الإنتاجية تعنى بالضرورة مشاكل اقتصادية فى المستقبل، لأنها تقوم على حشد الموارد ولكن دون كفاءة فى استخدام تلك الموارد، والارتفاع بمعدل الإنتاجية ليتناسب مع نسب النمو هو مؤشر (غير مباشر) عن التطور والتقدم الكنولوجى، فالنمو وتحسين مستوى المعيشة يعتمدان فى المدى الطويل على الزيادة فى معدل الإنتاجية، وأساليب زيادة الإنتاجية تعتمد على الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلى وعلى الارتقاء بمستوى العناصر البشرية والتقنية والتنظيمية والمعلوماتية داخل منشآت الأعمال المصرية، ومن المؤسف أن تدور إنتاجية العامل فى الصناعة المصرية حول ١٥٠٠٠ دولار سنويا بينما هى ٣٠٠٠٠ فى الأردن والمغرب و٨٠٠٠٠ دولار فى تركيا! وكما إذا حسبنا عنصر تدفق المواد نجد الاقتصاد الألمانى - على سبيل المثال - يستخدم ٠,٦ كجم من المواد لإنتاج ما قيمته واحد مارك بينما يحتاج الاقتصاد المصرى ٦ كجم من المواد لينتج نفس القيمة أى إن كفاءتنا فى استخدام المواد

بمثابة ١٠٪ من الكفاءة الألمانية! وذلك يتطلب ثورة فى الكفاءة والإنتاجية ترقى إلى مستوى «مشروع قومى للصناعة المصرية».

ثانيا: هيكل الصناعة المصرية

هناك اعتبارات لا يمكن التغاضى عنها عند تقييم هيكل الصناعة المصرية فى علاقته بالتوازن الاقتصادى الكلى، فالخامات والمدخلات الوسيطة المستوردة تصل فى المتوسط إلى ٥٢٪ من رأس المال العامل للصناعة فى مصر بينما تشكل المعدات والآلات المستوردة ٧٢٪ فى المتوسط من الاستثمار الصناعى، وهذا يعنى أن مدفوعات الصناعة بالعملة الأجنبية تصل إلى قرابة ٦٠٪ من تكلفة الإنتاج سنويا (إذا أخذنا فى الحساب نسبة ١٠٪ للإهلاك السنوى على الاستثمار الرأسمالى)، وذلك ربما يفسر العجز فى ميزاننا التجارى والضغط على سعر الصرف كلما سار إنتاجنا الصناعى على وتيرة هيكل الصناعة الحالى! مما يستدعى تعديل «هيكل التعريفة الجمركية» (لدينا صناعات تتمتع بحماية مفرطة وأخرى مكبلة بحماية سلبية Negative Rate of Protection) من خلال التنسيق الفعال بين أجهزة وزارات التجارة والخارجية والمالية والصناعة والتعاون الدولى واتحاد الصناعات والغرف التجارية بهدف وضع تصور مشترك لهيكل التعريفة الجمركية فى مصر يعالج الاختلالات الحالية ويتواءم مع أهدافنا فى التخصص الصناعى وعلاقته بحركة التجارة الدولية، وعند إعداد هيكل التعريفة

الجديد يجب ألا يغيب عن تقديراتنا أن مدخلات صناعة مًا هى مخرجات صناعة أخرى وما يفيد صناعة مًا قد يلحق الضرر بصناعة أخرى، أى إذا أردنا حماية مرتفعة لحديد التسليح مثلا فذلك سيكون على حساب صناعة التشييد والبناء وإذا خفضنا الجمارك على مدخلات صناعة الحلوى فسيكون على حساب صناعة السكر، وإذا أردنا تيسير مدخلات الزراعة فسيكون على حساب صناعة الأسمدة.. الخ.

ثالثا : البترول

كانت صادرات البترول ومنتجاته توفر فائضًا من النقد الأجنبى، وأرجع وزير البترول فى حكومة د. عاطف عبيد الاختلال وعدم التوازن فى ميزان المدفوعات البترولى حاليا إلى ثلاثة أسباب، السبب الأول تناقص البترول الخام، والسبب الثانى شراء الغاز الطبيعى بالدولار من الشركات الأجنبية المكتشفة لحقوله، والسبب الثالث استيراد البترول بواسطة معامل التكرير الوطنية التى زاد إنتاجها من ٢٠ مليون طن سنويا من المنتجات البترولية إلى ٣٠ مليون طن سنويا، وقد أعلن الوزير عن إصلاحات جذرية فى هذا القطاع الذى كان يمثل مصدرا مهما للعملات الصعبة ثم تحول الآن إلى عبء يعانى من عجز يصل إلى ٨٠٠ مليون دولار سنويا، إلا أن هناك بشائر أمل فى تزايد الاحتياطى - نتيجة الاكتشافات الجديدة - من ٢,٩ مليار برميل حاليا إلى ١٠ مليار برميل فى السنوات القادمة،

كما أن اكتشافات الغاز الطبيعى ستسمح بزيادة الاحتياطى من ٤٠ إلى ٧٠ تريليون متر مكعب، ورغم ذلك فالفترة المقبلة – وإلى حين استغلال الاكتشافات الجديدة – ستحتاج إلى ترشيد لحجم الاستهلاك المصرى من البترول ورفع أسعار بعض المنتجات البترولية وخاصة إذا أخذ فى الاعتبار زيادة معدل النمو – كما هو مخطط – مما سيتطلب زيادة فى الاستهلاك تصل إلى الضعف تقريبا.

رابعا: سياسات الاقتصاد الكلى

لعل أهم تحدٍ يواجه السياسات الماكرو-اقتصادية فى مصر هو التعامل مع أسعار الصرف (السياسة النقدية)، ولقد مر العالم بعدة تجارب فى هذا المضمار خلال السنوات القليلة الماضية يُستشرف منها الاتجاهات التالية:

١ – إذا عانت الدولة من عجز فى حسابها الجارى (تشترى سلع وخدمات أكثر مما تبيع) فعليها أن تعوّض هذا العجز بفائض فى حسابها الرأسمالى (تبيع أصولاً أكثر مما تشترى) والعكس صحيح أى العجز فى الحساب الرأسمالى يجب أن يقابله فائض فى الحساب الجارى.

٢ – إن العرض العالمى منذ عام ١٩٩٦ للمنتجات المصنعة يفوق الطلب عليها، والسوق الحرة وبكل المزايا التى تحققها للاقتصاد لا يمكن أن تتعايش مع ظروف تهدد بصفة مستمرة الاقتصاد الوطنى وتحمل المستهلك المحلى ببعض الأعباء الإضافية نتيجة توجيه

الدولة للسوق له أقل ضررا – على المدى الطويل – من أضعاف القاعدة الإنتاجية للوطن.

٣ – إذا كان الإنفاق الحكومى هو أحد سياسة الخروج من حالة الركود فالجناح الآخر هو تقوية الموقف المالى للبنوك وإمكاناتها فى إقراض المشروعات الجديدة (إنتاجية وخدمية وعقارية)، وكما لا يعيب قيام الحكومة باقتراض الأموال إذا استخدمت فى تمويل الإنفاق العام ذى المردود السريع وبحيث لا يوجه هذا الاقتراض إلى تمويل دفع مرتبات الموظفين أو لمشروعات لا تدر عائدًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا.

٤ – لا يوجد مانع – من الوجهة النظرية الاقتصادية – من طبع نقود فى الحالات التى تستدعى زيادة السيولة النقدية داخل الأسواق للخروج من حالات الركود والكساد بشرط أن تكون فى حدود مقبولة وهو ما يطلق عليه «بالتضخم المدار Managed Inflation »، فالتمسك بنسب منخفضة جدًا من التضخم فى حالة ركود الأسواق ليس معيارا لسياسة اقتصادية فعّالة، ويؤكد «بول كروجمان» الاقتصادى العالمى والأستاذ بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT على هذا المبدأ وبأن الأهمية التى تعطى لثبات الأسعار فى الأسواق لا تستند على أسس اقتصادية سليمة، وبأن اللجوء إلى «تضخم معتدل Mild Inflation » يعتبر حلا طبيعيا فى مواجهة أزمات الركود.

٥ – فى حالة وجود أزمة فى سعر الصرف – ناجمة عن ضعف الإنتاجية الكلية على مدار سنوات أو نتيجة عجز متزايد فى الميزان التجارى – فإن أحد الحلول يتمثل فى تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسب ملموسة تتناسب مع حجم الأزمة. والخطر كل الخطر يتمثل فى محاولة إقناع الأسواق بعدم اللجوء إلى التخفيض، ودرس البرازيل فى يناير ١٩٩٩ ماثل أمامنا، فلقد كان تثبيت سعر الريال أمام الدولار هى الورقة المحورية التى ارتكز عليها برنامج الإصلاح الاقتصادى البرازيلى الذى حقق نجاحا باهرًا بعد عقود من «التضخم المرتفع Hyper Inflation »، وبدا واضحا فى ١٩٩٨ عدم إمكانية الاستمرار فى سياسة تثبيت سعر الصرف، وأصرت الحكومة فى بدء عام ١٩٩٩ على الدفاع عن العملة الوطنية وقامت بضخ مليار دولار يوميا من الاحتياطى النقدى إلا أنها اضطرت فى منتصف يناير إلى تخفيض الريال بنسبة ٨٪، واستمرت الأزمة رغم ذلك إلى أن تم تعويم «الريال البرازيلى» فى الأسبوع الأخير من يناير ٩٩ ليفقد ٤٠٪ من قيمته قبل الأزمة، ولم يكن ذلك إلا تكرارا لسيناريو الأخطاء السابقة التى وقعت فيها كل من المكسيك وروسيا (الأرجنتين آخر مثال فى هذا المسلسل).

٦ – إذا كان تخفيض سعر الصرف غير مقبول نظرا لارتفاع حجم الديون الخارجية على الشركات (يجب التنويه هنا على خطورة قيام القطاع الخاص بالاقتراض من الأسواق العالمية

ويقترح «كروجمان» فرض ضرائب على الشركات التى تقترض بالعملة الأجنبية) أو نظرا للتخوف من فقدان الثقة فى العملة الوطنية فإن الحل البديل يتمثل فى وضع ضوابط على التدفقات المالية الداخلة والخارجة، والتريث فى تداول أسهم البورصة الوطنية فى الأسواق الخارجية وعدم طرح العملة الوطنية للتعامل الحر فى السوق العالمى، ومن بين تلك الضوابط والتى يطلق عليها تعبير «قواطع التيار Circuit Breakers » فرض ضريبة قصيرة الأجل فى البورصة مما يشجع شراء الأسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل ويؤدى إلى استقرار البورصة حول أسعار للأسهم تعبر عن المراكز والأوضاع الحقيقية للشركات ويقلل بشكل جذرى من الشراء والبيع بهدف المضاربة، ولقد طبقت كثير من الدول المتقدمة هذه السياسة النقدية لعقود بعد الحرب العالمية الثانية، وازدهرت اقتصاداتها ثم فتحت بعد ذلك أسواقها لحرية انتقال رأس المال.

وبوجه عام فإن السياسة الماكرو-اقتصادية الجيدة تولى أقصى اهتمام لعاملين أساسيين: الأول يتمثل فى الحفاظ على فرص العمل القائمة وخلق فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة، والثانى يتمثل فى تجنب «الانكماش Deflation » حيث إن الانهيار فى قيمة الأصول يؤدى إلى زعزعة البنوك والشركات المتينة وإلى هبوط اقتصادى Slump من عدم إمكانية تنفيذ برنامج الخصخصة فى تلك الظروف نظرا لتدنى قيمة الأصول.

وتلك الأولويات لا تقلل من شأن أهمية السياسة الضريبية وتكلفة تعامل الممولين مع الضرائب، ولقد أحسن وزير المالية عندما أعلن عن حزمة متكاملة للإصلاح الضريبى الشامل تدور حول أربعة محاور: المحور الأول خاص بأسعار الضريبة والثانى بالإدارة الضريبية والثالث خاص بالإعفاءات والحوافز والرابع بمكافحة التهرب الضريبى، وكما لا تقلل أيضا من ضرورة وضع سياسات للاقتراض طويل الأجل من البنوك المصرية والتى لم تتمكن من هذا الإقراض الهام للصناعة الوطنية نظرا لكون إيداعاتها فى الأساس قصيرة الأجل، وكذلك أهمية معالجة قوانين الإفلاس والتعثر والتى تؤدى أحيانا إلى هروب المستثمر المتعثر للخارج بدلا من مواجهة المشكلة فى الداخل، وأيضا وضع برنامج تنفيذى لخصخصة «الخدمات المساندة للعملية الإنتاجية» والتى تؤثر سلبًا على قدرتها التنافسية.

ومن الأمور التى ستؤدى إلى المساهمة فى إنعاش حالة الاقتصاد ما أشاره الخبير الاقتصادى العالمى «هرناندودى سوتو» من كون الفقراء فى الدول النامية يملكون أصولا عبارة عن (رأس مال ميت Dead Capital) أو غير مستغل اقتصاديا لصعوبة إعطائه شكلا قانونيا، وبالتالى فهم لا يستخدمون تلك الأصول فى الحصول على قرض مصرفى أو التصرف الرسمى فيها بالبيع والشراء ، ويؤكد (دى سوتو) على أن تحويل هذه الأصول غير المستغلة إلى أصول

مسجلة رسميا سيكون له مردود إيجابى على الفقراء وعلى الاقتصاد ككل، وبالنسبة لمصر أشار (دى سوتو) أن نحو ٩٢٪ من الملكية العقارية فى القطاع الحضرى و٨٧٪ فى القطاع الريفى ما زالت غير رسمية، وأن أكثر من ٧٠٪ منها مملوك للفقراء، وتعادل هذه النسبة ما قيمته ٢٤٠ مليار دولار، وبالتالى فإن إضفاء الطابع الرسمى على تلك الأصول الرأسمالية سيساعد على مواجهة الفقر وسيؤدى إلى تدعيم ومساندة الإصلاح الاقتصادى وتحويل جزء من الاقتصاد التحتى واقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد الرسمى.

أود التأكيد على أن التحليل الاقتصادى والسياسات الاقتصادية ليست هى مجموعة من القواعد الثابتة التى يتم تطبيقها فى كل المناسبات، بل هى - فى الأساس - طرق للتفكير تتيح لنا تشكيل أجوبة جديدة لشاكل عالم متغير بإيقاع سريع.

٨

فكر الأزمة العالمى
ما هى انعكاساته على خطة الطوارئ الاقتصادية ؟

إن ما يحدث فى العالم يحتم أن يتم التحليل للأوضاع القائمة وبالتالى اقتراح الحلول فى إطار «فكر الأزمة» واستدعاء الخبرات العالمية المرتبطة بالأزمات وأساليب مواجهتها بما يضمن مواجهة الاختلالات وفقا لأولويات واضحة، ويستوجب ذلك التعرف على عناصر الأزمة من واقع التجارب العالمية وخصوصا فيما يرتبط باقتصادات الدول النامية، وفى مقدمة هذه الخبرات التشخيصية ما يلى:

١ - من الملاحظ أن كل أزمة كبرى للاقتصادات الناشئة يسبقها طفرة فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال، بما يوحى بأن التوسع فى الائتمان والتسخين الزائد للاقتصاد يساهمان فى الأزمة، ولقد حدثت قفزة ملموسة فى مستوى الائتمان للقطاع الخاص فى مصر من ٢٠٪ من الناتج الإجمالى فى عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٤٠٪ فى عام ١٩٩٧ نتيجة تدفق الأموال على القطاع

المصرفى - خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادى - والذى لم يكن مؤهلا بالقدر الكافى لتوجيهها، وذهبت بالتالى هذه الأموال لتمويل الاستثمارات فى ظل مناخ تنقصه نظم إدارة المخاطر بالبنوك وتقييم المشروعات على أسس عوائد اقتصادية سليمة، علاوة على تفضيل البنوك التعامل مع الكيانات الكبيرة، فقرابة ٧٠٪ من حجم الائتمان وجه للعملاء الكبار بحجة أن المنشآت الصغيرة أكثر مخاطرة وأعلى تكلفة، ولقد أظهرت دراسة الأزمات المالية على مستوى العالم وجود عامل مشترك بينها ألا وهو أن كل تلك الحالات اتسمت بتركيز الائتمان سواء فى أنشطة أم قطاعات معينة مما يضعف محافظ البنوك نتيجة هذا التنوع المحدود.

٢ - لقد برز خلل تلك السياسة المصرفية فى مصر بمجرد انخفاض الأسعار وبالذات بعد انفجار «الفقاعة العقارية» وارتفاع نسبة القروض الرديئة للقطاع الخاص بالإضافة إلى تلك التى تحملها القطاع المصرفى نتيجة الائتمان الذى منح فى فترة سابقة للقطاع العام والتى تردت أوضاعه.

وكما أن هناك اعتقاد شائع بأن الضمان العينى أقل خطرا من الضمان المرتكز على جدوى المشروع (والمتمثلة فى حسابات دقيقة لطبيعة المشروع وتدفقاته النقدية خلال المراحل المختلفة)، فالذين قاموا بتحليل الائتمان تنقصهم الخبرة والمهارة

الكافية للتقييم ووجدوا أنه من المريح الحصول على ضمانات عينية وشخصية من العميل ونقل المخاطر من البنك إلى المقترض، ولقد أثبتت كل التجارب العالمية أنه برغم هذا التنصل من عنصر المخاطرة وبرغم الإفراط فى طلب الضمانات فإن النتائج جاءت عكسية على البنك والعميل فى معظم الأحوال، وإن أسوأ شىء فى هذا النوع من الضمان أنه يعطى للقطاع المصرفى إحساسا وهميا بالأمان ويبعده بالتالى عن المبادئ الأساسية المطلوبة لائتمان سليم، بالإضافة إلى خطورة تدنى قيمة الضمانات العينية فى مرحلة لاحقة، وهو ما حدث بالفعل فى مصر.

٣ - لا تتشكل مخاطر ارتفاع سعر الصرف بين يوم وليلة ولكنها تتراكم على مدار سنوات لكى تنفجر بشكل مفاجىء، ولقد بدأت بوادر تلك المخاطر بعد سنوات قليلة من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ونظرا لتوافر قدر عالٍ من التدفقات الرأسمالية الداخلة والاحتياطى النقدى فإن الحكومة رأت استمرار تثبيت سعر الصرف والتى كانت تشكل محور التحكم فى معدل التضخم، ومما لا شك فيه فإن هذه استراتيجية فعالة على المدى القصير وخاصة خلال فترات الانتقال من تضخم مرتفع إلى آخر منخفض، ولكنها استراتيجية غير مقبولة على المدى الطويل بالأخص فى ظل ضعف هياكل قطاعى الأعمال العام والخاص والفشل فى زيادة معدلات الإنتاجية مقارنة

بالدولة التى ترتبط عملتنا بها، وبالتالى فمن الطبيعى أن يصاحب ارتفاع سعر الصرف عن قيمته الحقيقية - نتيجة تدنى مستويات الكفاءة والمنافسة - طفرة فى الاستهلاك متمثلة فى زيادة كبيرة فى الواردات وانخفاض معدلات الادخار.

٤ - كما ثبت أن تقييد السياسة النقدية ليس ضمانا لاستقرار الاقتصاد الكلى ما لم يواكبه سياسة مالية موائمة، فعدم التوافق بين السياسات المالية والنقدية يؤدى إلى أسعار مرتفعة للفائدة بما يضر بالاستثمار المباشر ويوجه الأموال للمضاربة فى البورصة (وخاصة أن أرباحها معفاة من الضرائب)، ولقد حاولت الحكومة فى فترة لاحقة إحداث تحفيز مالى بالسماح ببعض التوسع النقدى بهدف سد العجز فى الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة لا تتفق أيضا مع سعر ثابت للصرف حيث إن التوسع النقدى فى ظل تثبيت سعر الصرف غالبا ما يؤدى إلى هبوط الاحتياطى، ويضاف إلى ذلك محدودية قدرة الحكومة على إتباع سياسية مالية مرنة ومستقلة نظرا لأن نسبة عالية من الإنفاق فى الموازنة توجه للأجور (٢٣٪) ولفوائد الدين العام (٢٢٪)، واعتماد الخزانة العامة فى موارد النقد الأجنبى على قطاعات خارج دائرة تحكم الاقتصاد القومى والمتمثلة فى البترول وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج والسياحة.

بالطبع كانت هناك أيضا تأثيرات لعوامل دولية ومحلية غير منظورة مثل ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى وانخفاض قيمة العملات الآسيوية نتيجة أزمة ١٩٩٧ وحادثة الأقصر الإرهابية وحوادث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، غير أن تلك الصدمات كان من الممكن استيعابها إلى حد ما من خلال سياسة مرنة لسعر الصرف ومن خلال الارتقاء بالاقتصاد الجزئى الذى عانى من ضعف الأسواق المالية وتدنى المنافسة.

وهكذا يمكن القول بأن السياسات العامة لم تأخذ فى الاعتبار الحقيقة الاقتصادية المعروفة وهى أنه لا يمكن تحقيق الجمع بين ثلاثة عوامل فى نفس الوقت أى سعر صرف ثابت وسياسة نقدية مستقلة وحرية حركة رءوس الأموال.

وحول الأسس الجوهرية لخطة الطوارئ الاقتصادية القادرة على مواجهة متغيرات الأزمة الاقتصادية العالمية وتراكمات المشاكل الداخلية، ففى مقدمة أولوياتها ما يلى:

١ - مراجعة دقيقة لمحافظ البنوك من خلال تصنيف جيد للديون، مما يعطى للسلطات المسئولة وللبنك المركزى مؤشرا أفضل عن حجم وطبيعة المشاكل ويساعد على وضع ترتيبات مالية للطوارئ فى إطار تقييم حقيقى للمراكز المالية للبنوك، وعلى البنوك توخى الحذر عند منح ائتمان إضافى لتعويم المتعثرين حيث يجب أن يصاحب ذلك تغيير فى الإدارة أو نسبة الملكية

للمنشأة المتعثرة إذا أريد تحقيق نتائج إيجابية، وكما يمكن للحكومة إنشاء صندوق مالى للطوارئ بهدف تقوية مراكز البنوك نتيجة تعثر المشروعات المقترضة، ولتوفير موارد هذا الصندوق يمكن للحكومة أيضا أن تحصل على ائتمان طوارئ من الصناديق الدولية والعربية.

٢ - البنك المركزى يطبق بالفعل مجموعة من القواعد الوقائية لتقليل المخاطر على البنوك والحفاظ على أمان واستقرار النظام المصرفى، وهو المقرض الأخير Lender of last resort طبقا لقانون صدر فى عام ١٩٥٧، ولقد مارس دوره فى هذا الشأن عند انتشال بنك الاعتماد والتجارة بالاتفاق مع بنك مصر، وبالتالى فالبنك المركزى المصرى له كافة الصلاحيات لقيادة عمليات الإنقاذ، والبنك المركزى كيان مستقل داخل الآلية الحكومية ولكنه ليس مستقلا عنها، فالسياسة المالية والنقدية هى فى المقام الأول مسئولية الحكومة أمام الشعب والبرلمان، ولا يمكن للحكومة أن تخلى مسئولياتها عن السياسة النقدية أو تتبع سياسة مالية منفصلة عن السياسة النقدية.

٣ - تطوير القطاع المصرفى وبالأخص بنوك الدولة بتوسيع قاعدة الملكية ودخول البنوك العالمية الكبرى بحصص فيها مما سيؤدى إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المالية وتنافسية تكلفة الأموال والرقابة من خلال مستثمرين لهم مصلحة فى ملائة المراكز

المالية، فلقد شهد العقد الأخير تطورا هائلا فى النظم المالية والمصرفية على مستوى العالم نتيجة تحرير الخدمات المالية واشتداد المنافسة والتقدم التكنولوجى فى مجال الاتصال والمعلومات وزيادة الروابط بين الأسواق المالية، وكما حدث تغيير مهم فى تركيبة مصادر الأموال فى البنوك وبالذات انخفاض نسبة مدخرات الأفراد مقارنة بالأدوات المالية للادخار المتاحة لصناديق المعاشات وشركات التأمين.

٤ – تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين ومؤسسات الادخار الأخرى لما لها من قدرة على تعبئة وتوجيه الموارد المالية «طويلة الأجل»، وتشجيع قيام شركات رأس المال المخاطر لتمويل الشركات الصغيرة والمشروعات الجديدة حيث لا يقتصر دورها على توفير التمويل بل أيضا للمساهمة فى رأس المال وإدارة المشروعات التى تساندها، وكذلك الصناديق المشتركة Mutual Funds التى تستثمر فى الأسهم والسندات، والبعض منها يتخصص فى أنشطة معينة أو يأخذ شكل صندوق رأس المال المخاطر، ولقد صارت منفذا مهما للموارد المالية لصناديق المعاشات والمستثمر المؤسسى الذين تنقصهم الخبرة فى التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الجديدة أو المتعثرة، وبالتالى فإن قيام مثل هذا المؤسسات أصبح أمرا حتميا فى المرحلة القادمة لتطوير النظام المالى ككل.

٥ – إن أسعار الفائدة الحالية تعرقل خروج المنشآت الإنتاجية والخدمية من الأزمة كما تزيد من صعوبة الضبط المالى للموازنة العامة لارتفاع خدمة الدين المحلى، وليس من السهل تخفيض أسعار الفائدة دون إحداث تضخم ولكنه فى هذه الظروف يجب أن يكون تضخما معتدلا ومدارا Managed mild inflation، أما تخفيض سعر الصرف أو اتباع سياسة مرنة فسيعنى انخفاضا فى الدخول الحقيقية للمواطنين، وهذا الثمن يجعل أية حكومة تفكر كثيرا قبل الإقدام على التخفيض ولكن يجب أن ندرك أن الخيار ليس بين دخول أعلى أو أقل للذين يعملون ولكن بين دخول العاملين وعدم الحصول على دخل أساسا للعاطلين، فالثمن الذى ندفعه نتيجة ارتفاع سعر الصرف باهظ لأنه يعنى معدلات متدنية من النمو وزيادة البطالة، ويثير البعض قضية عدم جدوى تخفيض سعر الصرف نظرا للطبيعة غير المرنة لهيكل الصادرات والواردات، وبالطبع فإن تخفيض سعر الصرف لن يؤدى إلى زيادة أو طفرة تلقائية وفورية للصادرات ولكن يجب ألا ننظر إلى الميزان التجارى من زاوية الحاضر ولكن ما يجب أن يكون عليه بعد خمس سنوات من الآن فى إطار حزمة متكاملة من السياسات للارتقاء بالصادرات ومنها التوليفة الصحيحة بين سعر الصرف وبين التعريفة الجمركية.

إن الأزمة تمثل تحديا للمعتقدات السائدة وهى فرصة لإعادة تقييم السياسات وإحداث التغيير من خلال خطة للطوارئ تعيد الثقة إلى السوق، ومن هنا أهمية تطبيق الإصلاحات بسرعة وحسم مما يتطلب من الإدارة الاقتصادية قدرة عالية على التحليل واتخاذ القرار.

٩

إعادة صياغة السياسات الاقتصادية

يمر الاقتصاد المصرى بمرحلة صعبة ازدادت حدتها نتيجة التداعيات الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتستلزم مراجعة لسياساتنا الاقتصادية بهدف التوصل لحلول لمشاكل الركود والبطالة وعجز الميزان التجارى والاستثمار وأسعار الصرف وتدنى أداء البورصة، وهى كلها أمور مترابطة مع بعضها لن نستطيع معالجة أى منها بمعزل عن الباقى، ومن هنا أهمية تناغم وتوافق حزمة السياسات والإجراءات التى سيتم تطبيقها بشكل عاجل وفى نفس التوقيت.

المشروعات المتعثرة والقطاع المصرفى

بدأت ظاهرة زيادة حالات تعثر المنشآت تأخذ أبعادًا مقلقة تتمثل فى الاستغناء عن العمالة وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية وخاصة خدمة الديون لدى البنوك، وهو ما يتطلب إجراءات عاجلة تتضمن:

١- تقييم الوضع المالى فى القطاع المصرفى:

ويعنى دراسة وتصنيف واضح للقروض من حيث نوع النشاط، وتحديد الأنشطة الأكثر تأثرا بالظروف الاقتصادية الراهنة مع

التفريق بين الشركات المتعثرة فى السداد منذ فترة طويلة أو تلك التى أساءت استخدام القروض وبين الشركات الأخرى التى تظهر حساباتها انتظاما فى السداد قبل نشوء الأزمة، وتتطلب مصداقية الدراسة تحديد أسس ومعايير - بالاتفاق مع البنك المركزى - لتقييم قدرة هذه الشركات فى المستقبل وعدم الاعتماد على المعايير التقليدية فى التقييم نظرا لعدم جدواها فى مراحل التحولات الاقتصادية الحادة، وعلى أن تقوم دراسة التصنيف بتقسيم القروض الممنوحة للشركات إلى شرائح من حيث القيمة بحيث يمكن معالجة كل شريحة بشكل منفصل دون أن تطغى الشرائح العالية على الشرائح المتوسطة والصغيرة عند معالجة المشكلة حيث يمكن أن تمتص التسهيلات والقروض الممنوحة لعدد محدود من كبار المتعاملين القدرات اللازمة لمعالجة مشاكل الآلاف من أصحاب التسهيلات والقروض المتوسطة والصغيرة.

٢ - منهج العلاج :

ويتمثل فى حلول تقليدية لبعض عملاء البنوك وحلول غير تقليدية للبعض الآخر، وتتركز الحلول التقليدية فى تغيير الهيكل التمويلى للإقراض وتخفيض أسعار الفائدة على القروض ووضع قواعد للسداد تتفق وقدرات المقترض مع التزامه بالعمل على رفع كفاءة الأداء وخفض التكلفة وترشيد النفقات وتسييل بعض الأصول غير المنتجة وتقييم هذا الالتزام دوريا من قبل البنوك

لإمكان استمرارية البرنامج المتفق عليه بين الدائن والمدين، وأما الحلول غير التقليدية فتتمثل علاوة على بعض مكونات الحل التقليدى إنشاء شركات لإدارة الأصول Asset Management Corporations - تخضع لرقابة البنك المركزى - وتساهم فيها الدولة (بنك الاستثمار القومى) والبنوك العامة والخاصة وشركات التأمين والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بهدف المشاركة بشكل مؤقت فى رأس مال الشركات وتسديد جزء أو كل الدين على الشركة، ولتدبير مصادر تمويل إضافية يمكن إصدار سندات مضمونة من البنوك لتمويل الشركات المتعثرة ولكن ذات الجدارة بحيث يستخدم الجزء الأكبر منها لسداد جزء أو كل دائنية البنوك مما يسمح بتمويل ذى تكلفة أقل.

٣ - تطوير الجهاز المصرفى :

يتوازى مع ما سبق إعادة هيكلة البنوك ورفع قدراتها التنافسية حتى تتمكن البنوك من استمرار دورها فى ضخ أموال جديدة للاستثمار، وسيتطلب ذلك دمج البنوك الأربعة الكبار فى كيان مصرفى واحد يمكنه مواجهة المنافسة العالمية وتجميع البنوك الضعيفة تحت مظلة شركات قابضة واحدة مثل ما فعلت كوريا الجنوبية مؤخرا فى إصلاحها للقطاع المصرفى.

السياسات المالية والنقدية

١ - سعر الفائدة وسعر الصرف

ليس من المقبول أن يكون معدل التضخم قد انخفض إلى أقل من ٣٪ وأسعار الفائدة المدينة تتجاوز فى بعض الأحيان ١٦٪. إن ثمة خللا فى العلاقة بين أسعار الفائدة وباقى المؤشرات تسبب فى استمرار وتعثر العديد من المشروعات خاصة المتوسطة والصغيرة، فسعر الفائدة على الأذون حوالى ٩٪ ومعدل التضخم ٢٪ أى أن سعر الفائدة الحقيقى فى حدود ٧٪ وهو معدل عال جدا مما يجعل الإنتاج المصرى بهيكل التكلفة الحالى فى وضع غير تنافسى مع مثيله الأجنبى، ففى دول الاتحاد الأوروبى - يتراوح متوسط الفائدة ما بين ٣٪ و٤٪، وفى الولايات المتحدة ٢٪ وفى اليابان لا يتجاوز ١٪ وبالتالى فإن تخفيض سعر الفائدة على الاقتراض يمثل النقطة المحورية فى أى إصلاح مستقبلى ولن تقوى المنشآت المصرية على الاستمرار والمنافسة فى ظل السوق المفتوحة دون وصول تكلفة الإقراض إلى نصف التكلفة الحالية، ولن يتأثر معدل الادخار نتيجة خفض أسعار الفائدة حيث إن سعر الفائدة بعد التخفيض سيظل مرتفعا بشكل كبير عن الخارج، علاوة على أن الأموال المدخرة فى مصر سيصعب هروبها فى ظل الأحداث العالمية الراهنة، وكما لن تحدث ظاهرة «دولرة» إذا تم التخفيض لأن سعر الفائدة على الجنيه المصرى سيظل أعلى عن مثيله على الدولار الأمريكى وهو ما يعطى ميزة

نسبية للجنيه، ويمكن التأكيد أن الظروف الاقتصادية الدولية فى الوقت الحالى تهيىء الفرصة تماما لمثل هذا الإجراء والذى قد يصعب اتخاذه فى ظل مناخ اقتصادى عالمى آخر.

وذلك ينطبق أيضا على سعر الصرف، ففى حالة وجود أزمة سعر الصرف ناجمة عن ضعف الإنتاجية الكلية على مدار سنوات أو نتيجة عجز متزايد فى الميزان التجارى - فإن أحد الحلول الفعالة يتمثل فى تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة ملموسة (لا تدريجيا) تتناسب مع حجم الأزمة، والخطر كل الخطر يتمثل فى محاولة إقناع الأسواق بعدم اللجوء إلى التخفيض، ومما يساعد على تحفيض سعر الصرف فى مصر انخفاض حجم خدمة الدين الخارجى للدولة ومحدودية الديون الخارجية قصيرة الأجل سواء بالنسبة للحكومة أو للقطاع الخاص، ولن ينصب تأثير خفض سعر الصرف على تنافسية الصادرات والسياحة فقط بل بالدرجة الأولى - وبالذات فى المرحلة الراهنة - على تحجيم الواردات واللجوء إلى البدائل المحلية أى إنه علاوة على علاج عجز الميزان التجارى سيكون له تأثير واضح على انتعاش الإنتاج المحلى وتصريف المخزون الراكد، وكما ستنخفض معدلات سفر المصريين إلى الخارج بغرض السياحة أو الحج والعمرة بشكل جذرى.

إن نجاح هذه السياسات مرهون أيضا بوضع ضوابط على التدفقات المالية الداخلة والخارجة (باستثناء أرباح الاستثمار الأجنبى المباشر)، ومن بين تلك الضوابط فرض ضريبة على

التعاملات قصيرة الأجل فى البورصة مما يشجع شراء الأسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل ويؤدى إلى استقرار البورصة حول أسعار للأسهم تعبر عن المراكز والأوضاع الحقيقية للشركات ويقلل بشكل جذرى من الشراء والبيع بهدف المضاربة، ولقد طبقت كثير من الدول المتقدمة هذه السياسة النقدية لعقود بعد الحرب العالمية الثانية، وازدهرت اقتصاداتها ثم فتحت بعد ذلك أسواقها لحرية انتقال رءوس الأموال، وكما أن هناك قاعدة اقتصادية هامة وهى أنه لا يمكن تواجد بورصة مفتوحة تدخل وتخرج منها الأموال بكل حرية وفى نفس الوقت الحفاظ على استقرار سعر الصرف (حتى بعد تخفيضه) لأن هذه الأموال ستؤدى إلى ضغوط مستمرة على العرض والطلب للعملة الوطنية بشكل لا يمكن للبنك المركزى التحكم فى السياسة النقدية الهادفة إلى استقرار سعر الصرف.

٢ - الإنفاق العام والخاص

الإنفاق الحكومى هو أحد أجنحة سياسة الخروج من حالة الركود، ويمكن أن يتم ذلك بعدة طرق مجتمعة، أولها: قيام الدولة بطرح مشروعات للبنية الأساسية، ويمكن تمويل برنامج الحكومة الاستثمارى من خلال سندات حكومية متحركة القيمة ومرتبطة بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة بحيث لا تسبب هذه المشروعات ضغطا على الموازنة، كما يشترط فى جدوى تلك الاستثمارات

الجديدة أن تكون قادرة على الوفاء بالتزامات الإقراض، ويفضل التعاقد على إدارتها بعد إتمامها مع القطاع الخاص وبالتالى عدم تحميل الدول أية زيادة فى الأجهزة الإدارية ومرتبات العاملين الجدد. وثانى الطرق: هو القبول بزيادة العجز فى الموازنة العامة حتى ٥٪ أو ٦٪ وهو لا يشكل أية مخاطرة وأخيرا يمكن للدولة سداد المستحقات المتأخرة والمطلوبة أيضًا لانعاش السوق عن طريق طبع نقود ولكن بشرط أن تكون فى حدود محددة ومقبولة وهو ما يطلق عليه «بالتضخم المدار Managed Inflation » (يمكن للتضخم أن يصل إلى حوالى الضعف أى فى حدود ٤٪ دون أن يؤثر ذلك على سعر الفائدة أو سعر الصرف بعد التخفيض)، فالتمسك بنسب منخفضة جدًا من التضخم فى حالة ركود الأسواق ليس معيارًا لسياسة اقتصادية فعّالة.

٣ - هيكل التعريفة الجمركية

هناك اعتبارات لا يمكن التغاضى عنها عند تقييم هيكل الصناعة المصرية فى علاقته بالتوازن الاقتصادى الكلى، فالخامات والمدخلات الوسيطة المستوردة تصل فى المتوسط إلى ٥٢٪ من رأس المال العامل للصناعة فى مصر. بينما تشكل المعدات والآلات المستوردة ٧٢٪ فى المتوسط من الاستثمار الصناعى، وهذا يعنى أن مدفوعات الصناعة بالعملة الأجنبية تصل إلى قرابة ٦٠٪ من تكلفة الإنتاج سنويا (إذا أخذنا فى الحساب نسبة ١٠٪ للإهلاك السنوى على

الاستثمار الرأسمالى)، وذلك ربما يفسر العجز فى ميزاننا التجارى والضغط على سعر الصرف كلما سار إنتاجنا الصناعى على وتيرة هيكل الصناعة الحالى مما يستدعى تعديل «هيكل التعريفة الجمركية» (لدينا صناعات تتمتع بحماية مفرطة وأخرى مكبلة بحماية سلبية Negative Rate of Protection).

وعند إعداد هيكل التعريفة الجديد يجب ألا يغيب عن تقديراتنا أن مدخلات صناعة مّا هى مخرجات صناعة أخرى وما يفيد صناعة ما قد يلحق الضرر بصناعة أخرى.

٤ - التمويل العقارى

● هناك طلب حقيقى على الإسكان فى مصر يصل إلى حوالى ٧٥٠ ألف وحدة سنويًا يخص منها شرائح الطبقة الوسطى ومحدودى الدخل حوالى ٩٠٪ من حجم الطلب، وقانون التمويل العقارى الذى تم إقراره سيخدم الطبقة الوسطى فى المجتمع بصفة أساسية، ولكى تستفيد منه الفئات محدودة الدخل يجب الإسراع فى تفعيل منظومة للدعم تستند إلى خفض سعر الفائدة (فى حدود ٤٪) لهم وتخصيص أراضى البناء بالمجان لمشروعات إسكان محدودى الدخل مع قيام الدولة بوضع شروط ومواصفات سكن غير القادرين على أن تقوم مؤسسات التشييد والبناء العامة والخاصة بمهمة التنفيذ مقابل تسليم عدد وحدات تبيعها بشكل حر، وسيكون للقانون آثار إيجابية ملموسة على الاقتصاد المصرى ككل بعد اكتمال

مؤسسات وآليات منظومة القانون خاصة مؤسسات التمويل والتوريق.

٥ - المنظومة الضريبية

قدمت الحكومة للنقاش مشروعا للملامح الأساسية لقانون الضرائب تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب فى دورته الحالية، ولابد من ترشيد الإعفاءات الضريبية نظرا لما تسببه من تشوهات فى الاقتصاد الكلى (بما فى ذلك مشروعات الصندوق الاجتماعى) على أن تقتصر الإعفاءات على المناطق النائية أو المطلوب تعميرها وذلك لفترات محددة تختلف حسب طبيعة كل منطقة ودرجة التنمية المطلوبة لها، فى مقابل ذلك على القانون أن يحدث أشكالا جديدة من الحوافز الضريبية (ليس فقط بهدف تحصيل الضريبة) تتمشى مع السياسات الاقتصادية الأخرى للدولة من حيث منح حوافز ضريبية لبعض المشروعات ذات تكنولوجيا متقدمة أو المشروعات الموجهة للتصدير أو فى حالات قيام المنشأة بتدريب وتأهيل العمالة أو فى مجال البحث والتطوير.

وعلى مشروع القانون أن يبحث عن مصادر جديدة للضريبة على سبيل المثال:

١ - ضريبة على التعاملات قصيرة الأجل فى البورصة مما يشجع شراء الأسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل والتصدى للمضاربة الضارة (كما أسلفنا).

٢ – قصر إعفاء شهادات الاستثمار على صغار المدخرين فقط، بحيث تشجع الربح الناجم عن العمل وليس الربح الكسول الذى يعوض عن العمل (إلا فى حالات خاصة مثل الشيخوخة والعجز).

والمطلوب فى سياق التطوير الضريبى إيجاد حلول عملية لمشاكل التعامل مع المصلحة ولجانها المختلفة مثل التقدير المبالغ فيه للفاحص وقدرة وصلاحية اللجان على التقدير السليم دون أن يُتهم من جهات رقابية أخرى ، ويمكن تنفيذ ما تطبقه كثير من الدول فى تزويد اللجان الداخلية بخبراء من خارج المصلحة وتمثيل بعض الجهات الحيادية الأخرى فيها، وكما أن أحكام المجتمع الضريبى يمكن أن تتم بشكل فعال من خلال منظومة المراحل المختلفة لضريبة المبيعات، وبناء على ذلك فإن للمصلحة الآن من الأدوات ما يمكنها حصر وإحكام المجتمع الضريبى، وبالتالى من المستحسن أن يأتى مشروع القانون بمزيد من التيسيرات والحقوق للمواطن والممول الشريف وليس مزيدًا من إحكام قبضة الجباية.

الخصخصة والهيئات الاقتصادية العامة

لا ينصح فى الوقت الراهن طرح الشركات العامة فى البورصة بل التفاوض على شرائها بواسطة مستثمر رئيسى، ويقوم المستثمر الرئيسى بإعادة الهيكلة والتطوير ثم الطرح فى البورصة أى إن الطرح يجب أن يتم عن طريق القطاع الخاص وليس عن طريق

الحكومة، وأما بالنسبة لقطاع الخدمات فإنه إذا ما طرح جزئيا بواسطة الحكومة مباشرة فى البورصة فسيؤدى إلى تنشيط قوى للبورصة وخاصة بعد تحويل الهيئات الاقتصادية العامة إلى شركات وخضوعها للقانون ٢٠٣ (الكهرباء / النقل / الطرق / الموانىء/ السكك الحديدية/ البريد.. الخ) بحيث تتمكن الحكومة من خلال هذا الطرح من إعادة هيكلة هذه الأنشطة وتسديد ديونها لوزارة المالية وبنك الاستثمار القومى وضخ أموال جديدة بها تسمح باستثمارات جديدة للتطوير، وتحقيق استقلاليتها فى الإدارة والتمويل دون تحميل موازنة الدولة بأعباء إضافية، بالإضافة إلى فك القيود الاحتكارية وإطلاق المنافسة فى مجال الخدمات بما يعنيه ذلك من استثمارات جديدة وامتصاص أعداد كبيرة من العاطلين حيث إن القطاع الخدمى بصفة عامة كثيف العمالة مقارنة بالصناعة.

وتأتى المقترحات السابق ذكرها فى سياق العلاج السريع للأزمة الاقتصادية أى إنها تعبر عن سياسات قصيرة الأجل، وبالتالى فمن الضرورى إدراجها ضمن استراتيجية اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل ترتكز على المحاور الآتية:

١ – التزام قاطع نحو دفع الاستثمار الوطنى.

٢ – انضباط مالى ونقدى صارم.

٣ – الارتقاء بمناخ المنافسة وتحرير الأسواق.

٤ – عقد جديد بين الدولة ومنشآت الأعمال والقوى العاملة.

٥ – التعامل الفعال مع معطيات العولمة والتعاون الاقتصادى العربى.

وكما أن بلورة برنامج مصرى متكامل للخروج من الركود وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية يمكن أن يصلح كأساس جيد للتفاوض مع صندوق النقد الدولى والصناديق العربية ومؤسسات التمويل الدولية للاتفاق على خطة لمساندة البرنامج وسعر الصرف والقطاع المصرفى على امتداد ثلاث أو أربع سنوات فى حدود ما بين خمسة إلى عشرة مليارات دولار.

١٠

قيم مصر ومعتقدات الغرب

يطالعنا الإعلام الغربى من حين لآخر بانتقادات لمفاهيمنا حول الأداء الديمقراطى وحقوق الإنسان وحكم القانون، وإن كانت بعض تلك الانتقادات أساسها سوء النية المبيتة لدى قوى ضغط معروفة بعدائها لنا، فإن البعض الآخر منها ناجم عن قصور فى رؤية الغرب لخصائص ولقيم حضارة مصر الشرقية.

فالغرب يعتقد بأن النظم العلمانية هى وحدها القادرة على حماية «الأقليات»، متناسيا «الهولوكوست» فى ألمانيا العلمانية والاتجاهات العنصرية ضد المسلمين فى فرنسا والمعاداة للسامية فى أوروبا الشرقية، وفى الوقت الذى شاهدنا فيه الثقافة العنصرية فى جنوب الولايات المتحدة تضطهد بشكل فج المواطن الأمريكى ذا البشرة السوداء فإننا نجد الثقافة الإسلامية فى مصر ترفض استقبال الأفكار النازية والفاشية والشيوعية وتقاوم العنصرية، والتاريخ شاهد على كيفية حماية الدولة الإسلامية للاقليات بشكل أكثر فاعلية من الحماية التى وفرتها الأنظمة العلمانية الغربية، ولقد حمت مصر الإسلامية الأقباط من روما المسيحية، وانتقلت القيادة فى العالم الإسلامى بين أجناس مختلفة من أمويين وعباسيين وعثمانيين دون أن يثير ذلك اعتراض على عكس

الحركات اليمينية فى الغرب والتى تولى أقصى الاهتمام «للتفوق العرقى»، وليس من المتوقع فى المستقبل - حتى البعيد - انتخاب رئيس للجمهورية أو مجرد تعين وزير من بين ستة الملايين مسلم الذين يتمتعون بالمواطنة فى الولايات المتحدة وكما أن العالم لم يسمع عن مواطن مسلم تولى منصبا ذا شان فى أوروبا الغربية التى تضم ملايين من المسلمين!

ويعتقد الغرب أن «الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان» هى خصائص تنفرد بها الحضارة الغربية رغم إنه لا يمكن لآية حضارة أن تدعى احتكار قضية الحرية، فالفكر الديمقراطى الغربى تأثر بشكل بالغ بالأفكار الوافدة إليه من الثقافات الأخرى، وعصر النهضة فى أوروبا استمد أصوله من التراث الفكرى لروما القديمة واليونان القديمة والحضارة الإسلامية العربية، وكان «جون لوك» الذى وضع حجر الأساس لما سمى بالديمقراطية الغربية فى كتابه عن الحكومة والمنشور عام ١٦٩٠ يستلهم أفكاره من قراءاته المتنوعة نتيجة تمكنه من اللغات اللاتينية والإغريقية والعربية والعبرية، ولم تزدهر الديمقراطية فى الغرب إلا مؤخرًا، ولقد احتاج الغرب قرابة ثلاثمائة عام منذ نشأة الفكر الديمقراطى الحديث ليصبح هذا الفكر واقعا عمليا.

ويعتقد الغرب أن «حكم القانون» يستمد أصوله من الحضارة الرومانية فقط، متجاهلا دور الشرائع السماوية المنزلة فى الشرق

وتأثيرها على تطور المفاهيم القانونية والشرعية، وهى أول من ركز على فكرة محورية القانون وعلى الأنماط والأطر المحددة للتعامل وذلك بهدف تنظيم العلاقات الإنسانية، وأما عن مشاكل حقوق الإنسان فإن دولة من العالم النامى وهى الهند - وقد ساندتها مصر فى ذلك - هى أول من آثار قضية حقوق الإنسان فى المحافل الدولية وذلك بمطالبة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٦ بمناقشة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا والتى كانت فى ذاك الوقت خاضعة لهيمنة المفاهيم الغربية، ولقد اعترضت أمريكا والدول الغربية على هذا الطلب لمدة ست سنوات متصلة حتى عام ١٩٥٢! وكما أن مصر هى التى ساندت حركات التحرير المطالبة بحقوق الإنسان وبالمواطنة فى العالم الثالث من الجزائر إلى أنجولا مرورا بفيتنام، وذلك فى نفس الفترة التى كان الغرب يمارس فيها العنصرية باضطهاد الزنوج فى الولايات المتحدة والتدخل السافر بواسطة وكالة المخابرات المركزية لقلب أنظمة الحكم الوطنية (مصدق فى إيران والليندى فى تشيلى على سبيل المثال) ولإقامة عشرات من الأنظمة الديكتاتورية ظل يساندها الغرب إلى عهد قريب فى شتى أنحاء العالم!

وهكذا فإن كانت القناعة اليوم ونحن فى بداية القرن الواحد والعشرين بأن الديمقراطية الليبرالية Liberal Democracy هى الأيديولوجية المسيطرة على الفكر السياسى الغربى والتى يقوم

بنشر رسالتها حول العالم بشكل رسمى فإننا فى الحقيقة نتحدث عن ظاهرة جديدة جدا لم يتجاوز عمرها العشرين سنة الأخيرة من تاريخ الغرب!

ورغم ذلك يبقى السؤال الهام حول مدى نجاح أيديولوجية الغرب فى توفير الحياة الكريمة للإنسان المعاصر، وبالتأكيد فإن الطريق الذى يدعو إليه الغرب لم يحقق الوصول إلى هذا الهدف، حيث إن هناك فرقا بين «المبادئ الديمقراطية» و «المبادئ الإنسانية»، فعند تناول بعض الجوانب الإنسانية المتعلقة بالأسرة والتكافل والأمان من العنف الإجتماعى والطبيعة غير العنصرية للأفراد، فإننا فى الشرق بصفة عامة ومصر بصفة خاصة نتقدم عن الغرب فى هذا المضمار، ورغم أن الغرب يعتقد أن الإسلام يولد «عنفا سياسيا نتيجة ارتباط مفهوم الدين بالدولة، إلا أنه أغفل أن الثقافة الغربية ذاتها تولد عنفا اجتماعيا» فى الشارع العادى يفوق بمراحل مثيله فى المجتمعات الشرقية، فمن يسير ليلا فى عواصم الشرق مثل القاهرة لأكثر أمنا ممن يسير نهارا فى المدن الكبرى فى الغرب مثل نيويورك، بل إن العنف الاجتماعى بلغ فى الغرب مستويات الأزمة الحادة وما يصاحبها من ظواهر إدمان للمخدرات وتفكك للأسر وأمراض الجنس.

ومصر القيم والحضارة تدرك أن أهم التحديات التى تواجه مفاهيم الديمقراطية فى القرن الواحد والعشرين هى تلك المرتبطة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة فى حق المواطن العادى

فى حياة كريمة ومستوى معيشة مقبول فى إطار من الأمن والاستقرار الاجتماعى، وهذا ما دفعنا إلى النظر بتأنٍ تجاه التجارب الديمقراطية التى صفق لها الغرب فى أمريكا اللاتينية وروسيا، والدلائل على ذلك كثيرة فمن خلال استطلاع للرأى أجرى عام ١٩٩٧ فى ١٧ دولة من دول أمريكا اللاتينية، أبدت ٢٧٪ فقط من الآراء رضاها عن المسار الديمقراطى بنمطه الغربى والمطبق منذ عام ١٩٩٠، بينما جاء عدم رضاء الأغلبية نتيجة المشاكل الاقتصادية والإدارة السيئة للحكومات والفساد، وفى استطلاع آخر أجرى فى نفس العام أكد ٩٣٪ من مواطنى فنزويلا على أن تطبيق الديمقراطية فى بلدهم لم يُؤدِّ إلى ضمان حسن توزيع الثروة وإلى تحقيق العدالة، وفنزويلا ليست حالة منفردة فالإضرابات واحتجاجات الشوارع فى الأرجنتين وبوليفيا والإكوادور وأورجواى لهى شواهد أخرى على هذا الشعور العام بعدم الرضا والقلق والخوف من المستقبل، أما فى روسيا فلقد ظهرت مشاكل اجتماعية لم يكن يعرفها المجتمع مثل أطفال الشوارع وأهل القمامة والمافيا المنظمة وانخفاض متوسط الأعمار!

نستخلص من ذلك نتيجة هامة وهى أن مزيج «الحريات الجديدة مقرونة بالفقر المتزايد» فى هذه الدول خلق أوضاعا تحولت معها الحريات العامة إلى تصريح للجريمة (المافيا)، وتؤدى فى النهاية إلى خلل جسيم فى النظام والقانون، وهو ما قد يؤدى بدوره إلى فرض قيود على الحريات واعتداءات على سيادة القانون!

ليس الهدف من هذا الحديث أن ننتقص من مفاهيم الديمقراطية الليبرالية للغرب، ولكن الهدف يتحدد فى تصحيح معتقدات الغرب حول قيم مصر والتراكم الحضارى لشعبها ومخزوننا من المعرفة والتجربة، والتى يمكن أن نؤدى - من خلالها - دورا لا يستهان به فى تطوير مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

١١

العولمة والنظام العالمى

إن العولمة هى «الموجة الثالثة» فى مسار حركة التقدم البشرى (الزراعة - الصناعة - ما بعد الصناعة)، وهى تلك الظاهرة أو العملية التاريخية التى يتزايد من خلالها الاعتماد المتبادل بين الدول فى الاقتصاد العالمى نتيجة الانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصال، وبحيث أصبحت الأنماط والهياكل والمناهج القديمة غير ملائمة للحياة فى ظل المتغيرات التى تحدثها التكنولوجيا الجديدة، وبلغة اقتصادية فإن ذلك يعنى «نماذج جديدة لخلق الثروة». وأما بلغة الاجتماع فإنه يعنى «نظمًا جديدة للتنمية الاجتماعية»، والعولمة هى عصر «رأس المال المعرفى» و «الأصول المعرفية»، عصر تتبدل فيه كل المفاهيم التى عرفناها منذ الثورة الصناعية، فالتجارة تتحول إلى تجارة إلكترونية والمنافسة تتحول إلى منافسة فى الوقت، والديمقراطية تغير من أبعادها نتيجة «ثقافة الاختيار» التى عمقتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والعدالة ستدور حول سد الفجوة بين الذين يملكون المعلومة والذين لا يملكونها، كما يشمل التغيير كل مناحى الحياة بدءًا من عالم العمل ونمط التعليم وانتهاء بالأمن القومى (القوة اللينة والغطاء المعلوماتى).

أما النظام العالمى فيعنى الوضع الذى تحاول فرضه بعض الدول على العالم بأسره مستفيدة فى ذلك بالمتغيرات التى تحدثها العولمة، فالنظام العالمى «هدف» بينما العولمة «أداة»، والخلط بين الاثنين يفقدنا مشروعية استخدام «الأداة» نفسها للوصول إلى أهداف تتفق ومصالحنا الوطنية ويضيع حقنا فى تشكيل النظام العالمى بما يتمشى مع هذه الأهداف!

فالأمم المتحدة ومجلس الأمن والبنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية وحلف الناتو.. الخ، كلها آليات تشكل أركان النظام العالمى وليست أركانا للعولمة، فهى مفردات لنظام تحاول الولايات المتحدة والغرب السيطرة عليه، وليست إفرازا للعولمة بل إنها وجدت قبل نشأة العولمة وانتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات!

ولقد أعلن الرئيس جورج بوش فى يناير ١٩٩١ قيام نظام عالمى جديد يعتمد على قوة واحدة مهيمنة لأول مرة فى التاريخ منذ الإمبراطورية الرومانية، وبدأت منذ ذلك التاريخ المحاولات لتشكيل هذا النظام فى صوره المختلفة، وأمتد إلى منظومة للقيم العالمية تدور حول مواصفات الليبرالية الغربية لمفاهيم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان متجاهلة تعاريف الثقافات الأخرى لنفس هذه المفاهيم.

أما النظام الاقتصادى العالمى فيتشكل الآن من أربع وحدات: الوحدة الأولى هى الدولة القومية والوحدة الثانية هى التكتل الإقليمى (الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال) والوحدة الثالثة تتكون من العالم المستقل لحركة انتقال الأموال والاستثمارات، والوحدة الرابعة هى الشركة الكونية متعددة الجنسيات أو متعدية الحدود أو عابرة القارات أيا كانت التسمية، وبينما نجد فى النظام العالمى خضوع الوحدتين الأولى والثانية للمساءلة الدولية، فإننا نرى أن الوحدتين الثالثة والرابعة تستفيد أقصى استفادة من متغيرات العولمة دون مساءلة من المجتمع الدولى، وربما كان ذلك وراء الخلط غير المتعمد بين مفاهيم النظام العالمى والعولمة.

إن إشكالية هذا الخلط قد تؤدى إلى رفض «العولمة» وعدم تقبل «المستقبل» وبالتالى فقدان القدرة على استغلال الفرص التى تتيحها العولمة للعمل على بلورة نظام عالمى جديد عادل ومتوازن، وقد تدفع البعض إلى التمسك بمعايير الماضى مثلما فعلت بعض المجتمعات الزراعية التى رفضت معطيات الثورة الصناعية، وجولات الرئيس مبارك الخارجية لهى دليل على التوجه الإستراتيجى المصرى الذى لا يخلط بين الأمرين، فهى تهدف إلى الاستفادة القصوى من الفرص التى تهيئها العولمة فى مجال الاقتصاد، وذلك فى نفس الوقت الذى تطالب فيه مصر بنظام عالمى جديد يأخذ فى الاعتبار مصالح وتطلعات دول الجنوب.

١٢

الصناعة المصرية فى ظل تحرير التجارة

تشكل قضية «الصناعة» بكل تاكيد محور اهتمام كافة مؤسسات الدولة فى مصر من أجهزة تنفيذية وتشريعية وإعلامية ومنظمات أعمال واتحادات عمالية ونقابية، فالتعامل مع الصناعة هو الإعداد للمستقبل بكل فرصه و تحدياته فى إطار تطور تكنولوجى سريع الإيقاع وعميق الأثر، وعصر المعلومات والاتصالات لا يعنى بأى شكل من الأشكال انتهاء حقبة الصناعة بل هو عصر الصناعة المتطورة والقائمة على التكنولوجيا «الرقمية»، عصر «الثورة الصناعية الثالثة» والذى يتطلب منا بالتالى رصد أهم الاتجاهات والعوامل التى ستحدد مسار الصناعة المصرية والتطرق للمهمة الشاقة الخاصة ببلورة إستراتيجية للصناعة وهيكل الواردات والصادرات المرتبط بها فى ظل الطابع الديناميكى لحركة التجارة الدولية المنبثق عن معطيات التقسيم الجديد للعمل على الساحة العالمية.

ولقد درج البعض على اعتبار «اتفاقيات الجات» التحدى الأساسى الذى تواجهه الصناعة المصرية فى المستقبل متناسين فى معظم الأحوال الاتفاقات الأخرى لتحرير التجارة التى أبرمتها مصر من

جانب، ومتجاهلين العوامل المحلية لإعادة هيكلة المنشآت الصناعية والارتقاء بمستوى الإنتاجية من جانب آخر.

فاتفاق الكوميسا واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية واتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى، وسعى مصر للانضمام للافتا أو لإنشاء منطقة حرة مع الولايات المتحدة أو الانضمام للاتحاد المغاربى، والعديد من الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف التى أبرمتها مصر كلها ستؤدى فى النهاية إلى تحرير التجارة، ولقد وافقت مصر على اتفاقية الجات ضمن مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الأخرى تم التوقيع عليها بمراكش فى ١٥ أبريل ١٩٩٤، وتجدر الإشارة أنه بينما تحظر اتفاقية الجات (بحكم المادة ١١) القيود الكمية وغير التعريفية فإنها لم تفرض على أية دولة حدودًا فى تقرير التعريفة الجمركية بهدف حماية صناعتها الوطنية أو لعلاج عجز فى ميزان المدفوعات، كما أنها أباحت اتباع سياسات انتقائية فى حالة عجز الميزان التجارى مع دولة ما.

وعندما قرر المفاوض المصرى «ربط» الضرائب الجمركية على أسس معينة فإن ذلك تم بمحض إرادتنا وحسب تقديرنا لمصالحنا الوطنية أثناء التفاوض الجماعى الذى تم بمقتضاه تحديد «جدول التنازلات» لكل دولة، كما أن الجات تعطى كامل الحق فى التصدى للمنافسة الضارة مما دفع الحكومة المصرية إلى إصدار القانون ١٦١ لسنة ١٩٩٨ حول حماية الاقتصاد القومى من الآثار

الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية، أما تحرير تجارة الخدمات فلقد قبلتها الدول النامية فى مقابل قيام الدول المتقدمة بإخضاع المنسوجات والملابس لقواعد الجات، وهكذا نرى أن تحرير التجارة لا يعنى الحرية المطلقة للتجارة، وأن كل الاتفاقيات التى أبرمتها مصر تحتوى على قدر كبير من المرونة وإمكانية الحماية المعقولة والرشيدة للصناعة الوطنية، ومن الطبيعى بل ومن المقبول أيضًا أن يعترض بعض أصحاب المصالح وجماعات الضغط على هذه الاتفاقيات، وهذا يحدث فى جميع دول العالم سواء المتقدمة منها صناعيا (هناك معارضة قوية للجات فى الولايات المتحدة على سبيل المثال) أم النامية، ولعل المطلوب فى هذا المقام هو التنسيق الفعال بين أجهزة وزارات الخارجية والتجارة والمالية والصناعة والتعاون الدولى واتحاد الصناعات والغرف التجارية بهدف وضع تصور مشترك لهيكل التعريفة الجمركية فى مصر يتواءم مع أهدافنا فى التخصص الصناعى، فالهيكل الحالى فى حاجة ماسة إلى رؤية شاملة تعدله بما يتمشى مع طموحات المستقبل فى علاج الميزان التجارى الكلى، فالنسب الفعالة للحماية effective rates of protection مختلة إلى حد كبير حيث نجد مثلا صناعة استخلاص وتكرير الزيوت النباتية مكبلة بحماية سلبية negative rate of protection مما يؤدى إلى استيراد حوالى ٤٠٠,٠٠٠ طن زيت طعام سنويا بينما طاقات الشركات المصرية فى الاستخلاص والتكرير معطلة بنسب تصل

إلى ٨٠٪! وعلى جانب آخر نجد صناعات أخرى تحظى بحماية مفرطة (جنرال موتورز تحقق أعلى نسبة ربح على المستوى العالمى على السيارة الواحدة فى مصر) رغم أن توجهها بالكامل للسوق المحلى دون التصدير.

ولقد أصبح من الضرورى أيضا تعديل هيكل الصناعة المصرية وتشكيلة إنتاجها، حيث إن مدفوعات الصناعة فى مصر تصل إلى قرابة ٦٠٪ بالعملة الأجنبية و ٤٠٪ بالعملة المحلية سنويا، وذلك ربما يفسر زيادة العجز فى ميزاننا التجارى والضغط على العملة المحلية كلما زاد إنتاجنا الصناعى طبقا لهيكل الصناعة الحالى!

ومن هذا المنطق علينا عند هيكلة الصناعة المصرية أخذ المعطيات الآتية فى الاعتبار:-

١ - أن المستقبل هو للصناعة «التحويلية» والتى تمثل حوالى ٧٥٪ من صادرات الدول الصناعية، وعلينا الوصول بمنتجات الصناعة التحويلية إلى٢٥٪ من صادرات مصر فى مرحلة أولى تصل إلى ٥٠٪ فى مرحلة ثانية.

٢ - تنقسم الصناعة التحويلية إلى ثلاث مجموعات من المنتجات (أو أجزاء المنتجات)، مجموعة أولى تعتمد على الموارد الطبيعية وهى ذات قيمة مضافة منخفضة، ومجموعة ثانية من المنتجات تعتمد على التكنولوجيات المتاحة فى السوق العالمى وهى منتجات (أو أجزاء) كثيفة رأس المال أو كثيفة العمالة وتتصف

بأنها ذات قيمة مضافة متوسطة، ومجموعة ثالثة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وهى ذات قيمة مضافة عالية، وعلى تشكيلة الإنتاج المصرى أن تضم المجموعات الثلاث بنسب محددة وأن يتحرك الإنتاج المصرى ديناميكيا وطبقا لخطة زمنية نحو نسب عالية من المجموعتين الثانية والثالثة.

٣ – بروز قطاعات صناعية جديدة نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات وتداخل الشرائح الدقيقة فى كل مناحى التصنيع، كما تتجه الاقتصاديات المتقدمة إلى زيادة صادرتها فى الصناعات «عالية النمو»، والانسحاب من الصناعات «منخفضة النمو» فى السوق العالمى.

٤ – مكون القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية متنوع فى الدول الصناعية وهو موزع على ٢٨ صناعة مختلفة، بينما هذا المكون محدود فى مصر ويرتكز فى صناعات قليلة، وبالطبع فإن اعتمادنا على التركيز الصناعى يشكل خطرا فى حالة حدوث هزات فى الصناعات التى تعتمد عليها صادراتنا (المشتقات البترولية والمنسوجات والملابس على سبيل المثال).

ولن تتمكن الصناعة المصرية من التطور والنمو دون أن تندمج فى الشبكة العالمية للتصنيع وفقا لأنماط جديدة من التخصص الصناعى وتقسيم العمل الدولى، فلن تكون هناك فى المستقبل سلعة تامة الصنع يمكن أن يطلق عليها لفظ منتج وطنى خالص، ولقد

أوضح «روبرت رايتش» فى كتابه «اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادى والعشرين» ذلك بمثال حى عن السيارة بونتياك من جنرال موتورز، فمن عشرة الآلاف دولار المدفوعة للشراء تذهب حوالى ٣٠٠٠ دولار لكوريا الجنوبية عن العمالة وعمليات التجميع، و١٧٥٠ دولار لليابان للمكونات المتقدمة (المحركات ومحاور القيادة والإلكترونيات) و ٧٥٠ دولار لألمانيا الغربية عن الهندسة والتصميم، و٤٠٠ دولار إلى تايوان وسنغافورة للمكونات الصغيرة و ٢٥٠ دولار لبريطانيا للإعلان وخدمات التسويق وحوالى ٥٠ دولار لايرلندا وبربادوس لمعالجة البيانات أما الباقى وهو أقل من ٤٠٠٠ دولار فيذهب للشركة الأم فى أمريكا!

كما أن الهدف من إعادة الهيكلة يجب أن يتمحور حول سبل تدعيم «المزايا التنافسية» فى الصناعة المصرية، حيث تتضاءل كما أسلفنا القيمة المضافة للمزايا النسبية أمام تلك المحققة من خلال المزايا التنافسية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار، وهى التى تتضمن استمرارية ونمو الصادرات بدلا من تصدير منتجات بأسعار زهيدة لا تؤدى إلى رفع مستوى معيشة المواطن مثل تلك المعتمدة على استغلال الميزة النسبية للعمالة الرخيصة، وهى إستراتيجية قد تحقق مزايا قصيرة الآجل ولكن لا تحقق نموًا متواصلاً، ولن تعلو تنافسية منشآت الصناعة المصرية دون توافر عوامل هامة تلعب الدولة دورًا رئيسيًا فى تحديد مستوياتها مثل:

١ – مستوى القوى البشرية المتعلقة والمدربة والمنضبطة.

٢ – مستوى البنية التكنولوجية (المؤسسات والروابط).

٣ – مستوى الخدمات المساندة (النقل/ الموانئ/ والمطارات/ التخزين).

٤ – مستوى بنية الاتصالات المتمثلة فى شبكة قوية من الطرق السريعة للمعلومات مؤسسة على التكنولوجيا الرقمية والألياف الضوئية.

وكما أن دور الدولة مهم فى كيفية التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات وتوجهاتها على الساحة الاقتصادية الدولية وتأثير تشريعات هذه التكتلات واستراتيجيات الشركات العالمية على نمو الصادرات المصرية.

وأما على مستوى «الوحدة الإنتاجية» نفسها فإن التحدى الرئيسى لمواجهة حركة تحرير التجارة يتمثل فى إعادة تصميم هياكل المنشأة الإنتاجية والتنظيمية حول مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهذه التكنولوجيا التى بدأت فى أوائل الثمانينات بربط التصميم بالإنتاج بواسطة الحاسب الآلى – CAD CAM قد تطورت بشكل مذهل فى التسعينات لندخل معها عصر «التصنيع الرشيق agile manufacturing» واستخدام الآلات الذكية Smart Machines والشبكات Networks فى كل عمليات الإنتاج، كما برز نتيجة لذلك مفهوم يركز على أهمية التغيير التقنى كعملية مستمرة وتراكمية دوام حياة المشروع وعلى الدور الخلاق لمستخدم التكنولوجيا فى مختلف مراحل المشروع الصناعى.

ولعل أهم محور يجب أن يوليه برنامج تأهيل وتحديث الصناعة المصرية أقصى اهتمام هو المتعلق بالإنتاجية، فالنمو وتحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل يعتمد أساسا على الزيادة فى معدل الإنتاجية، ولا يرتبط معدل الزيادة فى الإنتاجية بشكل عام بحركة التجارة الدولية، فأساليب زيادة الإنتاجية تعتمد على الإرتقاء بمستوى العناصر البشرية والتقنية والمعلوماتية والتنظيمية داخل منشآت الأعمال المصرية، ومن المؤسف أن تدور إنتاجية العامل فى الصناعة المصرية حول ١٥,٠٠٠ دولار سنويا بينما هى ٣٠,٠٠٠ دولار فى الأردن والمغرب و ٨٠,٠٠٠ دولار فى تركيا! كما أنه إذا قمنا بحساب عنصر تدفق المواد نجد أن الاقتصاد الألمانى يستخدم ٠,٦ كجم من المواد لإنتاج ما قيمته واحد مارك بينما يحتاج الاقتصاد المصرى إلى ٦ كجم من المواد لينتج نفس القيمة أى إن كفاءتنا بمثابة ١٠٪ من الكفاءة الألمانية، ذلك يتطلب ثورة فى الكفاءة والإنتاجية ترقى إلى مستوى «مشروع قومى للصناعة المصرية».

١٣

الإصلاح الضريبى

أتفق تمامًا مع الرأى المطالب بتخفيض نسب الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، وقيام الدولة بتنويع مصادر مواردها، بحيث لا يقع كل عبء الإنفاق الحكومى على حصيلة الضرائب، ومراجعة بعض التشريعات الضريبية وما بها من عوار قانونى والحد من نظم الإعفاءات الضريبية المطلقة واستبدالها بنظم «اللحوافز الضريبية» تشجع التطوير الكنولوجى وتأهيل القوى البشرية والاستثمار فى المدن الجديدة والمناطق النائية مع استمرارية الإعفاءات لمن حصلوا عليها سابقا إلى حين استهلاك المدة القانونية للإعفاء/ وأقترح أن تكون الضريبة العامة للأرباح فى حدود ٢٠٪، وتبدأ بـ ٥٪ بالنسبة للمناطق العمرانية الجديدة لتتدرج إلى ١٠٪ بعد خمس سنوات ثم إلى ٢٠٪ بعد عشر سنوات مثل باقى المناطق الجغرافية، غير ان هذا النظام لا ينصح بتطبيقه قبل إحداث إصلاح شامل للإدارة الضريبية.

إن أهم تحدٍ سيواجه سياسة تخفيض الضريبة على الأرباح سيتمثل فى التوفيق بين متطلبات الإنفاق العام (التعليم / الصحة / البنية الأساسية / الدفاع) وبين تحفيز الاستثمار، وأعتقد أن هذه

العملية بالغة الصعوبة ولكنها ممكنة، فالفكر الاقتصادى العالمى منقسم حول هذه النقطة بين رأى يؤكد أن الحصيلة لن تنخفض بانخفاض الضريبة ورأى آخر يقول بأن الحصيلة ستتناقص، وإننى أميل إلى الأخذ برأى ثالث لبعض الاقتصاديين العالميين يدعى أن الحصيلة ستنخفض فى مرحلة أولى لتعاود الارتفاع بعد ذلك وتجاوز الأسقف السابقة، ويمكن سد الفجوة فى الحصيلة فى المرحلة الأولى (وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار انخفاض الضريبة الجمركية فى السنوات القادمة نتيجة اتفاقيات تحرير التجارة) بالتالى:

١ – الانتقال إلى ضريبة القيمة المضافة VAT وتعديل قانون الضريبة على المبيعات لإمكان توسيع القاعدة الضريبية والأخذ بمبدأ عمومية الضريبة وتعميم خصم الضريبة المدفوعة عند مراحل سابقة من الضريبة المستحقة، وأقترح أن تكون ضريبة القيمة المضافة فى حدود ١٥٪.

٢ – قصر إعفاءات شهادات الاستثمار على صغار المدخرين فقط، وأقصد بالمدخر الصغير كل من تقل شهاداته عن ١٠٠٠٠٠ جم بالقياس الحالى.

٣ – فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية (أيضا فى حدود ٢٠٪) فى سوق المال فى حالة التصرف فى الأسهم بالبيع خلال عام من تاريخ شرائها مما يشجع الاستثمار متوسط وطويل الأجل فى البورصة ويقوى موقف المنشآت الإنتاجية ويتحكم فى عمليات

المضاربة الضارة بالاقتصاد الوطنى، وبحيث تتجه سوق المال نحو المفهوم الاستثمارى وليس عشوائية الكسب.

٤ - المزايا الضريبية للتصدير تتم وفقا لأهداف تصديرية، ولقد وضعت الدولة فى كوريا الجنوبية - على سبيل المثال - أهدافا تصديرية سنوية للتمتع بتلك المزايا لكل الصناعات بدون استثناء، وكان الهدف التصديرى ١٠٠٠٠ دولار فى عام ١٩٦٢ لكل منشأة ارتفع إلى ١٠٠٠٠٠ دولار فى عام ١٩٦٦ ليصل إلى مليون دولار فى عام ١٩٧٥.

ولا يمكن التعويل فى المرحلة الأولى على تحول أنشطة الاقتصاد السرى أو الموازى إلى الشكل الرسمى، ولكن إصلاح الإدارة الضريبية وعدم هدر المستندات وقبول أنواع كثيرة من المصروفات سيؤدى إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحويل العديد من المنشآت المتعاملة مع الممول الرئيسى إلى الاقتصاد الرسمى.

وفى دراسة هامة للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية برز معوق الإدارة الضريبية كأهم معوق (من بين عشرة معوقات) أمام تنافسية المنشآت المصرية، والمقصود فى هذه الدراسة بمعوق الإدارة الضريبية هو:

١ - فقدان الثقة بين الممول والمحصل.

٢ - التقدير الجزافى للأرباح.

٣ - عدم كفاءة نظم فض المنازعات الضريبية.

فتحصيل الضريبة يعتمد على مبدأ فحص كل المنشآت سنويا وليس الفحص العشوائى وهو مبدأ آخر يندر تطبيقه فى الدول الأخرى، كما أن موظفى الضرائب يحصلون على حوافز تتزايد مع الحصيلة وهو مبدأ آخر يدفع إلى المغالاة فى تقدير الأرباح وعدم اعتماد العديد من المصروفات (حتى بالنسبة للشركات المساهمة)، وإخضاع تلك التقديرات الضريبية لنسب ثابتة تؤدى إلى مساومات مستمرة، وحيث إنه من النادر الوصول إلى اتفاق مع الممول من الفحص الأولى فإن عدم ربط الضريبة بشكل نهائى يستمر لسنوات طويلة، كل ذلك علاوة على تحمل منشآت الأعمال لتكاليف إضافية نتيجة الفحص الضريبى الطويل والتقارير العديدة والموظفين الذين تفرغهم المنشأة لهذا العمل وهو ما أطلق عليه خبير الإدارة العالمى «داركر»: "The invisible cost of government"، أى التكلفة غير المرئية للحكومة والتى تتحملها الشركات نتيجة التدخل البيروقراطى الزائد وبالتالى فإن استصدار قانون يحرم التهرب قبل تطوير وإصلاح شامل للإدارة الضريبية وتحسين كفاءتها بالمقاييس المتعارف عليها عالميا سيكون بمثابة سيف مسلط على الشرفاء فقط !. إن الاقتصادات التى تتميز بالكفاءة هى أيضا التى تتصف بعنصر «الثقة» فى التعاملات، وبدون بناء هذا العنصر (والذى يجب أن يأخذ بعض الوقت) فإن القوانين والقرارات الإدارية الرادعة ستبقى دون فائدة حقيقية.

وكما أقترح تشكيل «مجلس للحوار» يجمع صفوة الخبراء ورجال الأعمال ورجال الضرائب ليعمل كمنتدى دائم لبلورة الآراء والأفكار والمقترحات حول الموضوعات الضريبية ذات الطابع العام.

إن المطلوب هو (حزمة متكاملة) من الإجراءات الإصلاحية تتضمن :

١ - خفض وتوحيد السعر الضريبى.

٢ - توسيع القاعدة الضريبية للممولين.

٣ - تعديلات تشريعية على بعض مواد قانون الضرائب.

٤ - تطوير الإدارة الضريبية وإدخال نظام الحاسب الآلى فى تقديم الإقرار والفحص والتعامل.

١٤

استقلالية البنك المركزى

لابد فى البداية من تعريف لما هو مقصود باستقلالية البنك المركزى حيث اختلط الأمر على البعض فى أن هذه الاستقلالية تعنى انفصال السياسة النقدية التى يصممها وينفذها البنك المركزى عن السياسات الاقتصادية الكلية التى تمارسها الحكومة، كما يتصور البعض أن قيام الحكومة بتعيين رؤساء البنوك العامة- على سبيل المثال - هو بمثابة انتقاص لسيادة البنك المركزى فى الإشراف على القطاع العام المصرفى بينما لم يتم الاعتراض على قيام المساهمين باختيار رؤساء وأعضاء مجالس لإدارة البنوك الخاصة، ولدرء اللبس فى هذه التصورات حول مفهوم الاستقلالية فإن الأمر يتطلب فهمًا صحيحًا للدور الذى تلعبه البنوك المركزية، فالسياسة النقدية تعنى ببساطة تغيير سعر ووفرة النقود وتوجيه سعر الصرف بهدف التأثير على قيمة النقد (معدل التضخم) وحجم النشاط الاقتصادى (الناتج الإجمالى القومى الحقيقى)، والأداة الرئيسية فى السياسة النقدية هى «سعر الفائدة قصير الأجل» التى تقوم البنوك بموجبه بالاقتراض فيما بينهما لفترة ثلاثة شهور، ويتحدد هذا السعر نتيجة قيام البنك المركزى بمراقبة يومية دقيقة لحركة تدفق الأموال بين الحكومة وقطاع الأعمال، فإذا

حدث فى يوم ما أن زادت حركة التدفقات من حسابات الأعمال لدى البنوك إلى حسابات الحكومة (نتيجة قيام دافعى الضرائب مثلاً بسداد التزاماتهم) فإن السوق ستشاهد نقصا فى السيولة وإذا حدث العكس بمعنى زيادة التدفقات من حسابات الحكومة إلى حسابات البنوك (نتيجة قيام الحكومة بسداد مستحقاتها لقطاع الأعمال) فإن السوق ستشاهد زيادة فى السيولة، وعليه فإن هدف البنك المركزى يتحدد فى تحاشى - يوميًا - التذبذبات الحادة فى سعر الفائدة التى قد تنجم نتيجة عدم تدارك الزيادة أو النقص فى حركة الأموال فى السوق.

ومعاملات البنك المركزى لضبط السوق تتم وفق سعر الفائدة الذى يقوم بتحديده بنفسه، ولكن إذا رأت الحكومة أن تغييرًا فى سعر الفائدة قصير الأجل سيكون مطلوبًا فى ظل سياساتها المالية والاقتصادية وبعد استشارة البنك المركزى، فإن الأخير يقوم بتعديل سعر الفائدة الذى يحدده ليتحاشى التذبذبات والذى يؤثر بدوره على سعر الفائدة قصير الأجل بالبنوك، وهذا الشرح لأدوار البنك المركزى والحكومة يوضح مدى الارتباط العضوى بين الحكومة والبنك المركزى ويؤكد على رغم أن السياسة النقدية يتولاها البنك المركزى إلا أن تأثيرها يمتد بالطبع على معدل نمو الادخار فى البنوك وعلى سعر الصرف مما يؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادى للحكومة التى تحاسب عليه أمام رئيس الدولة ومجلس الشعب، ومن هذه الزاوية يجب فهم معنى استقلالية البنك

المركزى والتى تختلف تمامًا عن استقلالية السلطة القضائية أو السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية حيث إن البنك المركزى فى الأساس هو أحد أجنحة السلطة التنفيذية واستقلاليته تعنى ممارسته لصلاحيته كجهاز مستقل خارج مجلس الوزراء ولكن ليس خارج نطاق السياسات الاقتصادية للحكومة.

وفى مصر قانونان لتنظيم دور البنك المركزى: القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والذى يقضى بقيام البنك المركزى بالإشراف على السياسات الائتمانية والمصرفية، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ومن بين نصوصه أن يكون تعيين محافظ البنك المركزى بقرار من رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الوزراء، ويرى البعض أن قيام رئيس الوزراء باقتراح شخص المحافظ هو بمثابة حرمان البنك المركزى من استقلاليته، وليس هذا صحيحًا لأن المشرع جاء بعد ذلك بنص يحدد عدم قابلية عزل المحافظ بينما راعى المشرع مفهوم التكامل والتضامن فى السياسات الاقتصادية والمالية بقيام رئيس الوزراء باقتراح من يرى أن يمكنه التعامل مع الوزارة على نفس الأرضية الاقتصادية، كما تتيح روح القانون قيام المحافظ بتقديم استقالته فى حالة عدم التوافق مع سياسات الحكومة، وهكذا يتم تحقيق التوازن الصحى المطلوب بين الحكومة والبنك المركزى.

١٥

أزمة السيولة النقدية

يجب التفريق بين موقف السيولة على مستوى الاقتصاد الكلى ووضعية أسعار صرف العملة الوطنية فى مقابل الدولار، فبينما تؤثر معدلات الواردات (سواء استيراد منتجات من دول جنوب شرق آسيا أم استيراد معدات وآلات من الخارج لمشروعات عملاقة) على أسعار الصرف وعلى الميزان التجارى فإنها بالقطع لا تؤثر على حجم السيولة النقدية بالعملة الوطنية داخل منظومة الاقتصاد القومى، فالنقد المحلى الذى حوّل إلى نقد أجنبى بهدف الاستيراد لم يتبخر ولم يذهب للخارج بل بقى كما هو - دون أدنى تغيير - فى السوق المحلى، وحجم النقد الأجنبى فى السوق المحلى هو الذى نقص نتيجة هذا الاستيراد وليس حجم النقد المحلى، وبالتالى فإزدياد الطلب على العملة الأجنبية يمثل ضغطا على قيمة العملة الوطنية وليس على الكمية المتداولة منها، والبنك المركزى هو الذى يتحكم فى مستويات الإصدار النقدى، كما أن كل جنيه مصرى يتداول بين أيادى المصريين عدة مرات فى السنة، وهذا الدوران معروف بسرعة التداول، ويتشكل الناتج القومى من حاصل ضرب كم النقود المتداولة وسرعة تداولها وهو ما يمثل قيمة كل المنتجات والخدمات المؤداة خلال فترة زمنية، وعليه فلا يوجد ربط بين

مشكلة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلى (وليس الجزئى) والاستيراد أو هروب الأموال لأن ذلك لا يتم فى كل الحالات بالعملة الوطنية بل يتم بالنقد الأجنبى مما يشكل ضغطا على سعر الصرف وليس على السيولة المحلية، أما على المستوى الجزئى فقد تعانى الحكومة أو بعض الجهات المستوردة أو الشركات من نقص السيولة النقدية بالجنيه المصرى نتيجة تخصيص جزء من مواردها للاستيراد أو نتيجة أصول ثابتة راكدة أو تعثر فى البيع.. الخ، ولكن ذلك لا يعنى أن كم النقود على مستوى الاقتصاد الكلى قد نقص بل ما حدث هو انقطاع انسياب النقد بين القطاعات المختلفة نتيجة لذلك. أى تباطؤ حركة دوران النقود.

وتتمحور الأزمة إذن حول «سرعة تداول النقد المحلى» بين قطاعات الاقتصاد المصرى لا حول حجم السيولة المتوفرة وتتركز فى نقطتين أساسيتين: النقطة الأولى : تتعلق بمديونيات الحكومة المتراكمة لدى قطاع المقاولات بالذات، وقد اتخذت بالفعل التدابير للسداد، كما أعلنت الحكومة بأن تدبير هذه المبالغ لن يتم من خلال إصدار نقدى جديد بل من مبالغ متوافرة لحساب المشروعات بالخطة وإيرادات الخصخصة ومستحقات الدولة لدى الغير، وتتمثل الصعوبة فى التوفيق بين تحصيل تلك المستحقات وبرنامج السداد الشهرى المعلن من الحكومة وخاصة أن المدينين للدولة يعانون هم أنفسهم من مشكلة فى السيولة، أما النقطة الثانية: فتتمثل فى عجز المنشآت (إنتاجية وخدمية وعقارية) فى الوفاء بالتزاماتها

المختلفة نتيجة عبء مديونياتها لدى البنوك والتى ارتفعت بشكل أرهق كاهل هذه المنشآت (كبيرة أو صغيرة) وجعلها فى وضع تعثر دائم أهم مظاهره عدم توفر السيولة النقدية لديها، وبغض النظر عن الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع (حيث لا يجدى البكاء على اللبن المسكوب) فإن الاتجاه نحو حل أزمة السيولة لدى تلك المشروعات يجب أن يرتكز على الآتى:

١ - لن يحل المشكلة تيسير مزيد من الائتمان من البنوك للمنشآت، بل سيؤجلها لفترة زمنية قد تطول أو تقصر حسب وضعية كل نشاط حيث إن زيادة الائتمان معناه زيادة فى عبء التمويل وبالتالى فى السداد، والحل يتمثل فى تناول البنوك لكل حالة بشكل منفرد بحيث يتم إعادة الجدولة على فترات أطول مع شطب نسبة من الفوائد المتراكمة والمستحقة فى حالة قيام المنشأة فى السنوات السابقة بسداد فوائد تتعدى نصف قيمة أصل الدين، وتقتضى المصلحة المشتركة أن تحدث البنوك صيغًا لتخفيف عبء الدين على المنشآت (وخاصة الجديرة منها) يتم من خلالها إنقاذ المشروع والحفاظ على أموال البنك.

٢ - إنشاء مؤسسة مالية وطنية (أو مؤسسات) لإدارة الأصول Asset Management Corporation تشارك فيها الدولة والبنوك وشركات التأمين وقطاعى الأعمال العام والخاص بهدف شراء وبيع ديون الشركات المتعثرة لدى البنوك.

إن المركز المالى للبنوك فى الفترة القادمة هو العنصر الحاسم فى التغلب على مشاكل الركود والسيولة وأسعار الصرف، ولذا فمن الضرورى التفكير فى تدعيم مراكزها المالية وإعادة هيكلتها وتطويرها وإتمام عمليات دمج بين البنوك وخاصة الصغيرة منها لخلق كيانات مالية كبيرة وقوية.

ولقد قام البنك المركزى ونتيجة الطلب المتزايد على الدولار ببيع عدة مليارات دولار من الاحتياطى، فهل تم إعادة تدوير مقابلها من النقد المصرى فى شرايين الاقتصاد المصرى مرة أخرى من خلال البنوك؟ حيث لم تنشر بيانات عن استخدامات هذا النقد المصرى والذى يؤثر بالقطع على السيولة النقدية داخل الأسواق، لأن المشكلة - كما أسلفنا - تتركز فى «حركة دوران» النقد المحلى وليس فى حجم السيولة الكلية.

وكما أحسنت الحكومة بالإعلان عن خصخصة قريبة لشركات الكهرباء والاتصالات، ويجب التنويه بأهمية الإسراع فى خصخصة قطاع الخدمات وفك الاحتكارات العامة وذلك قبل خصخصة قطاعات الإنتاج (والتى ستواجه صعوبة فى خصخصتها نتيجة تدنى قيمة الأصول حاليًا فى ظل الركود) وكما أن تحقيق نتائج ملموسة وسريعة فى قطاع الخدمات سيؤثر بشكل إيجابى على زيادة القدرة التنافسية للقطاع الإنتاجى، ويجب ألا تنفق أموال إضافية فى إصلاح الشركات الخاسرة وأن تسرع

الحكومة فى خصخصتها أيضًا بحيث تذهب كل الإيرادات (سواء بالنقد الأجنبى أم المحلى) لحصيلة الدولة وتسديد جزء من الدين المحلى.

إن مشكلة «سرعة تداول النقد» ما هى إلا ظاهرة لأزمة الركود التى يعانى منها الاقتصاد المصرى منذ فترة، ومن الضرورى التصدى للأسباب وراء هذه الأزمة والمتمثلة فى «الإنتاجية» و «أسعار الصرف» و «ضبط حركة التجارة الداخلية والخارجية» وتدفقات الأموال الداخلة والخارجة، وربما يكون من المجدى أن تبادر الحكومة بمفاوضة صندوق النقد على ضخ قدر يتفق عليه من النقد الأجنبى فى الاقتصاد المصرى وتقوية المراكز المالية للبنوك الوطنية من خلال نافذة الاقتراض التى استحدثها صندوق النقد فى أبريل ١٩٩٩ تحت مسمى "The Contingency Credit Line"، وقد تكون هذه المرة الأولى على المستوى الدولى التى يتم فيها مناقشة «حزمة وقائية Prevention Package » وليست «حزمة إنقاذ Rescue Package » (مثل دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا) حيث إن اقتصادنا ليس بحاجة إلى حزمة إنقاذ بل إلى معالجة سليمة لمخاطر المستقبل - وبالذات فى ظل عولمة الاقتصاد - تشاركنا فيها المؤسسات الدولية والتى من واجبها سبق الأزمات لا انتظار حدوثها.

١٦

قانون التمويل العقارى

ثلاثة أسئلة مهمة تدور الآن فى الشارع المصرى حول قانون التمويل العقارى، السؤال الأول يخص طبيعة شريحة المجتمع المصرى التى ستستفيد من القانون، وهل هو موجه للأثرياء فقط؟ والسؤال الثانى يتناول أزمة الركود العقارى وإمكانية مساهمة القانون فى الخروج من تلك الأزمة، وهل للقانون تأثير على الحالة العامة للاقتصاد؟ وأما السؤال الثالث فينصب على التخوف من التوسع فى المشروعات العقارية ومقارنة ذلك بما يحدث فى جنوب شرق آسيا.

فى البداية يجب التأكد على أن هناك طلبا حقيقيا على الإسكان فى مصر يصل إلى حوالى ٨٠٠ ألف وحدة سنويا يخص منها شرائح الطبقة الوسطى ومحدودة الدخل حوالى $\frac{٣}{٤}$ مليون شقة، وأن الأزمة استحكمت دون حلول لأكثر من خمسة وثلاثين عاما بكل ما يعنيه ذلك من خلل اجتماعى وأمنى وانتشار عشوائيات البناء فى مدن وريف مصر فى ظل ظروف بالغة السوء من حيث المياه والكهرباء وخدمات الصرف لهذه المساكن العشوائية، وقامت الدولة بمحاولات جادة لتوفير السكن لمحدودى الدخل من خلال آليات مختلفة للدعم ومنها تحمل ١٠,٠٠٠ جم عن كل وحدة

سكنية، غير أن هذه المجهودات لا يمكن أن تفى بالطلب الهائل والمتزايد عامًا بعد عام، وبالتالى فإن استمرار هذا الوضع دون حلول جذرية سيؤدى حتما إلى كارثة اجتماعية.

وبقراءة للقانون وتطبيقه على حالات عملية آخذين فى الاعتبار قيمة الوحدة وسعر الفائدة وسنوات التقسيط، فإننا نستخلص أن القانون لا يمكن أن يخدم فئة الأثرياء حيث إن فيلا - على سبيل المثال - ثمنها مليون ونصف المليون جنيه ستصل قيمتها بعد ٢٥ سنة تقسيط إلى ٤,٥ مليون جنيه وبتقسيط شهرى ١٥,٢٢٥ جنيه وعلى أساس ١٦٪سعر الفائدة وذلك بفرض قيام المشترى بدفع ٢٥٪ مقدمًا، وإذا أخذنا نماذج مختلفة تبدأ من نصف مليون جنيه للشقة فيما فوق فإننا سنصل حتما إلى نتيجة مماثلة بأن القانون غير موجه إلى فئة الأثرياء وأن استفادة هذه الفئة من القانون هى فى أضيق الحدود، أما إذا انتقلنا مثلا إلى شقق داخل المدن مساحتها من ٧٠ إلى ١٠٠ متر مربع فإن التقسيط الشهرى وبنفس أساس الفائدة يكون ما بين ٧٠٠ جنيه و ١١٠٠ جنيه بينما إذا انتقلنا إلى المدن والمناطق العمرانية الجديدة فإن التقسيط الشهرى ينخفض لنفس تلك الوحدات الصغيرة إلى حوالى ٤٠٠ جنيه وذلك نظرا لانخفاض أسعار الأراضى مقارنة بالمدن القديمة، وهنا يمكن القول إن فئة الدخول الوسطى ستستفيد بشكل مباشر من القانون سواء داخل المدن أم خارجها حيث إن القاعدة هى أن مصروفات السكن تمثل ثلث الدخل، وبالطبع هناك العديد من عائلات الفئات الوسطى

يعمل فيها الزوج والزوجة وبالتالى فإن إجمالى دخلهما سيسمح بسداد الأقساط، أما بالنسبة لمحدودى الدخل وهى الفئة العظمى، فإنه يلزم على الدولة مستغلة نصوص القانون الجديد أن تنشئ منظومة جديدة للدعم متمثلة فى أسعار الفائدة المنخفضة (وهو ما يتم حاليا فى الإسكان الشعبى) وتوفير الأراضى للمستثمرين بشرط التزامهم بالمواصفات والأسعار التى تحددها، عندئذ سنصل إلى قسط ١٧٤ جنيها شهريا للوحدة مساحة ٤٠ مترا مسطحا بـ ٦٪ فائدة سنوية، أما إذا قامت الدولة بتوفير الأرض (دون المرافق والتى سيتحملها المستثمر) فإننا نصل إلى قسط شهرى ١٢٦ جنيها لنفس الوحدة لكى تتناسب مع دخل شهرى فى حدود ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جنيه للأسرة، وهكذا يمكن القول بأن القانون يخدم بشكل مباشر متوسطى الدخل وبشكل غير مباشر محدودى الدخل من خلال منظومة فعالة للدعم تستند إلى خفض سعر الفائدة وقيمة أراضى البناء، تاركين بعد ذلك لمؤسسات التشييد والبناء والاستثمار مهمة التنفيذ فى حدود الأطر والقواعد التى تضعها الدولة لتوفير السكن لغير القادرين.

من الأمثلة السابقة يتضح بجلاء أن القانون لم يشرع - كما يدعى البعض - لحل أزمة الركود الحالية فى السوق العقارى، وأنه لن يكون ذا أثر إيجابى على بيع الفيلات أو الوحدات الفاخرة التى شيدت فى الساحل الشمالى وفى بعض المدن الجديدة، حيث إنه موجه بالدرجة الأولى لإحداث انطلاقة جديدة فى مجال الإسكان

المتوسط ودون المتوسط، وإنه سيحفز لخلق قطاع اقتصادى كبير وجديد فى مجال الإسكان وسيحدث طفرة تماثل النهضة التى شهدتها الولايات المتحدة بعد أزمة الكساد الأعظم والنهضة العمرانية التى شهدتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تحت شعار ملكية المسكن لكل مواطن، وسيجلب بالتالى الاستثمارات الخارجية وبالذات العربية لتمويل هذا القطاع والتى ترتفع جدواه الاقتصادية دون مخاطرة نظرا لوجود طلب حقيقى يتزايد مع زيادة السكان، وخطة الدولة فى إقامة ٤٤ مدينة جديدة، وبالتالى يمكن القول إن هذا القانون سيكون له أثر مباشر على الاقتصاد المصرى ككل وسيلعب دور العامل الحافز الذى سيخرجه من حالة الركود الممتدة، أى إن أثر القانون ينصب على الاقتصاد الكلى وليس على قطاع العقار الفاخر الحالى، ولكن يجب ألا نغرق فى التفاؤل حيث إن المردود الاقتصادى لن يتم بين عشية وضحاها، فمازلنا أمام فترة زمنية قد تمتد يتم فيها إنشاء المؤسسات والآليات التى ستشكل منظومة التمويل (لا البنوك التجارية كما يعتقد البعض)، فالقانون هو الخطوة الأولى فى مشوار طويل ولكنه آمن ومضمون النتائج والأثر على الاقتصاد وحياة المواطنين.

وفى هذا الصدد يجب الإشارة إلى نقطة جوهرية وهى أن فاعلية هذا القانون وأثاره الإيجابية على المجتمع والاقتصاد لن تتأتى إلا من خلال أسعار فائدة معتدلة، فهناك تناغم بين سعر الفائدة وسنوات

التقسيط، ففى ظل سعر فائدة ١٦٪ مثلا لن يكون مجديا للمشترى التقسيط على ٣٠ أو ٤٠ سنة بل الأمثل له ألا تزيد سنوات التقسيط عن ١٥ – ٢٠ سنة، وإلا أصبح ثمن الوحدة مبالغا فيه نتيجة تعاظم الفوائد، وفى رأيى أن المناخ المالى الذى يمكن أن يزدهر فيه تطبيق هذا القانون هو فى ظل سعر للفائدة لا يزيد عن ٧ أو ٨٪ وحوالى ٤٪ بالنسبة للإسكان المدعم، وبالتالى فإن الفترة القادمة عليها أن تشهد انخفاضا فى أسعار الفائدة على الجنيه المصرى وخاصة أن الفائدة على الدولار أصبحت حاليا فى حدود ٢٪!.

أما بالنسبة للتخوف من تكرار الأزمة المالية الآسيوية عندنا نتيجة التوسع فى النشاط العقارى فإن ذلك قول يجانبه الصواب نظرا لاختلاف الظروف كلية، فالمشروعات العقارية التى أقيمت فى دول جنوب شرق آسيا تركزت فى بناء الأبراج الشاهقة للإسكان الإدارى، وتم تمويل تلك المشروعات بقروض قصيرة الآجل بعملات أجنبية من مؤسسات خارجية، علاوة على أن الدول الآسيوية مثل اليابان وتايوان واندونيسيا وتايلاند وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية تعانى من ارتفاع كبير جدا فى ثمن الأراضى نتيجة محدوديتها، ويتراوح سعر المتر المربع فى مدنها الكبرى ما بين مائة ألف ومليون دولار، وليس هذا هو واقع النشاط العقارى فى مصر حيث تقام أغلب المشروعات العقارية حول القاهرة وفى المدن الجديدة وفى الساحل الشمالى أو البحر الأحمر على أراضٍ ثمن

المتر فيها لا يزيد عن ٢٠٠ - ٢٥٠ جنيه، وأما وسط القاهرة والمدن الرئيسية فإن الأرقام بعيدة تماما عن الأرقام الفلكية لدول جنوب شرق آسيا (٥,٠٠٠ جنيه إلى ٢٠,٠٠٠ جنيه للمتر المسطح)، علاوة على أن التمويل فى مصر يتم بالعملة الوطنية، وكما أن قطاع التشييد والبناء فى مصر هو القطاع الوحيد الذى يعتمد على نسبة عالية جدا من المكون المحلى تقارب الـ ٩٥٪ بينما كل الصناعات الأخرى بما فى ذلك السياحة تعتمد على نسبة أعلى من المكون الأجنبى يدفع بالعملات الأجنبية، وفيما يخص المادة (١) من القانون والتى تنص على أن أحكام القانون تنصب أيضا على تمويل شراء الوحدات الإدارية والمحال المخصصة للنشاط التجارى علاوة على المساكن الخاصة، فإن هذه الإضافة ستفتح مجال نمو وتوسع للأنشطة التجارية والخدمية الصغيرة والمتوسطة والتى تعانى من عدم توافر الأمكنة، وهو ما نشاهده من عدم قدرة الشباب على الاستفادة من التمويل المتاح من الصندوق الاجتماعى للتنمية، حيث إن المعضلة أمام هؤلاء الشباب تتمثل بالدرجة الأولى فى عدم إمكانية الحصول على الوحدة أو المحل لعمل المشروع.

١٧

غسيل الأموال

انتشار غسيل الأموال حول العالم هو جزء من أزمة تطور النظام العالمى المفتوح نتيجة هشاشة الأسس التى بنيت عليها قواعد الاقتصاد الدولى بشكله الحالى، فعولمة الاقتصاد العالمى وبالذات فى مجال حرية انتقال رءوس الأموال تفتقر إلى الرقابة والأطر المنظمة فى ظل القناعة الراسخة لدى المنظمات الدولية والشركات عابرة القارات والإدارة الأمريكية بأن التحرير يعنى إلغاء كافة صور الرقابة على تدفقات الأموال عبر العالم، مما سيكون له آثارٌ مدمرة على الاقتصاد العالمى ككل، وما الأزمات المتتالية فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وروسيا إلا مظاهر عديدة للاختلال فى ضبط حركة الأسواق العالمية.

أما بالنسبة لمصر، فيمكن تقسيم «غسيل الأموال» إلى جزءين رئيسيين :

الجزء الأول:

يتعلق بالأموال التى تتدفق من الخارج بعملات أجنبية لغسلها فى مصر، وهى قد تتجه للاستثمار فى مشروعات إنتاجية أو خدمية أو قد تتجه للبورصة، ففى الحالة الأولى - وبرغم الاعتبار

غير الأخلاقى - ستكون هذه الأموال مفيدة للاقتصاد المصرى لأنها تعنى ببساطة نقدًا أجنبيًا محولا إلى مصر مما يدعم العملة الوطنية وأيضا تعنى استثمارا مباشرًا يخلق فرصًا للعمل والإنتاج بشكل أفضل من استثمار الشركات متعددة الجنسيات والتى صارت تفرض شروطًا مجحفة على الدولة المضيفة! أما اتجاه هذه الأموال نحو البورصة فهذا مرفوض تماما نظرًا لأن مجمل نشاط تلك الأموال سيوجه نحو «المضاربة» ولا يضيف بالتالى أية قيمة للاقتصاد الوطنى، وخاصة أن المضاربة تزدهر فى ظل الركود الاقتصادى والتى يعانى منه الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن، ولقد سبق أن طالبت مرارا بفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية للأسهم فى حالة التصرف فيها بالبيع خلال عام من تاريخ شرائها مع تخفيض نسبة الضريبة سنويا كلما احتفظ بالسهم مددا أطول مما يشجع الاستثمار طويل الأجل فى البورصة ويتحكم فى عمليات المضاربة، فاخطر حلقة فى غسيل الأموال تتمحور فى التحرك السريع لرءوس الأموال قصيرة الآجل مما يتطلب رقابة صارمة على التدفقات الداخلية والخارجية واستحداث آليات (مثل فرض الضريبة المقترحة) للحيلولة دون مضاربة الأموال فى البورصة، وخاصة فى اقتصاد نام هو فى أشد الحاجة إلى بناء قاعدة إنتاجية وخدمية قوية.

أما الجزء الثانى:

فيتعلق بغسيل الأموال من قبل مصريين سواء بتهريبها للخارج (وهنا أيضًا أهمية الرقابة على التدفقات الخارجة من مصر)، أم بتدويرها داخل مصر فى قنوات مختلفة، وهذه الأموال تتكون عموما إما نتيجة الفساد الإدارى أو الاتجار فى المخدرات أو العديد من الأنشطة فيما يسمى بالاقتصاد السرى أو التحتى، وتشكل فى النهاية إثراء خبيثا يتم على حساب المجتمع، ويهدر قيم العمل لأنه فى حقيقته إثراء بدون جهد، وآثاره السلبية تمتد إلى فقدان المواطن العادى الانتماء الوطنى نتيجة إحساسه بالظلم وعدم جدوى الجدية والاجتهاد كما يخلخل عناصر الثقة بين المواطنين والدولة.

ونظرا لأن هذا الموضوع معقد ومتشابك مع عدة عوامل فمكافحته لا تتم فقط من خلال سن التشريعات ولكن من خلال منظومة متكاملة يتم إرساؤها وتطويرها باستمرار داخل المجتمع المصرى تحتوى على عدة عناصر من بينها:

١ - الإفصاح الدورى عن ثروة المسئولين بالدولة وزوجاتهم وأولادهم ومتابعة نمو ثروتهم أولا بأول، وينطبق ذلك أيضا على أعضاء المؤسسات التشريعية والقضائية ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات العامة والمساهمة والمؤسسات الاقتصادية (مثل البنوك وشركات التأمين).

٢ – تعميق الشفافية فى المعاملات الاقتصادية بكل أشكالها.

٣ – تقوية المجتمع المدنى ومشاركة الرأى العام (الدور الرقابى للجمهور).

٤ – تقليص حجم البيروقراطية وإصلاح نظام العمل الحكومى.

٥ – تشديد العقوبات وتطبيقها بكل حسم على كافة المستويات (وبالذات بالنسبة للراشى).

٦ – الإعلان فى العقود (وبالذات فى مجالات التوريدات والمقاولات) عن أية مبالغ تدفع لأطراف ثالثة.

٧ – حملة قوية للقضاء على المخدرات (بيعا واستهلاكا).

٨ – دور قوى لمنظمات الأعمال وغرف التجارة والصناعة والنقابات المهنية فى محاربة الفساد من خلال «ميثاق للقيم» لأعضائها وعدم التهاون مع الخارجين عن هذا الميثاق.

٩ - تأهيل النخب المعبرة عن المبادئ والقيم السامية ودفعها إلى مواقع القيادة حيث لا يمكن انتقاء قيادات المجتمع من بين المطيع والأسوأ والذين – بطبيعتهما – لا يترددون فى قبول أى نظام للقيم.

وفى هذا المقام يجب التأكيد على أن السوق المفتوحة لا يمكن أن تعمل بكفاءة من وراء الأبواب المغلقة.

١٨

الثقافة الإدارية فى مؤسسات المجتمع المدنى

المواطنة النشطة

تتزايد وتتطور مؤسسات القطاع الثالث (القطاع الحكومى هو الأول وقطاع الأعمال هو الثانى) فى مصر بإيقاع سريع مولدة روابط اجتماعية جديدة وأشكال فعالة من المواطنة، ويتيح الجانب الإنسانى فى منظمات المجتمع المدنى للمتطوعين بها إمكانية لتحقيق الذات من خلال دوائر أوسع من تلك المتاحة فى المنظمات الهادفة للربح، وعليه يمكن القول بأن ثقافة القطاع الثالث تقوم بالدرجة الأولى على «المواطنة النشطة» والتى يمكن التعبير عنها بانتقال المواطن من النزعة الفردية - التى يعد كل فرد فيها نفسه مركزا ومقياسا لكل شىء – إلى الجماعية التى يشعر كل عضو فيها أنه مسئول عن مصير الآخرين، وربما تكون تلك أهم مساهمة لهذا القطاع (قبل المردود الاقتصادى الذى لا يمكن تجاهل آثاره الإيجابية) فى تحفيز المواطن وتحمله المسئولية تجاه مجتمعه وبلده.

ركائز الإدارة

تتعلق الإدارة فى جوهرها بالبشر ومهمتها ترتكز على تفعيل قدرة المشاركين فى التنظيم من أجل أداء مشترك، وهذا هو الهدف من «التنظيم» والسبب أيضا الذى يجعل من الإدارة العامل الحاسم فى التنظيم، وحيث إن الإدارة تدور حول إدماج البشر فى منظومة مشتركة فإنها بالتالى مرتبطة تماما «بالثقافة»، وقد يقال إن ما تؤديه الإدارة فى أمريكا أو اليابان أو الهند أو مصر يتلخص فى نفس المهام من حيث التخطيط والإشراف والتقييم، ولكن يجب الاعتراف بأن طريقة أداء تلك المهام ستختلف تماما طبقا للثقافة، ومن هنا فإن التحدى الرئيسى الذى يواجه إدارة القطاع الثالث فى مصر يتمثل فى بلورة حزمة من طرق للأداء تتسق والتقاليد والتاريخ والثقافة وتمتزج بالمعرفة والحكمة والريادة لتشكل فى النهاية كتل بنيان وركائز العمل الإدارى فى المؤسسات الأهلية.

الأداء والنوايا الطيبة

إن الانفجار فى مجالات وأنشطة العمل الأهلى فى مصر والإقبال المتزايد من المواطنين على تلك النوعية من الخدمات يضعان «كفاءة الأداء» فى صدارة العمل الإدارى، فاحتياجات المواطنين تفوق إطار النوايا الحسنة وتتطلب «حرفية إدارية» عالية المستوى، وعلينا أن ننتقل بالمؤسسات غير مستهدفة الربح من محدودية النوايا الطيبة إلى كفاءة وفاعلية الأداء الإدارى مما يعنى بناء

«طاقة مؤسسية» لتلك المؤسسات تتعامل مع معطيات الإدارة والرقابة والشفافية والتمويل، وتؤدى المهمة المزدوجة المتمثلة فى إحداث التوازن بين «الأهداف الاجتماعية» و «الأهداف المالية» للمنظومة.

وبرغم التنوع الشديد فى مهام وأحجام منظومات العمل التطوعى فى مصر فإن غالبيتها يدار بنفس الهياكل والأساليب معتمدة على عدد محدود من الأعضاء المتطوعين يشاركهم موظف أو موظفون يعملون كليا أو جزئيا باجر لحساب المؤسسة وتنحصر مهمتهم فى تنفيذ تعليمات الأعضاء المتطوعين، ولقد تعثر العمل الأهلى فى مصر نتيجة لغياب مفاهيم الإدارة السليمة والتى تتولاها كفاءات إدارية عالية وهياكل تنظيمية قوية، وظهر هذا التعثر - رغم النوايا الطيبة - على شكل خلافات مستمرة بين أعضاء مجلس الإدارة والاعتماد على شخص أو أشخاص بعينهم فى دفع حركة النشاط، وعدم إمكانية حل المسائل ذات الطابع المعقد وتعارض المصالح، علاوة على انعدام الاختيار والتأهيل لأجيال قادمة لتولى المسئولية داخل التنظيم الأهلى.

الإطار المؤسسى

هناك عدة محددات لا غنى عنها (وذلك دون الإخلال بالنصوص الواردة فى التشريع) تشكل إطارًا عاما للثقافة الإدارية فى تنظيمات المجتمع المدنى وهى:

١ - وضوح «المهمة» وترجمتها إلى أهداف تنفيذية توفر دليلا لفاعلية الحركة داخل التنظيم.

٢ - تعريف واضح «للنتائج» المستهدفة.

٣ - الحاجة إلى آليات قوية «للمساءلة» داخل التنظيم حيث إن المنظومة غير مستهدفة الربح تدير الأموال المتوفرة لديها ولا تمتلكها، وتشمل المساءلة مستويات الأداء والنتائج وتخصيص الموارد والحاجة إلى تحديد واضح «للمسئولية» على كافة المستويات (الرئيس / أعضاء مجلس الإدارة / اللجان / الجهاز التنفيذى.. الخ)، وتتحدد مسئولية مجلس الإدارة أساسا فى الجوانب القانونية والاستراتيجية والإشرافية وتطوير الإدارة.

٤ - إدارة التنظيم الأهلى أعقد من أن تترك لمجلس الإدارة وحده (باستثناء بعض التنظيمات متناهية الصغر)، وكلما ازداد عدد ونشاط المتطوعين داخل التنظيم ازدادت الحاجة إلى «إدارة متفرغة ومحترفة».

٥ - التنظيم التقليدى يقسم المهام بين مجلس الإدارة والجهاز التنفيذى على نحو قيام المجلس برسم ومتابعة السياسات وتحمل الجهاز الإدارى عبء تنفيذ تلك السياسات، إلا أنه على عكس المنظومات مستهدفة الربح فإن تنظيمات العمل التطوعى تتطلب بطبيعتها تداخلا وتشابكا مستمرا بين عمل المجلس والجهاز التنفيذى، ومن هنا أهمية اعتبار الإدارة التنفيذية

والمتطوعين «شركاء بنفس القدر» فى أداء المهمة، والتنظيم الأهلى مطالب بوضع صيغة ملائمة للعلاقة المتبادلة بين المتطوعين والجهاز الإدارى فى معادلة «الاستراتيجية والتنفيذ».

٦ - تقع المسئولية - فى توافق العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان من المتطوعين فى الخارج - على عاتق المدير التنفيذى، إلا أننا فى مصر وفى هذه المرحلة يفضل أن تقع هذه المهمة على عاتق قيادة التنظيم متمثلة فى شخص «رئيس مجلس الإدارة».

٧ - وضع أسس «لتقييم أداء» المجلس واللجان والأعضاء وموظفى الجهاز الإدارة والإدارة العامة وتقييم هذا الأداء دوريا على أن يتم القياس على أساس النتائج المستهدفة والسابق تحديدها بمعرفة لجنة محدودة العدد من الأعضاء القدامى وذوى الخبرة غير المشتركين فى المجلس والأنشطة.

٨ - اختيار - من بين الأعضاء المتطوعين - لجان مستقلة ومحايدة فى النواحى :

(أ) الاستشارية.

(ب) الرقابية.

(جـ) التطوير الإدارى.

وذلك علاوة على اللجان الأخرى التى يحددها نشاط كل مؤسسة أهلية طبقا للقانون واللائحة التنفيذية.

إشترك فى سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

الإشتراك السنوى:

- داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكيًّا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكيًّا

تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة الأهرام بشارع الجلاء - القاهرة.

أو بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة.

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
مقدمة	٥
١- حالة الثقافة والتنمية الاقتصادية	٧
٢ - العولمة والاندماج الاقتصادى العربى	١٥
٣ - اشواق واشواك على طريق العولمة	٢٦
٤ - الأداء الاقتصادى لنظم الحكم.....	٣٥
٥ - الاقتصاد واستراتيجية القوة.....	٤٢
٦ - التكنولوجيا والاقتصاد	٤٨
٧ - الاقتصاد المصرى فى ظل اقتصاد دولى مضطرب.....	٥٣
٨ - فكـر الأزمـة العـالمى: مـا هـى انعكاسـاته عـلى خطة الطوارئ الاقتصادية؟.....	٧٦
٩ -إعادة صياغة السياسات الاقتصادية	٨٥
١٠ - قيم مصر ومعتقدات الغرب	٩٧
١١ - العولمة والنظام العالمى	١٠٣
١٢ - الصناعة المصرية فى ظل تحرير التجارة.....	١٠٦

الموضـــوع	الصفحة
١٣ - الإصلاح الضريبى	١١٤
١٤ - استقلالية البنك المركزى	١١٩
١٥ - أزمة السيولة النقدية	١٢٢
١٦ - قانون التمويل العقارى	١٢٧
١٧ - غسيل الأموال	١٣٣
١٨ - الثقافة الإدارية فى مؤسسات المجتمع المدنى	١٣٧

رقم الإيداع	٢٠٠٢/٧٠٩١
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-6290-0

١/٢٠٠٢/٧

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

يصدر هذا الكتاب فى خضم تداعيات حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تحمله من تحديات مستقبلية بالنسبة لمصر والعالم العربى، وذلك بالإضافة إلى المصاعب القائمة أصلا قبل تلك الحوادث كمحصلة لتحرير التجارة والمتغيرات التى أحدثتها ثورة الاتصالات والمعلومات .

ولقد وضعت هذه المعطيات العامل الاقتصادى فى صدر العلاقات الدولية وفتحت مجالات جديدة للفكر التنموى الذى لا تجدى معه الأنماط والنماذج التقليدية .

ويتناول هذا الكتاب بالتحليل عناصر هذا الفكر والعلاقة المعقدة والمتشابكة لاقتصادنا مع الواقع الاقتصادى والاستراتيجى الجديد على الساحة الدولية .

دار المعارف

٤٠٧٣٢٣٠١